

الرقم التسلسلي:

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص : اقتصاد كمي

الفرع : علوم تجارية

من طرف :

عبدالمالك لخضر

عنوان الأطروحة:

الحكومة، الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في منطقة MENA. دراسة
قياسية



أطروحة مناقشة بتاريخ 2022/05/26 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن قدور علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر	رئيسا
02	صواريوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر	مشرفا
03	دربال أمينة	أستاذ محاضر "أ"،	جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	رفافة براهيم	أستاذ محاضر "أ"،	جامعة سعيدة - د مولاي الطاهر	عضوا مناقشا
05	قاسمي سعاد	أستاذ محاضر "أ"،	المركز الجامعي نعامة	عضوا مناقشا
06	طافرزهير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا

الاهداء

أهدي عملي هذا إلى الولدين الكريمين أطال الله في عمرهما و حفظهما من كل
مكروه، و إلى زوجتي العزيزة و بناتي الغليات و إلى جميع إخوتي و بالأخص محمد
و معمر رحمة الله عليهم.

الشكر

الحمد و الشكر لله على فضل كرمه و سخاء عطائه إذ انعم علي بالسداد و التوفيق
في إنجاز هذا العمل المتواضع، و أصلي و أسلم على منه مبعوث رحمة للعالمين محمد
النبي الأمين عليه أزكى الصلاواة و التسليم.

يطيب لي أن اتقدم بالشكر و الامتنان لكل من كان له يد في إنجاز هذا العمل
بالقليل أو الكثير، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف صوار يوسف الذي لم ييخل
علي بإرشاداته وتوجيهاته و نصائحه التي لا تكاد أن تنتهي، والتي كللت بهذا العمل
البحثي.

الملخص:

يهدف موضوع البحث إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي، وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي والحوكمة؟ وكيف تؤثر الأبعاد النوعية للحكم و الثروة البترولية و الاستقرار على النمو؟ من خلال عدة مؤشرات نجد منها مؤشر نسبة تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومتغيرات التحكم المتمثلة في التضخم و الانفتاح التجاري و التنمية المالية. امتدت الدراسة في حدود زمنية من 2002 إلى غاية 2017 في الدول الآتي ذكرها (الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، قطر، عمان، السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة)، البيانات كانت في شكل مقاطع عرضية لسلاسل زمنية وباستخدام منهجية العزوم المعممة و بالاعتماد على نموذج (Borensztein & al) تمت التقديرات الدينامكية على عدة مراحل آخذين بعين الإعتبار نوعية الحكم (جمهوري، ملكي) وطبيعة الاقتصاد (دول منتجة للبترول، غير منتجة للبترول) و (استقرارية الدولة و عدم استقرارها) كمتغيرات صورية فيما استعملت المتغيرة التفاعلية بين رأس المال البشري و الاستثمار المباشر الخارجي، حيث جاءت النتائج تبين الأهمية التي يلعبها الاستثمار المباشر الخارجي و مساهمته في التحسين النمو كما لعبت مركبة الحوكمة ممثلة في (الحوكمة الجيدة) الدور الايجابي في تحسين النمو.

كلمات مفتاحية: نمو اقتصادي، استثمار مباشر خارجي، حوكمة، منهجية عزوم معممة، دول شرق أوسط و شمال إفريقيا.

Abstract:

The topic of the research aims to shed light on the relationship between economic growth, foreign direct investment flows and governance? How do the quality of government, oil wealth and stability affect growth? in the countries of the Middle East and North Africa, through several indicators, including the indicator of the ratio of foreign direct investment flows to GDP, the six governance indicators issued by the World Bank and the indicator Per capita GDP and the control variables represented in inflation, trade openness and financial development. It extended from 2002 to 2017 in the following countries (Algeria, Bahrain, Egypt, Iran, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Morocco, Qatar, Oman, Saudi Arabia, Tunisia, United Arab Emirates). The data were in the form of cross-sections of time series and using the generalized moments methodology and based

on the (Borensztein & al) model, the dynamic estimates were made in several stages, taking into account the type of government (republican, royal) and the economy (oil-producing, non-oil-producing countries) and (State stability and instability) as dummy variables, while the interactive variable between human capital and foreign direct investment was used. Where the results showed the importance of foreign direct investment and its contribution to improving growth, and the governance component represented in (good governance) played a positive role in improving growth .

Keywords: economic growth, foreign direct investment, governance, generalized determination methodology, countries in the Middle East and North Africa

Résumé:

Le thème de la recherche vise à éclairer les relations entre croissance économique, flux d'investissements directs étrangers et gouvernance ? Comment la qualité du gouvernement, la richesse pétrolière et la stabilité affectent-elles la croissance ? dans les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord, à travers plusieurs indicateurs, dont l'indicateur du ratio des flux d'investissements directs étrangers au PIB, les six indicateurs de gouvernance émis par la Banque mondiale et l'indicateur PIB par habitant et les variables de contrôle représentées dans l'inflation, l'ouverture commerciale et le développement financier. Il s'est étendu de 2002 à 2017 dans les pays suivants (Algérie, Bahreïn, Egypte, Iran, Irak, Jordanie, Koweït, Liban, Libye, Maroc, Qatar, Oman, Arabie Saoudite, Tunisie, Emirats Arabes Unis). Les données étaient sous forme de coupes transversales de séries chronologiques et utilisant la méthodologie des moments généralisés et basées sur le modèle (Borensztein & al), les estimations dynamiques ont été faites en plusieurs étapes, en tenant compte du type de gouvernement (républicain, royal) et l'économie (pays producteurs de pétrole, non producteurs de pétrole) et (Stabilité et instabilité de l'État) comme variables muettes, tandis que la variable interactive entre capital humain et investissement direct étranger a été utilisée. Où les résultats ont montré l'importance que jouent l'investissement direct étranger et sa contribution à l'amélioration de la croissance, et la composante de gouvernance

représentée dans (la bonne gouvernance) a joué un rôle positif dans l'amélioration de la croissance.

Mots-clés : croissance économique, investissement direct étranger, gouvernance, méthodologie de détermination généralisée, pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord

قائمة المحتويات

	الاهداء	
	الشكر	
	الملخص	
	قائمة المحتويات	
I	قائمة الجداول	
II	قائمة الأشكال	
III	قائمة المصطلحات	
ج	المقدمة العامة	
	الفصل الأول الاطار النظري و الدراسات السابقة حول (النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي الخارجي و الحوكمة)	
2	تمهيد الفصل:	
	المبحث الأول: الإطار النظري حول النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي الخارجي و الحوكمة	
	المطلب الأول النمو الاقتصادي	
2	تعريف النمو الاقتصادي	1
4	قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له	2
4	قياس النمو الاقتصادي	1.2
4	المعدلات النقدية للنمو:	1.1.2
5	مقارنة القوة الشرائية:	2.1.2
5	عوامل النمو الاقتصادي	2.2
6	نظريات النمو الاقتصادي	3
6	النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	1.3
7	أهم أفكار و رواد النظرية الكلاسيكية	1.1.3
9	الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية	2.1.3
9	النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	2.3
10	فرضيات و أسس النظرية النيوكلاسيكية:	1.2.3
11	النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي نهج (Solow Swan)	2.2.3
11	نموذج Solow بدون التقدم التقني	3.2.3
13	نموذج Solow مع التقدم التقني	4.2.3

15	النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي).	3.3
16	رأس المال المادي	1.3.3
16	التكنولوجيا	2.3.3
18	رأس المال البشري	3.3.3
18	رأس المال العام	4.3.3

المطلب الثاني الاستثمار المباشر الخارجي

20	تمهيد	
21	مفهوم الاستثمار المباشر الخارجي	1
21	تعريف الاستثمار المباشر الخارجي من وجهة نظر الاقتصاديين	1.1
23	تعريف الاستثمار المباشر الخارجي من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية	2.1
24	النظريات المفسرة للاستثمار المباشر الأجنبي	2
24	النظرية الكلاسيكية	1.2
24	النظرية النيوكلاسيكية (معدلات العائد التفاضلية)	2.2
25	النظريات الحديثة للاستثمار المباشر الأجنبي	3.2
26	نظريات عدم كمال السوق و المنظمات الصناعية	1.3.2
26	نظرية تدويل الإنتاج	2.3.2
27	نظرية رد فعل احتكار القلة	3.3.2
28	نظرية دورة حياة المنتج	4.3.2
29	نظرية منطقة العملة	5.3.2
30	نظرية (KOJIMA)	6.3.2
31	نظرية الموقع	7.3.2
32	نظرية الاستيعاب	8.3.2
32	النظرية الانتقائية	9.3.2
33	الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار المباشر الخارجي	3.

المطلب الثالث الحوكمة و الاقتصاد المؤسسي الجديد

35	تمهيد:	
35	1 الأصول الفكرية للاقتصاد المؤسسي الجديد	
36	2 المعاملات	
38	3 حقوق الملكية	
39	4 العقد	
40	5 العوامل المؤثرة على النظام المؤسسي	
41	6 أنواع الحوكمة	
41	1.6 الحوكمة العالمية	
43	1.1.6 عناصر الحوكمة العالمية	
46	2.6 الحوكمة العامة	
48	3.6 الحوكمة الجيدة	
49	1.3.6 مكونات الحوكمة الجيدة	
51	7 التعريف المؤسسي للحوكمة	
51	1.7 الحوكمة في نظر المؤسسات المالية الدولية المانحة	
52	2.7 الحوكمة في نظر المؤسسات الاقتصادية الدولية	
54	3.7 الحوكمة في نظر الهيئات الإقليمية والدولية	
54	1.3.7 الحوكمة في نظر الهيئات الإقليمية	
55	2.3.7 الحوكمة في نظر الهيئات الدولية	
	المبحث الثاني دراسات سابقة حول النمو الاقتصادي، الاستثمار المباشر الخارجي و الحوكمة	
	المطلب الأول الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي	
57	1 دراسات مختلفة من دول العالم	
69	2 دراسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	
	المطلب الثاني: الحوكمة و النمو الاقتصادي	
74	1 دراسات مختلفة من دول العالم	
81	2 دراسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	

المطلب الثالث: الحوكمة، الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي

85	1	الدراسات الواردة في العلاقة بين الحوكمة، الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي
		الفصل الثاني: دراسة قياسية حول العلاقة بين الحوكمة، الاستثمار الأجنبي الخارجي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
		المبحث الأول: الدراسة القياسية
		المطلب الأول: مجتمع الدراسة والعينة
89	1.1	اختيار مجتمع الدراسة والعينة
89	2.1	المتغيرات و المؤشرات المستعملة في الدراسة
		المطلب الثاني: منهجية الدراسة
92	1.2	المنهج المستخدم طريقة العزوم المعممة (GMM)
101	2.2	توصيف النموذج
		المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
106	1.3	علاقة صافي تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي بالنمو الاقتصادي
108	2.3	علاقة مؤشرات الحوكمة بالنمو الاقتصادي
116	3.3	تحليل متعدد الأبعاد للاختلافات (Analyze Multidimensional of Dissimilarities) لمتوسط المشاهدات بين الدول المنطقة للمدة 2002-2017
118	4.3	تحليل متعدد الأبعاد (Multidimensional Scaling)
119	5.3	قياس الملائمة (الضغط Stress)
122	6.3	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
		المبحث الثاني الدراسة التجريبية لمتغيرات الحوكمة
		المطلب الأول: تحليل المركبات الأساسية على متغيرات الحوكمة
124	1.1	دراسة مصفوفة الارتباط لمتغيرات الحوكمة
125	2.1	اختبار (KMO)
125	3.1	تطبيق تحليل المركبات الأساسية

125	تحديد عدد المركبات الاساسية	1.3.1
127	طريق (Kaiser)	2.3.1
128	تحديد مركبات الحوكمة	3.3.1
	المطلب الثاني:النموذج القياسي للدراسة	
129	دراسة الاستقرار للمقاطع العرضية للسلاسل الزمنية	1.2
129	تقدير النموذج بدون متغيرة التفاعل بين الاستثمار المباشر الأجنبي مع رأس المال البشري	2.2
130	النموذج الأول التجميعي (pooled)	1.2.2
131	النموذج الثاني الأثار الثابتة (Fixed Effect)	2.2.2
132	تقدير النموذجين (الفرق الأول defference) و (النظام System)	3.2.2
134	محاكاة لنموذج النظام (System) لإختبار الرصانة	4.2.2
135	نتيجة المحاكاة للرصانة	5.2.2
135	تقدير النماذج التجريبية بدون متغيرة التفاعل (fdi_hc) (اقران خطي)	3.2
142	تقدير النموذج بوجود متغيرة التفاعل بين الاستثمار المباشر الأجنبي و رأس المال البشري (اقران غير خطي)	4.2
142	النموذج الأول التجميعي (pooled)	1.4.2
143	النموذج الثاني الأثار الثابتة (Fixed Effect)	2.4.2
144	تقدير النموذجين (الفرق الأول Defference و النظام System) بوجود متغيرة التفاعل (fdi_hc)	3.4.2
146	محاكاة النموذج (System) لإختبار الرصانة	4.4.2
147	نتيجة المحاكاة لإختبار الرصانة	5.4.2
148	تقدير النماذج التجريبية بوجود متغير التفاعل (fdi_hc)	5.2
153	مناقشة النتائج	
159	الخاتمة	
161	المراجع	
170	الملاحق	

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
116	مصفوفة متوسط المشاهدات للاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات الستة للحوكمة	(1)
117	مصفوفة الأبعاد للمشاهدات بين الدول	(2)
119	ملخص معالجة الملاحظات	(3)
119	ملائمة القياس	(4)
120	الإحداثيات النهائية	(5)
122	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2017	(6)
123	ارتباطات المتغيرات	(7)
124	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الحوكمة	(8)
125	اختبار KMO لمتغيرات الحوكمة	(9)
127	مصفوفة التباينات لمتغيرات الحوكمة	(10)
127	المكونات الأساسية (المتجهات الذاتية)	(11)
129	دراسة الاستقرار للمتغيرات	(12)
130	تقدير النموذجين (التجميعي و التأثيرات الثابتة)	(13)
132	تقدير النموذجين (الفرق الأول Difference و System)	(14)
135	نتيجة المحاكاة للنموذج (System)	(15)
136	أنواع النماذج	(16)
136	تقديرات النماذج (3.2.1.0)	(17)
139	تقديرات النماذج (6.5.4)	(18)
140	تقديرات النماذج (9.8.7)	(19)
142	تقدير النموذجين (التجميعي و التأثيرات الثابتة)	(20)
144	تقدير النموذجين (الفرق الأول و System)	(21)
147	نتيجة المحاكاة للنموذج (System)	(22)
148	أنواع النماذج	(23)
148	تقديرات النماذج (13.12.11.10.00)	(24)
151	تقديرات النماذج (18.17.16.15.14)	(25)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	النمو الداخلي	(1)
106	صافي تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017	(2)
108	توزيع دول المنطقة حسب مؤشر مراقبة الفساد و الدخل لسنة 2017	(3)
109	توزيع دول المنطقة حسب مؤشر كفاءة الحكومة و الدخل لسنة 2017	(4)
110	توزيع الدول المنطقة حسب مؤشر الاستقرار السياسي والتحرر من العنف و الدخل لسنة 2017	(5)
112	توزيع الدول المنطقة حسب مؤشر سيادة القانون و الدخل لسنة 2017	(6)
113	توزيع الدول المنطقة حسب مؤشر الجودة التنظيمية و الدخل لسنة 2017	(7)
114	توزيع الدول المنطقة حسب مؤشر الصوت، المساءلة و الدخل لسنة 2017	(8)
118	Stress إجمالي	(9)
121	مخطط Shepard	(10)
126	عدد المركبات بطريقة منحنى الصخرة (Plot Scree) لمتغيرات الحوكمة بعد (PCA)	(11)
128	مركبات الحوكمة	(12)
134	محاكاة النموذج (System) لإختبار الرصانة	(13)
146	محاكاة النموذج (System) لإختبار الرصانة	(14)

Dependent variable	المتغيرة التابعة
Independent variable	المتغيرة المستقلة
Broad money (% of GDP)	مؤشر السيولة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
World development indicators (WDI) of the World Bank	قاعدة بيانات البنك الدولي للمؤشرات
Political Stability and Absence of Violence/Terrorism (PV)	الاستقرار السياسي والتحرر من العنف
Control of Corruption (CC)	مراقبة الفساد
Voice and Accountability (VA)	الصوت والمساءلة
Rule of Law (RL)	سيادة القانون
Government Effectiveness (GE)	كفاءة الحكومة
Regulatory Quality (RQ)	الجودة التنظيمية
Generalized Method of Moments	طريقة العزم المعممة
The autoregressive model of composite error	نموذج الخطأ المركب ذاتي الانحدار
First difference MA(1)	الفرق الأول
The ratio of foreign direct investment to GDP	نسبة الاستثمار المباشر الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
Inflation indicator	مؤشر التضخم
Financial Development Index	مؤشر التنمية المالية
Human capital	رأس المال البشري
Governance	الحوكمة
Good governance	الحوكمة الجيدة
MENA	دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
PIBN	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
PIBR	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
Capital technique	رأس المال التقني

Capital Physique	رأس المال المادي
Capital Technique	رأس المال التكنولوجي
Capital Humain	رأس المال البشري
Capital Public	رأس المال العام
Foreign direct investment (FDI)	الاستثمار المباشر الخارجي
F.M.I	صندوق النقد الدولي
O.T.W	منظمة التجارة العالمية
O.C.D.E	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Global governance	الحوكمة العالمية
General Governance	الحوكمة العامة
UNCTAD	الأمم المتحدة للتجارة و التنمية
Open Trade index	مؤشر الانفتاح التجاري
Analyze Multidimensional of Dissimilarities	تحليل متعدد الأبعاد للاختلافات
Multidimensional Scaling	تحليل متعدد الأبعاد
Stress	قياس الملائمة
Plot Scree	منحنى الصخرة
Pooled	التجميعي
Fixed Effect	الأثار الثابتة
Sargan probabilite	القيمة الاحتمالية لسرجن
System	نظامي
First difference	الفرق الأول
Model	نموذج

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات الاقتصاد السليم، تساهم المعدلات الأعلى للنمو المستدام في رفع مستويات معيشة الناس وإبقاء الفقر عند أدنى مستوياته، على هذا الأساس تم صياغة مجموعة أسئلة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، هل يمكن استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل؟ إذا كان الأمر كذلك ، ما الذي يحد من معدل النمو على المدى الطويل؟، ما هي الاقتصاديات التي ستتموا بشكل أسرع؟ وما هي أنواع السياسات التي يمكن أن تستخدمها الحكومات لتعجيل التقدم في مستويات المعيشة؟ كانت هذه الأسئلة محورية بالنسبة لأولئك الذين درسوا النمو في تلك الحقبة، وظلت كذلك في الانتعاش الأخير للاهتمام بالأداء الاقتصادي على المدى الطويل.

حفزت ملاحظتان عديد المساهمين الجدد في نظرية النمو، أولاً تجاوز توسع الإنتاج معدل النمو السكاني في 200 عام منذ الثورة الصناعية. ثانياً ، ظلت البلدان المختلفة على مسارات نمو تبدو متباعدة لفترات طويلة نسبياً، تتعلق هذه الملاحظة الثانية بملاحظة أخرى: في بيانات المقطع العرضي لسلاسل زمنية، حيث نجد أن معدلات النمو الوطنية والإقليمية مرتبطة بمجموعة متنوعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك العديد من المتغيرات التي تتأثر بالسياسات الحكومية. قادت هذه الملاحظات الجيل الحالي من منظري النمو إلى صياغة نماذج ينمو فيها دخل الفرد إلى أجل غير مسمى ويعكس الأداء طويل المدى للمعايير الهيكلية والسياسية للاقتصاد المحلي والعالمي.

إن النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA) منخفضاً ومتقلباً مقارنة بالدول المتقدمة، أين جادل بعض الباحثين المقارنين وممارسي التنمية بأن مثل هذا النمو البطيء ناتج عن العديد من العوامل، نجد منها ضعف الاستثمارات المباشرة الخارجية و التي تعد من الأساليب التي تسرع النمو، فمن الناحية النظرية يشجع الاستثمار المباشر الخارجي في نموذج النمو الكلاسيكي الجديد النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الاستثمار و كفاءته. أما في نموذج النمو الداخلي يرفع الاستثمار المباشر الخارجي النمو الاقتصادي عن طريق توليد نشر للتكنولوجيا من العالم المتقدم إلى البلدان المضيفة (Borensztein, Gregorio, Lee &، 1998). إن الاستثمار المباشر الخارجي هو عبارة عن حزمة مركبة من رأس المال، المعرفة والتكنولوجيا، ويمكنه زيادة مخزون المعرفة الحالي في الاقتصاد المتلقي من خلال التدريب والمهارة في العمل و اكتساب ونشر، وإدخال ممارسات الإدارة البديلة والترتيب التنظيمي.

إن امتناع البنوك التجارية إقراض الاقتصاديات النامية في ثمانينات القرن الماضي، أدى بمعظم البلدان هذه إلى التخفيف من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الخارجي (FDI) وتقديم العديد من الحوافز الضريبية والإعانات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية (Aitken and Harrison، 1999؛ World Bank، 1997، a، b) إلى جانب هذه التغييرات في السياسة، كانت هناك زيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى الاقتصاديات النامية في تسعينيات القرن الماضي ومثل فيها الاستثمار المباشر الخارجي أكثر من 60 في المائة، وأخذ يتعاضد نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالمياً من خلال تخطيطها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطاه دفعة هامة، ولعل أبرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية اتجاهه، تسابقها في استقطابه من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية، أملاً منها في الاستفادة منه في خدمة التنمية الاقتصادية، إلا أن آثار النمو لا تزال غير واضحة، وغالباً ما يستمد الأساس المنطقي الاقتصادي لتقديم حوافز خاصة لجذب الاستثمار المباشر الخارجي اعتقاداً بأن الاستثمار الأجنبي ينتج عوامل خارجية في شكل عمليات لنقل التكنولوجيا. يجادل (Romer 1993) بأن هناك " فكرة فجوات " مهمة بين الدول الغنية والفقيرة، ويشير إلى أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يخفف من نقل الدراية التكنولوجية والتجارية إلى البلدان الفقيرة، قد يكون لهذه التحويلات آثار غير مباشرة على الاقتصاد بأكمله، وبالتالي قد يعزز الاستثمار الأجنبي إنتاجية جميع الشركات وليس فقط تلك التي تتلقى رأس المال الأجنبي (Rappaport، 2000). في حين أن هناك أسباب مفاهيمية قوية للإعتقاد بأن الاستثمار المباشر الخارجي يمكن أن ينمي النمو الاقتصادي، فالدليل العملي منقسم. كثيراً ما تجد دراسات على مستوى شركات بلدان معينة، أن الاستثمار المباشر الخارجي لا يعزز النمو الاقتصادي وأن هذه الدراسات لا تجد في كثير من الأحيان نتائج مباشرة أو غير مباشرة تنطلق من الشركات الأجنبية المملوكة إلى الشركات المحلية، الدراسة التي أجراها (Aitken and Harrison 1999) لم تجد أي دليل على انتشار التقنية الإيجابية من الشركات الأجنبية إلى الشركات المملوكة محلياً في فنزويلا بين عامي (1979 و 1989)، و وجد كل من (Germidis 1977)، (Haddad and Aitken 1993) و (Mansfield and Romeo 1980) أن الاستثمار المباشر الخارجي لا يسرع من النمو.

إضافة إلى فتح الأبواب أمام الاستثمارات المباشرة الأجنبية، السياسات المنتهجة في تسيير شؤون البلاد سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، كان له شعور بالحاجة إلى ميكانزمات مناسبة وبيئة مؤسسية لنمو هذه البلدان، حيث عانت بلدان هذه المنطقة من رداءة نوعية الحكم. لم يؤثر سوء الإدارة على الأداء الاقتصادي لهذه الدول إلى حد ما فحسب، بل كان بمثابة قيد في تنميتها السريعة. هذا ما استلزم الدعوة للإصلاح من مجموعة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذين أدركوا بشكل متزايد أهمية الحوكمة. لقد شهدت مبادرات مثل إستراتيجية مكافحة الفساد للبنك الدولي لعام 1997، أو "اتفاقية مكافحة الفساد" الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1999، و معاهدة الأمم المتحدة لعام 2003 لمكافحة الفساد، على أن قضايا الحوكمة اكتسبت زخمًا بين صانعي السياسات، إن أحد المسائل البحثية المعاصرة التي هي بحاجة إلى التحليل المعمق لدور الحوكمة في تفعيل الأطر الرشيدة للمشاركة السياسية الشفافة، والمساءلة وجودة الحكم وفعالية الحكومة وعلاقتها بالقطاع الخاص و كذا المجتمع المدني باعتبارهما عناصر مكونة للحوكمة في سياقه النظري والتطبيقي، وكهدف تسعى جملة الإصلاحات السياسية و الاقتصادية إلى تكريس مبادئه، مما يتيح فرصة تفاعل الدولة مع غايات التنمية لتستجيب لمقتضيات الرأهنة المحلية و الدولية. تم التأكيد في الأدبيات على أن الحوكمة عامل حاسم في تعزيز اقتصاد أي بلد وتنميته، فهي تساهم بشكل كبير في التنفيذ الفعال للسياسات السليمة وتوفير الخدمات العامة. الحوكمة هي "منارة قوية" للمواطنين الذين يعانون من انعدام الأمن والفقر والفساد وانتهاكات القانون وإساءة استخدام السلطة في البلدان النامية (Grindle، 2010). ولا يقتصر دورها البارز على الحفاظ على النمو الاقتصادي وتقويته فحسب، بل يتجلى أيضًا في بناء السلام والتعافي من الحروب والصراعات في البلدان التي مزقتها الحروب (برينكرهوف، 2005).

في الآونة الأخيرة ، تم التأكيد على إصلاحات الحوكمة من قبل الممارسين في مجال التنمية والمساعدة كشرط أساسي للحفاظ على الاقتصاد على المستويين الكلي والجزئي. يستخدم اليوم كشعار للعديد من الأجندات السياسية في ظل غياب دور الدولة في ترسيخ الاستقرار. تعتبر الأمم المتحدة "الحوكمة الجيدة" عنصراً أساسياً في أهدافها الإنمائية لأنها تضع إطاراً للحد من الفقر وعدم المساواة وأوجه القصور الأخرى في أي بلد (Mimicopoulos et al.، 2007). يتفق العلماء على أن الحكم السيئ يمكن أن يكون له

آثار ضارة على النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب. وبالتالي يمكن ترسيخ فكرة أن الحكم القائم على الإعتقاد بأن كلاً من الحوكمة والنمو يميلان إلى السير جنباً إلى جنب من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

إشكالية الدراسة:

إن دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، على غرار الدول النامية لم توقف سعيها الحثيث لاجتذاب الاستثمار المباشر الخارجي خصوصاً و أنها تسعى إلى الإيفتاح من خلال الإنضمام جل بلدانها إلى منظمة التجارة العالمية وتبنيهم لاقتصاد السوق واندماجهم ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، حيث عملت هذه الدول على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين والتشريعات المحفزة لجذبه وتقديم محفزات ضريبية والعمل على تجديد وتشديد العديد من الهياكل القاعدية بهدف تحديث وعصرنة البنى التحتية بما يتلاءم و المتطلبات المستقبلية التي تقضي إلى تعزيز النمو الاقتصادي في هذه البلدان. على الرغم من السلسلة السابقة من الإصلاحات الاقتصادية والحجم العالي من تدفقات المساعدات إلى حكومات المنطقة خلال العقدين الماضيين، فلا يزال العديد من الدول منها يعاني من عراقيل تنموية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، مثل البطالة وعدم المساواة في توزيع المكاسب، والنمو السكاني السريع وتراجع الأرباح الحقيقية (Rivlin، 2001). وبشكل أكثر تحديداً، كان التباطؤ والتقلب في معدل النمو الاقتصادي قضية رئيسية لهذه الدول ذات مستويات منخفضة من الدخل. يرى باحثون آخرون أن الأداء الاقتصادي المتدني في المنطقة يُعتقد أنه مرتبط "بالنظام المستحوز سياسياً واقتصادياً" في المنطقة (Daniel Kaufmann، 2011). من أجل ذلك كان ولا بد من تشجيع تطبيق مبادئ الحوكمة التي من شأنها أن تضمن للدولة الأداء الفعال، بما في ذلك حماية الملكية الخاصة وأمن الاستثمار ، واتخاذ تدابير تصحيحية عندما يفشل السوق. يجب أن توفر الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية الحيوية. تقترح الحوكمة إنشاء دولة تكيف مهامها مع قدراتها وتخفيف إخفاقات السوق ، ولا سيما من خلال تطوير إطار مؤسسي يفضي إلى تطوير الأعمال والتعبير عن المجتمع المدني و من ثم تحسين الأداء الاقتصادي، بناء على ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي :

ماهي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي، وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي والحوكمة، وكيف تأثر الأبعاد النوعية للحكم و الثروة البترولية و الاستقرار على النمو؟

وينطوي هذا السؤال الرئيسي على مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن إيجازها في مايلي:

فيما يتمثل تأثير الاستثمار المباشر الخارجي على النمو في هذه الدول؟

فيما يتمثل تأثير الحوكمة و مؤشراتها على النمو في هذه الدول؟

ما مدى تأثير نوعية الحكم على النمو الاقتصادي؟

ما مدى تأثير الاقتصاد الريعي على النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

وجود تأثير إيجابي للاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي.

وجود آثار إيجابية لأبعاد الحوكمة على النمو.

إن نوعية الحكم تؤثر على النمو من خلال الاستثمار المباشر و الحوكمة.

إن الاقتصاد الريعي يؤثر على النمو من خلال الاستثمار المباشر الخارجي و الحوكمة.

أسباب اختيار الموضوع:

في ضوء النتائج غير الحاسمة ، وبالنظر إلى ندرة الدراسات التي تتعلق ببحثنا في الدول الشرق الاوسط و شمال إفريقيا، و في حدود علمنا حاولنا إجراء تحليل تجريبي لآثار الكمية للحوكمة والاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي لإعطاء نظرة قد تساعد صانعي القرار والجهات الفاعلة في التنمية.

أهمية وأهداف الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في كون الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبران من بين وسائل اللتي تحفز النمو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالاستثمار المباشر الخارجي يعد من أهم المصادر التمويلية التي من شأنها سد الفجوة بين الادخار و الاستثمار للدول المضيفة، إضافة إلى توفير العملة الأجنبية والحد من المديونية والاقتراض الخارجي لماله من عوqb وخيمة على اقتصاد المنطقة، وخلق فرص عمل جديدة وتنويع الاقتصاد و الخروج من الاقتصاد الريعي الذي تتميز به بعض دول هذه المنطقة و خلق تكامل اقتصادي بين الدول المضيفة و الام، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات. أما الحوكمة التي من شأنها خلق المهارات و القدرة على الابتكار وتحقيق أهداف القرارات المتخذة، وتقييمها كعمليات وهيكل توجه

للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة تشاركية وشفافة ومسئولة. من خلال هذين العاملين نهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف:

الاهمية التي تكتسبها الاستثمارات المباشرة الخارجية في دول المنطقة من منطلق تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال نوعية الحكم السائد (جمهوري أو ملكي) و نوعية الاقتصاد (ريعي أو غير ريعي).

الاهمية التي تكتسبها الحوكمة في دول المنطقة من منطلق تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال نوعية الحكم السائد (جمهوري أو ملكي) و نوعية الاقتصاد (ريعي أو غير ريعي).

ثم الاهمية التي قد تولد في حالة المزج بين هذين العاملين من منطلق تأثيرهما على النمو الاقتصادي من خلال نوعية الحكم السائد (جمهوري أو ملكي) و نوعية الاقتصاد (ريعي أو غير ريعي) في دول المنطقة.

الحدود المكانية و الزمنية للدراسة:

تمت دراستنا في "منطقة الشرق الاوسط و شمال إفريقيا" (MENA) المتكونة من الدول التالية (الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران) و تم استبعاد بعض الدول لأسباب تتعلق بعدم توفر المعطيات و أخرى لعدم التجانس. تحتل هذه الدول مساحة كبيرة تمتد من المغرب عبر شمال إفريقيا في الغرب إلى بحر العرب في الشرق. مع موقعها الجغرافي الاستراتيجي والتجاري الذي يمتد على قارتين ووصولها إلى الممرات المائية الرئيسية البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي و بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. هذه المنطقة غنية بالموارد الطبيعية واحتياطي النفط. تشير التقديرات أن المنطقة تشكل ثلثي نفط العالم. وتبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. في حين أن المنطقة متنوعة اقتصاديًا من حيث مستوى الدخل و ثروة الموارد الطبيعية ، فإن جميع البلدان تشترك في خصائص مشتركة (مثل الثقافة واللغة والتاريخ) هذا من حيث البعد المكاني، أما فيما يخص البعد الزمني فالدراسة تمتد على الفترة التي تبدأ من 2002 إلى غاية 2017 و تم اختيار هذا الفترة لتوفر البيانات المعتمدة في الدراسة. وما شهدته المنطقة من ارتفاعا غير مسبوق للتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي و صدور قوانين الاستثمار المحفزة له وللاستثمار المحلي، مما أدى إلى خلق بيئة مواتية نسبيا للاستثمار والإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الانتقال

السلس نحو فلسفة اقتصاد السوق واعتماد آليات الحوكمة في تسيير الشؤون السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول .

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المعتمدة، اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينها، حيث سيستخدم هذا المنهج في سرد أهم المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي والاستثمار المباشر الخارجي والحوكمة والنظريات المفسرة لهم.

كما تم اعتماد أسلوب التحليل القياسي الكمي، والذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية تستمد أسسها من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية القياسية السابقة، وهذا من أجل قياس أثر الحوكمة والاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة (2002-2017) بالإضافة إلى ذلك قياس أثر نوعية الحكم و الاقتصاد الريعي من خلال الحوكمة والاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة، فقد تم استخدام المسح المكتبي لأكثر قدر ممكن من المراجع العربية و الأجنبية وكذا المقالات والملتقيات الوطنية و الأجنبية، رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه، ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع البحث، كما تم استخدام شبكة الانترنت من أجل جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث. فيما يخص البرامج المستخدمة في الدراسة القياسية تم الاستعانة بالعديد من البرنامج، فيما يخص البرامج الإحصائية المستعملة في هذه الدراسة فنجد برنامج (SPSS 22) و برنامج (STATA 14) و برنامج (Eviews 10) أما المكتبية نجد برنامج (Excel 2007) و (Word 2007)، تم الاستعانة بهذه البرامج لأجل تسهيل الدراسة قدر المستطاع.

مساهمة الباحث:

إن المساهمة التي قد يفرض لها البحث و الذي جاء كمحاولة لمناقشة موضوع أثر الحوكمة والاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، كان مصدر اهتمام الكثير من الباحثين، لكن وجه الاختلاف بيننا و بين الدراسات السابقة تكمن في أننا حولنا معالجة

الموضوع من خلال إدراج متغيرة نوعية الحكم (جمهوري، ملكي) و كذا متغيرة هيكل الاقتصاد (ريعي أو غير ريعي).

صعوبات البحث:

الصعوبات التي وجهتنا أثناء أعدادنا لهذه الأطروحة فنجد منها قلة المراجع باللغة العربية خاصة ما تعلق بالجانب القياسي، الدراسات السابقة (المقالات) جلها باللغات الأجنبية فقليل ما تجد باللغة العربية و إن وجدت فتكون الدراسة على المستوى الجزئي خصيصا ما تعلق بدراسات الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. نقص في البيانات و تحديدا في الدول التي تنشب فيها صراعات داخلية.

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

نتطرق في هذا الفصل في المبحث الأول إلى الإطار النظري حول النمو الاقتصادي الذي يعني التغير الجذري في مختلف المجالات أو "الزيادة الدائمة في حجمه ، مصحوبة بتغييرات في الهيكل التي تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة"، وقياساته و العوامل المحددة له ثم النظريات الواردة فيه و أهم روادها، ثم الانتقادات الموجهة لهذه النظريات، بعد ذلك يتم التعريف بالاستثمار المباشر الخارجي من وجهة الاقتصاديين و بعض المنظمات الدولية و الذي يعني الوسيلة التي من خلالها تنتقل الأصول الملموسة، وغير الملموسة ثم إبراز أهم النظريات المفسرة له و التعريف بالشركات المتعددة الجنسية و علاقتها بالاستثمار المباشر الخارجي. و في الأخير نتطرق إلى الحوكمة ملمين بالاصول الفكرية للاقتصاد المؤسسي الجديد ثم مفاهيمه و العوامل المؤثرة فيه ثم أنواع الحوكمة و العناصر التي يركز عليها كل نوع، ثم التعريف المؤسسي لها، من بين هذه التعاريف نجد من يرى أنها « مجموع الطرق لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة»، أما في المبحث الثاني ننتقل إلى الدراسات السابقة حول الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي ثم الحوكمة و النمو الاقتصادي في العالم و في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ثم الدراسات الواردة في العلاقة بين الحوكمة ، الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري حول النمو الاقتصادي، الاستثمار المباشر الخارجي و الحوكمة

المطلب الأول:النمو الاقتصادي

1.تعريف النمو الاقتصادي : على عكس التنمية الاقتصادية التي تعني ذلك التغير الجذري في الأوضاع في مختلف المجالات ، فان مفهوم النمو الاقتصادي يكون أقل اتساعا منها وعليه توجد عدة تعريفات للنمو فمنها: (Dif، 2015، صفحة 9)

يعرف ريمون بار النمو الاقتصادي : على أنه "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان" أما فرنسوا بيرو فيعرفه بأنه " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما."

فيما يعتبر (P.a. Samuelson) الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليها يتم بسهولة حسب رأيه .وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه " الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي".

النمو الاقتصادي هو " حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي هو الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان." يقصد بالنمو الاقتصادي " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "

يشتمل النمو الاقتصادي " ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات"

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط، ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

أن تكون الزيادة حقيقية وليس اسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ، لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط.

تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول، فهذا النمو يعتبر نمو عابر. من أجل تحقيق نمو اقتصادي ذاتي و مستديم يجب على هذه الزيادة أن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى، وهو المطلوب تحقيقه في كل الاقتصاديات سواء النامية أو المتقدمة.

عليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه " حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

وهذا المعدل إما أن يكون اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (PIB)، اسمي (PIBN) أو حقيقي (PIBR).

2. قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له:

1.2. قياس النمو الاقتصادي : على الرغم من وجود عدة طرق لقياسه ، فإن الناتج المحلي الإجمالي (PIB) المؤشر الأكثر انتشاراً لقياسه، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة."

يعتبر النمو الاقتصادي هو التغير الحاصل في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني الذي يعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة متمثلة فيما يلي (Dif، 2015، الصفحات 12-13):

1.1.2. المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات يتم حسابها استناداً إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات عن هذا الأسلوب الذي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي جرت على هذه التقديرات تقادياً للتحفظات السابق ذكرها. ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو:

معدلات النمو بالأسعار الجارية : في العادة يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية التي تشير بياناتها الخاصة سنوياً. يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

معدلات النمو بالأسعار الثابتة : الأسعار الجارية لا تعبر تعبيراً صحيحاً عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل، وعليه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة لكن يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، و ذلك اعتماداً على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

معدلات النمو بالأسعار الدولية : عند إجراء الدراسات المقارنة بين اقتصاديات الدول لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويلها من بلد لآخر، لذلك يتم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم يحسب بعد ذلك المقياس المطلوب حسابه.

2.1.2. مقارنة القوة الشرائية : تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم ترتب البلدان على أساس درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوبه أنه يربط بطريقة تعسفية بقوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، قد تضطرب قيم معظم العملات في أسواق النقد الدولية، ولهذا تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).

2.2. عوامل النمو الاقتصادي : يورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر منها العوامل التالية (EI- Walid، 2018، صفحة 89):

القوة العاملة: تمثل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، و تعد أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي وخاصة (في المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروها محددات أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، وكما هو معلوم فإن العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم على الانتاج لاختلاف لمستواهم التعليمي و مهاراتهم هذا الاختلاف في مستوى الكفاءة للعمال يجعل في اعتماد على العدد الاجمالي للعمال كعامل للنمو مؤشر ضعيف وبدلا من ذلك ينبغي اعتماد مؤشر الكفاءة الكلية للعمل التي تعد نتاج للعدد الكلي للعمال ومتوسط رأس المال البشري (الكفاءة) للأفراد العاملين. مع التطور التكنولوجي والتقدم التقني أصبحت القوة العاملة مرتبطة بزيادة المهارات والتعليم والتدريب التي تعتبر أعمال استثمارية في العمالة لتعطي رأس المال البشري.

رأس المال: ويمثل الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، من مخزون مجموع الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة الملائمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. يعتبر الادخار أساسا لتراكم رأس المال حيث ينبغي على الدولة الرامية إلى زيادة معدلات نموها المستقبلي الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى ادخار ومن ثم تحويله إلى وجوه استثمارية، ولذلك نجد أن كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحي به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال.

التقدم التقني: ويقصد به التغير في الحالات العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات، التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية. أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع. فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال. ويراد بالتكنولوجيا الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج، التحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل. إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثر الوحيد في النمو الاقتصادي، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست المسببات النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي والعامل المؤسسي اللذين يلعبون دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي.

3.نظريات النمو الاقتصادي

قد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، وعليه سنتطرق إلى النظريات التي عالجت النمو الاقتصادي.

3.1.النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith) و (David Ricardo) و (Thomas Malthus) و (Karl Marx) و (Jean-Baptiste Say) و (John Stuart Mill)، وغيرهم، ولقد استند التحليل الكلاسيكي على

فرضيات عدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي.

1.1.3. أهم أفكار و رواد النظرية الكلاسيكية:

رغم الانتماء إلى نفس المدرسة الاقتصادية إلا أن كل اقتصادي له أفكاره وآرائه الخاصة به، والتي لا تتعارض من حيث المبادئ والفرضيات الأساسية للنظرية الكلاسيكية. وعليه سنطرح بعض أفكار الرواد الرئيسيين لهذه المدرسة.

أدم سميث (Adam Smith): يرى أن أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في الحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج ويعتبر عاملا ايجابيا. يعتبر أن عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية لرؤوس الأموال المنتجة والتي تكون كفاءض، تزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، و بذلك يعتبر سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك. وبذلك يدعو ادم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار.

وحسب ادم سميث العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية متمثلة في الأرض، العمل و رأس المال. كما يشير إلى أن تراكم النمو الاقتصادي هو نتيجة لتقسيم العمل، اين ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج وخاصة عند توفر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال. إن ارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد في الطلب الإجمالي في السوق.

دافيد ريكاردو (David Ricardo): يعتبر من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، ولقد اقترن اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربيع والأجور والتجارة الخارجية. ويرى بان الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بان الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة من الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

يعطي دافيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية و الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية

التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يساعد على نجاح عملية التخصص وتقسيم العمل.

مالتوس (Thomas Malthus): ركزت أفكاره وأطروحاته على جانبين رئيسيين و هما نظريته في السكان، وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية .وبذلك يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لان الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ). تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798 في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية، التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير في السلسلة الحسابية "1، 2، 4، 8، 16، 32" وهكذا، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالنتاج المحلي الإجمالي بموجب متوالية حسابية "1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8" ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج عنه مجاعات وآفات اقتصادية.

يؤكد مالتوس بان نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال، لان أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف. رغم هذه تحليلات تنطبق على بعض دول إفريقيا و اسيا، إلا انه وبشكل عام فان التحليلات هذه لم تتحقق على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل و كذلك تزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقعه ، بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة.

كارل ماركس (Karl Marx): انتقد كارل ماركس في كتابه رأس المال المنشور عام 1867 م النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطوراً. ذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، الذي سيؤدي حتما إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام الطبقي. ثم أظهرت كتاباته لاحقا أسس وفرضيات النظام الاشتراكي والمتمثلة فيمايلي: الملكية العامة لموارد الإنتاج عدا العمل، دافع تحقيق المصلحة العامة والتي تعد المحرك لأي نشاط اقتصادي، إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي، التوزيع يتم بمقدار العمل المبذول.

2.1.3. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية :لقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية في مجال

تحليلها للنمو الاقتصادي ويمكن إجمالها فيما يلي:

اعتبر الكلاسيكيين ان الأرباح هي مصدر الادخار. إن إهمالهم للادخار الذي يأتي من الطبقة الوسطى وكذلك ادخار القطاع العام، اعتماد قوانين غير واقعية ذات نزعة تشاؤمية مفادها نهاية التطور الرأسمالي يكون الركود مستتدين في ذلك إلى تناقص الغلة للأرض ثم نظرية Thomas للسكان، وتقليلهم من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من اثر تناقص الغلة. تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح ففي الواقع لم يحدث ان وصلت الاجور عند مستوى الكفاف، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل أي انخفاض في معدلات الأرباح لدى المؤسسات. كما ان الدول المتقدمة لم تصل الى مستوى الكساد الدائم.

2.3. النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

هي نظرية لمستوى وتوزيع الناتج القومي على أساس العطايا الاجتماعية لعوامل الإنتاج، مثل العمل و "رأس المال" والظروف التقنية للإنتاج وتفضيلات المستهلك. ركز المؤلفون ما قبل Solow و Swan على تحديد التوازن طويل الأمد مع وجود عوامل إنتاج معينة، ولكن كان يُعتقد أيضًا أن هذه النظرية تهتم بالنمو الاقتصادي، وقد اعتبر ذلك نتيجة لزيادة أوقاف العوامل فيما يتعلق بتراكم "رأس المال" ، كان يُنظر إلى النمو الاقتصادي على أنه "داخلي" بالمعنى الكلاسيكي الجديد الذي يعتمد على اختيار المجتمع (مجموعة من الأفراد) بين الادخار الذي يُنظر إليه على أنه مصدر رأس المال والاستهلاك الحالي. كما كان هناك ارتباط صارم بين دور رأس المال في نظرية التوزيع وفي نظرية النمو. إن وجود معدل إيجابي للأرباح يتوقف على ندرة رأس المال على وجه التحديد لأنه يمثل المكافأة على قرار الادخار الذي يسمح إما بمنح رأس مال أعلى للفرد أو بتزويد العمال الجدد بمتوسط رأس المال وقفي ، الذي يعتبر أساسى لنصيب الفرد من الدخل والنمو الاقتصادي الكلي (Cesaratto، 1999، صفحة 773).

أول محاولة لتوسيع النظرية الكينزية إلى المدى الطويل والجمع بين الدور المزدوج للاستثمار كأحد محددات الطلب الفعال وخلق السعة، قام به كل من (Harrod 1939) و (Domar 1946) . تُظهر مساهمة Harrod أنه بالنظر إلى الميل الهامشي للادخار (s) ونسبة رأس المال / الإنتاج المرغوبة أو العادية (v) ، فإن الاقتصاد الذي يكون فيه الاستهلاك والاستثمار هما المكونان الوحيدان للفعالية سينمو

الطلب بمعدل يتوافق مع الاستخدام العادي للقدرة إذا وفقط إذا تطابق معدل النمو الفعلي مع "المعدل المضمون" الذي تقدمه الصيغة التالية:

$$g=s/v \dots\dots\dots (1)$$

العلاقة الإيجابية بين الميل إلى الادخار (s) ومعدل النمو (g). بالطبع ، لا تعني المعادلة (1) أن ارتفاع الميل إلى الادخار يؤدي إلى زيادة في g (بالنظر إلى مشاكل عدم الاستقرار). ما تدل عليه المعادلة ، هو أنه إذا أراد المجتمع أن يرفع g ، فيجب عليه أولاً زيادة النسبة (s)، كان نموذج Harrod-Domar ، في الخمسينيات وما بعده ، الناقل الفعلي للقاعدة التقليدية التي اعتمد فيها النمو على معدل الادخار في نظريات التنمية والسياسة.

إن أوجه التشابه القوي بين المعادلة (1) والنظرة التقليدية للادخار باعتباره محفز النمو. فالتفسير المحتمل هو أن المعادلة (1) تمثل نسخة "ديناميكية" لقانون ساي، الذي يصف أن توازنًا لفترة واحدة بين إجمالي الطلب والعرض على افتراض أن كل المدخرات المقابلة لدرجة عادية من استخدام القدرة الإنتاجية يتم استثمارها، فالمعادلة (1) توسع هذا النهج ليشمل سلسلة من التوازن وبالتالي يمكن إعادة تفسيرها على النحو التالي: فإذا كان رجال الأعمال جريئين للغاية بحيث يستثمرون جميع المدخرات ، أو إذا كانت السلطات العامة قادرة على تبني سياسات مناسبة لترجمة المدخرات إلى استثمار ، فإن الاقتصاد سينمو بعد ذلك حسب المعادلة (1)، والقاعدة السياسة المترتبة على ذلك هي أن معدل النمو الأعلى يتوقف على معدل ادخار أعلى (Cesaratto، 1999، صفحة 775).

1.2.3. فرضيات و أسس النظرية النيوكلاسيكية: لقد دفعت السمة الجديدة الخاصة بالاقتصاد الرأسمالي إلى التغير في التفكير، وتم استبدال الاتجاه الفكري السابق (نموذج هارود ودومار) الذي ركز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو الاقتصادي، باتجاه فكري جديد يعتمد في جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية. لقد احدثت النظرية النيوكلاسيكية تعديلات وتغيرات كثيرة على أفكار ومبادئ النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم الأفكار المحدثه نجد ما يلي: التركيز على الأجل القصيرة عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على المدى الطويل، التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى رأس المال، حجم السكان و حجم رأس المال ومستوى التقدم التكنولوجي لهم تأثير على معدل النمو الاقتصادي

كما أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي و لا ننسى الارتباط بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد.

2.2.3. النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي نهج (Solow Swan) 1956: استنادا للنتائج السابقة، نجد أن نموذج Solow و Swan بحث في إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي، وذلك من خلال توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام محافظا على جوهر البديهيات (الإنتاجية الحدية، المنافسة الكاملة، المردودية غير المتزايدة...الخ).

إن نموذج (Solow Swan) تمت صياغته بطريقة تسمح بإيجاد رد للنتبؤات المتشائمة لهارود، حيث كان يشترط نموذج Harrod-Domar في توازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث، والتي تتمثل في نسبة الادخار، معامل رأس المال، معدل الزيادة في قوة العمل، وأن هذا التوازن يعتمد على التساوي بين معدل النمو المضمون وبين معدل النمو الطبيعي، أما (Solow) فأرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغير التوليفة الفنية لمساهمة عناصر الإنتاج بين العمل ورأس المال.

الفرضيات التي يركز عليها نموذج Solow :

الاقتصاد يتكون من قطاع واحد والإنتاج مركب. الاقتصاد مغلق تسوده المنافسة الكاملة في جميع أسواقه والتشغيل الكامل للعمالة ومخزون رأس المال وسريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وتناقص الميل الحدي للإحلال، دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى وبالتالي ثبات في عوائد عناصر الإنتاج. هنالك مرونة في الأسعار والأجور وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال.

عرض نموذج (Solow Swan) : لهذا النموذج شكلين، الأول بدون تقدم تقني والثاني مع التقدم التقني:

3.2.3. نموذج Solow بدون التقدم التقني:

يعزو تحليل Solow (1956) (Diemer، الصفحات 98-99) إلى أصل نمو نصيب الفرد إلى مقدار رأس المال الفني المستثمر (الآلات ، المعدات ، البرامج ، البنية التحتية ، إلخ). عندما يتجاوز نصيب الفرد من الاستثمار مبلغ الاستهلاك الحالي لنصيب الفرد من رأس المال ، يكون لدى كل عامل معدات أفضل ويمكنه إنتاج المزيد. مع ذلك ، عندما نزيد نصيب الفرد من رأس المال ، يزداد الإنتاج ، ولكن

ليس بشكل متناسب (هذا هو مبدأ تناقص الغلة). لذلك ، من خلال زيادة نصيب الفرد من رأس المال ، سيأتي الوقت الذي سيزداد فيه نصيب الفرد من الإنتاج بسرعة أقل من التكاليف. سيتوقف نمو نصيب الفرد ، وهو ما يسميه Solow الحالة المستقرة . تعتمد الحالة المستقرة على التكلفة النسبية لرأس المال. إذا انخفض هذا الأخير (ستشجع الزيادة في تكلفة عمالة الشركات على استبدال رأس المال للعمالة) ، فإن نصيب الفرد من الاستثمار سيزداد مرة أخرى حتى يتم الوصول إلى حالة مستقرة جديدة. يعتمد نموذج Solow على افتراضات من النوع الكلاسيكي الجديد: يتم استثمار جميع المدخرات ، والعوائد تتضاءل ، واستبدال رأس المال للعمالة (اعتماداً على التكاليف النسبية)، تمنع المنافسة وجود الإجراءات الاحتكارية وسلوك صانع السعر. كما يذكر عدة حقائق مهمة:

يتم تحديد مستوى الإنتاج في أي بلد من خلال الاستثمار في نصيب الفرد. طالما لم يتم الوصول إلى مستوى الدولة المستقر ، فإن الاستثمار الإضافي يولد دائماً نمواً اقتصادياً. بين دولتين ، فإن الدولة التي تستثمر أقل لديها نمو أقل.

يشرح ظاهرة اللحاق بالركب في البلدان التي بدأت نموها الاقتصادي فيما بعد. الفرضية التي يحتفظ بها هذا النموذج: خاصية التقارب (كلما انخفض مستوى البداية للناجح المحلي الإجمالي للفرد ، ارتفع معدل النمو المتوقع). يقدم نموذج Solow رسالة متفائلة: من المرجح أن تشهد جميع البلدان التي تبذل جهوداً استثمارية نمواً اقتصادياً. على المدى الطويل، هذه البلدان تتجه نحو التقارب و بما أن جميع البلدان تقترب من الحالة المستقرة ، وبمعدل استثمار معين ، فهي تنمو أقل من تلك الموجودة في البلدان الأقل قرباً منها. إذا كانت جميع البلدان متماثلة (باستثناء كثافة رأس المال الأولية): فإن البلدان الأكثر فقراً ستنمو بوتيرة أسرع من البلدان الأكثر ثراءً. إذا كانت جميع البلدان غير متجانسة (الميل إلى الادخار، والوصول إلى التكنولوجيا ، ومعدل الخصوبة ، وما إلى ذلك) ، فلن يتحقق التقارب إلا في ظل ظروف معينة: معدل النمو أعلى من الناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد (ضعيف) مقارنة بحالة التوازن على المدى الطويل.

تنشأ خاصية التقارب من وجود عوائد متناقصة لرأس المال: تميل الاقتصاديات التي لديها مستوى منخفض من رأس المال أو العامل (بالنسبة إلى مستواها طويل الأجل) إلى مستويات أعلى من التوازن والنمو. هذا التقارب مشروط لأن مستويات توازن رأس المال والإنتاج نسبة للعامل تعتمد على الميل إلى الادخار ومعدل النمو السكاني. يبرز نموذج Solow ما يشار إليه عادة بالقاعدة الذهبية. تتمثل الأخيرة

في تحديد معدل الادخار المرتبط بنصيب الفرد من رأس المال والذي يسمح بأكبر قدر من الاستهلاك الفردي في أي وقت. هذا معدل الادخار يؤدي إلى تكوين رأس مال تكون إنتاجيته الحدية مساوية لمعدل نمو اقتصاد. و من ثم تكتب القاعدة الذهبية: الإنتاجية الهامشية لرأس المال = معدل نمو الاقتصاد. إذا افترضنا أن معدل الفائدة الحقيقي يتم الحصول عليه من الإنتاجية الحدية لرأس المال، فإن القاعدة الذهبية تصبح: معدل الفائدة الحقيقي = معدل نمو الاقتصاد. في نموذج Solow ، القاعدة الذهبية هي كما يلي: "يكون نصيب الفرد من الاستهلاك في حده الأقصى في نظام شبه ثابت عندما يكون نصيب الفرد من رأس المال و الإنتاجية الحدية لرأس المال مساوية لمعدل نمو الاقتصادي".

4.2.3. نموذج Solow مع التقدم التقني:

يتجاوز النموذج الكلاسيكي الجديد الإطار البسيط للسلع المادية ليشمل رأس المال البشري بجميع أشكاله: مستوى التعليم والخبرة والصحة (Lucas ، 1988). إذا كان الاقتصاد يميل نحو نسبة توازن مستقرة بين رأس المال البشري ورأس المال المادي ، فقد تتحرف هذه النسبة مبدئياً عن قيمتها طويلة الأجل. سيؤثر حجم هذه الفجوة على مدى سرعة اقتراب منتج الفرد من مستوى توازنه. (على سبيل المثال: نسبة عالية من رأس المال البشري / المادي). وبالتالي فإن معدل نمو الاقتصاد سيكون أكثر حساسية لمستوى إنتاج الفرد من بدايته من مخزون رأس المال البشري. لذلك ، فإن نموذج Solow ، الذي يضيف الاستثمار في رأس المال البشري إلى الاستثمار في رأس المال التقني ، يفسر كلاهما التقارب بين بلدان معينة وإبراز التفاوتات العالمية بين البلدان الفقيرة والغنية. ينبع التقارب من جهود الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال التقني للبلدان التي تلحق بالركب وبالتالي (يمكنهم نقل تقنيات الإنتاج من البلدان الأكثر تقدماً إلى بلدانهم ، بفضل قوة عاملة مدربة بشكل أفضل). ومع ذلك ، فإن نموذج Solow انحرف عن الواقع من خلال اعتبار أن النمو الاقتصادي للفرد يجب أن ينخفض تدريجياً وينتهي الأمر بالتوقف عن التقدم: وبالتالي في غياب الابتكارات التكنولوجية المستمرة ، يتوقف نمو منتج نصيب الفرد. (تطبيق افتراض تناقص العوائد ونمو محدود: Ricardo و Malthus). وأظهرت الملاحظات أن النمو الاقتصادي يتقدم حتى بوتيرة أبطأ ويظل حقيقة رئيسية لجميع الاقتصاديات المتقدمة (Diemer، صفحة 100).

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، أدرك المنظرون (Solow) هذا الحد وسعى للتغلب على هذه الصعوبة من خلال ادماج جنباً إلى جنب العمل ورأس المال عامل ثالث لشرح النمو طويل

الأجل ألا وهو التقدم التقني. هذا العامل خاص بعض الشيء لأنه يزيد من الكفاءة الإنتاجية للعنصرين الآخرين. فنحن نعلم بالفعل من أين يأتي العمل ورأس المال (المساهمون في العمل ورأس المال) ، وهو أمر لا ينطبق كثيرًا على التقدم التقني (هذا ليس صحيحًا). لا يملكه أحد ولا حاجة لتعويضه...). من هنا الاسم الذي يطلق على التقدم التقني الخارجي. منذ ذلك الحين ، أصبح معدل النمو الفرد طويل الأجل يتحدد بالكامل بواسطة متغير خارجي: معدل التقدم التقني. ونظرًا لأن معدل النمو طويل الأجل يعتمد أيضًا على معطيات خارجية: معدل النمو الديموغرافي ، فإننا ننتهي بنموذج لا يفسر النمو طويل الأجل ، ولكن ببساطة يمكن تجنب الميل إلى ركود نصيب الفرد من المنتج لتأثيرات لاحقة من التقدم تقني الخارق. (توليد تأثيرات خارجية إيجابية). و بعد السنوات من العمل سعى فيها الباحثين لتقديم حل للنمو طويل المدى ، من خلال اقتراح نظرية التقدم التقني. أين يجب أن تخضع افتراضات المنافسة لبعض التعديلات: جرعة دنيا من عدم التنافس (سمة من سمات السلع العامة) ، وجود افتراضات بالعوائد الثابتة لعوامل الإنتاج (العمالة غير الماهرة ، رأس المال ، الأرض) أو حتى إمكانية زيادة العوائد (الذي يتعارض مع المنافسة الكاملة)....

اقترح (1967) Sheshinski ، (1962) Arrow بعد ذلك نماذج كانت الاكتشافات فيها تداعيات على الإنتاج أو الاستثمار (آلية توصف بالتعلم). كل اكتشاف له تأثير مباشر على الاقتصاد (الانتشار السريع). من ثم تم إثراء نموذج Solow من خلال دمج فكرة الاستثمار في رأس المال البشري. تحت قيادة (1992) Gregory Mankiw, David Romer et David Weil ، فإن فكرة الاستثمار في رأس المال البشري تتساوى مع الاستثمار قصير الأجل. إذا كان التدريب يجعل من الممكن تحويل العمل غير الماهر إلى عمل أكثر تأهيلاً ، وبالتالي استخدام معدات أكثر تعقيدًا والاستفادة منها بشكل أفضل ، فإن المستوى التكنولوجي للبلد يرتفع في نفس الوقت، حالته المستقرة ومعدل نموه. بالطبع ، يستمر هذا النموذج في جذب التقدم التقني الخارجي لشرح أن النمو لا يتباطأ مع اقترابنا من الحالة المستقرة. ومع ذلك ، فإن الاستثمار في رأس المال البشري يجعل من الممكن توطيئ جزء من هذا التقدم التقني. في هذه الإشكالية ، يجعل التدريب مساهمة عامل العمل أكثر كفاءة ، مما يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي دون الحاجة إلى التقدم التقني كما هو الحال في نموذج Solow. على عكس الاستثمار المادي ، الذي يؤدي إلى تناقص العوائد ، يؤدي الاستثمار البشري إلى عوائد ثابتة (كل سنة إضافية من التدريب تزيد من كفاءة العمل بنفس النسبة) التي تمنع النمو من التباطؤ. يتم دفع الحالة المستقرة إلى

الوراء كلما اقتربنا منها (بشرط ارتفاع مستوى التدريب). ومع ذلك ، حتى في هذا النموذج المخصب ، يستمر دور التقدم التقني الخارجي (Diemer، صفحة 100).

النمو الداخلي (Diemer، الصفحات 104-107):

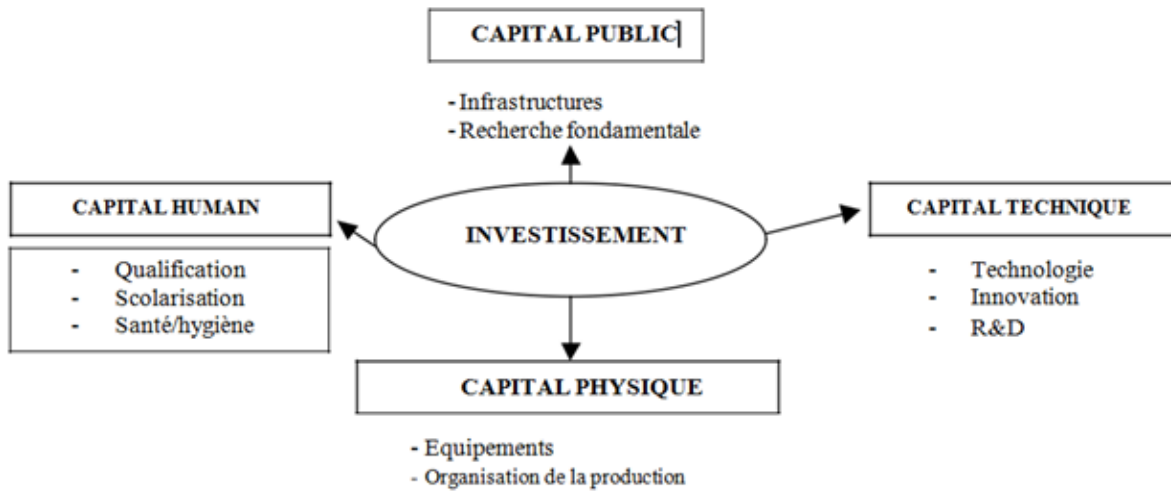
3.3. النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي (نظريات النمو الذاتي).

إن وصول نظريات البحث والتطوير (الأهداف الطوعية من حيث البحث والتطوير) ، والانتشار التدريجي للابتكارات التكنولوجية ، وبشكل أدق عمل Romer (1986 ، 1987 ، 1990) هي أصل نظريات النمو الداخلي. . يتم استيعاب الأخيرة في ظاهرة الاكتفاء الذاتي من خلال تراكم أربعة عوامل رئيسية: رأس المال المادي ، والتكنولوجيا ، ورأس المال البشري ورأس المال العام. يعتمد معدل تراكم هذه المتغيرات على الخيارات الاقتصادية ، ولهذا نتحدث عن نظريات النمو الداخلي.

تم بناء نظريات النمو الجديدة حول فكرة أن العوائد لا تتضاءل عندما يتم أخذ جميع العوامل التي قد تتراكم في الاعتبار. لذلك يمكن النظر إلى النمو على أنه عملية ذاتية الاستدامة ، تتطور بمعدل ثابت إذا كانت عوائد العوامل المتراكمة ثابتة بحد ذاتها. ولكن هناك أيضًا عوامل غير قابلة للتراكم، مثل العمالة غير الماهرة أو الموارد الطبيعية. وبالتالي فإن العوائد فيما يتعلق بجميع العوامل تتزايد ، والتي قد تتوافق مع آليتين مختلفتين: اقتصاديات الحجم بالمعنى التقليدي أو الاقتصادات الخارجية. تعطي نظريات النمو الجديدة دورًا مهمًا للعديد من العوامل الخارجية: منها العوامل الخارجية الإنتاجية و زيادة كفاءة الشركة إذا كانت تتلاءم مع بيئة الشركات المجهزة بشكل أفضل أو الأكثر نشاطًا ، ولكن أيضًا من قبل العوامل الخارجية التكنولوجية أو المعرفية.

تؤدي زيادة العوائد والعوامل الخارجية إلى المواقف التي لا يكون فيها توازن في المنافسة الكاملة دائمًا قابلاً للتحقيق وليس بشكل مثاليًا وعام ، فالأول لأنها تثير التركيز وتتطلب درجة معينة من الاحتكار لضمان أرباح إيجابية ، والثانية لأنها تؤدي إلى فجوة بين العوائد الخاصة والعائدات الاجتماعية للأنشطة المدروسة. في مثل هذه الحالات ، من المسلم به أن تتدخل السلطات العامة - من حيث المبدأ -: تحسين الأداء الذي سينتج عن التوازن التلقائي للاقتصاد. تقدم نظريات النمو الجديدة العديد من التوضيحات لهذا المبدأ ، واصفة النماذج التي يكون فيها معدل نمو التوازن ، الناتج عن القرارات التلقائية من قبل وكلاء القطاع الخاص ، أقل من معدل النمو الأمثل اجتماعيًا.

الشكل(1): النمو الداخلي (نظريات النمو الذاتي)



La croissance économique (Arnaud Diemer) page 105

1.3.3. رأس المال المادي

المعدات التي تستثمر فيها الشركة لإنتاج السلع والخدمات. ومع ذلك ، جدد Romer (1986) التحليل من خلال اقتراح نموذج يعتمد على ظواهر العوامل الخارجية بين الشركات: من خلال الاستثمار في معدات جديدة ، تمنح الشركة نفسها الوسائل لزيادة إنتاجها وكذلك إنتاج الشركات الأخرى تتنافس أم لا. تفسير هذه الظاهرة أن الاستثمار في التقنيات الجديدة هو نقطة البداية للتعلم الجديد عن طريق الممارسة. من بين أشكال التعلم ، يمكننا الاستشهاد بتحسين المعدات الموجودة ، والعمل الهندسي (ترتيب التقنيات الحالية) ، وزيادة مهارات العمال ، وما إلى ذلك. بحيث لا يمكن للشركة أن تستحوذ على هذه المعرفة من قبل المنتج. فهي تنتشر حتما إلى شركات أخرى. الاستثمار له تأثير مزدوج فهو يعمل بشكل مباشر على النمو وبشكل غير مباشر على التقدم التقني

2.3.3. التكنولوجيا

تعتمد هذه النظرية على تحليل الظروف الاقتصادية التي تفضل التغيير الفني. يأتي كل تغيير تقني من فكرة تم تشكيلها واختبارها. ومع ذلك ، بين ظهور فكرة جديدة وتنفيذها الملموس ، يمكن أن يكون هناك طريق طويل جدًا (الاختبار والتجربة والخطأ ...) يتطلب مساعدة العديد من الأشخاص. باختصار ،

تكاليف التطوير التي يمكن أن تكون عالية جدًا. من ناحية أخرى ، بمجرد اكتمال هذه المراحل ، إذا تم قبول الفكرة ، يمكن مضاعفة المنتج الناتج بتكلفة أقل بكثير. جوهر الأفكار التي تسبب التغييرات التقنية هو بمجرد إزالة اللصقات ، فإنها تؤدي إلى زيادة العوائد (تكلف النسخ التالية أقل بكثير) ، بل وتزيد بشكل حاد (ازدواجية البرامج). لذلك بالنسبة لأولئك الذين حاولوا تحويل الفكرة إلى منتج ، هناك خطر من أن المنافسين سيستفيدون وأنهم لن يستردوا استثماراتهم الأولية أبدًا ، بينما يصبح هؤلاء المنافسون أكثر ثراءً. ستحد حقوق الملكية الفكرية من هذا الخطر: براءات الاختراع أو حقوق التأليف والنشر تحمي المخترع الذي يحتكر استغلال (محدود الوقت) للعمل أو المنتج المشتق من عمله.

من وجهة نظر اقتصادية ، تقوض هذه النظرية الإطار التنافسي وتسمح بدمج عناصر المنافسة غير الكاملة التي تجعل من الممكن ظهور منتجات جديدة وأفكار جديدة. خلاف ذلك ، لن تقع الأفكار الجديدة بالضرورة في أيدي المخترع ولكن في أيدي الإنسانية (مثال الكتابة ، والميكانيكا ، والنسبية ، وما إلى ذلك). عندما نريد أفكارًا جديدة تفيد الجميع على وجه التحديد ، يصبح من الضروري تحمل التكلفة على المجتمع. وبالتالي ، فإن تمويل البحث الأساسي يكون عامًا ، بحيث يمكن للجميع الوصول إلى نتائجه بحرية ، فهذه مصلحة جماعية.

بالنسبة Romer ، سيكون لتغيير التقني كثافة أكثر من المبتكرين للاستفادة منه بشكل كبير. التقدم التقني ليس خارجيًا ، بل يتم إنتاجه. سيعتمد مستوى إنتاجها على المكافأة المتوقعة ، أي على حقوق الملكية والإيجارات الاحتكارية (نحن في إطار المنافسة غير الكاملة!). إذا أضفنا إلى العمل ورأس المال المستخدم أفكارًا جديدة تولد تغييرًا تقنيًا ، فسيتم تعديل كل شيء. لأنه على عكس رأس المال الذي تتناقص عائداته والعمالة التي تكون عائداتها ثابتة (إذا قمنا باستمرار باستثمار بشري إضافي) ، فإن للأفكار عائد متزايد: فكلما زاد اعتمادنا على مخزون من الأفكار المهمة ، زادت لدينا أفكار جديدة. كل فكرة تفتح المجال لأفكار أخرى محتملة. لذلك ، في حالة عدم وجود تقدم تقني ، ينطبق نموذج Solow على المدى الطويل ، ولا يعتمد النمو على معدل الاستثمار. التقدم موجود ، وكلما زاد عدد الباحثين وزاد مخزون المعرفة. يعتمد عدد الباحثين على قدرة النظام الاقتصادي على تقديم إيجارات احتكارية لهم في حالة النجاح. لذلك بالنسبة Romer ، فإن وتيرة النمو لا تتضاءل مع الاقتراب من حالة الاستقرار ، كما ادعى Solow. يعتمد ذلك على عدد الباحثين ونسبتهم وإنتاجيتهم ، أي على القدرة على زيادة عوائد البحث للتعويض عن تناقص عوائد الاستثمار المادي. إن انتشار المعرفة بين المنتجين والآثار الخارجية

لرأس المال البشري يمنع الاتجاه التنافسي في عائد الاستثمار (تناقص العائدات على رأس المال) ، ويمكن أن يستمر النمو إلى أجل غير مسمى.

على عكس الأساليب الكلاسيكية الجديدة ، يدرك Romer ، مع ذلك أن السوق لا يكفي لضمان أقصى قدر من النمو على المدى الطويل. تلعب الدولة دوراً مهماً ليس من خلال الإنفاق العام على الأبحاث (لا يعتقد Romer أن هذا يمكن أن يؤدي إلى تسريع التقدم بشكل مستدام) ، ولكن من خلال مساعدة المبتكرين عن طريق فرض ضرائب تعويضية (ضرائب أقل على الأرباح من المنتجات الجديدة) ، والتدابير القانونية التي تشجع البحث والتطوير والعوامل الخارجية المعرفية ، والتدابير غير الرادعة المضادة للمنافسة (لا تثبط المبتكرين ، أو حتى التخلي عن الإجراءات القانونية).

3.3.3. رأس المال البشري

تم تسليط الضوء عليه من قبل اثنين من الاقتصاديين من مدرسة في شيكاغو، Theodor Schultz و Gary Becker ، و في مركز الدراسات من قبل R.ELucas (جائزة نوبل في عام 1995). يشير إلى أن رأس المال البشري هو مجموعة المهارات التي يتعلمها الأفراد والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية. كل فرد هو في الواقع مالك لعدد معين من المهارات التي يعززها من خلال بيعها في سوق العمل. لا تستنفد وجهة النظر هذه تحليل عمليات تحديد الأجور الفردية في سوق العمل ، لكنها قوية للغاية عندما يتعلق الأمر بتحليل عمليات أكثر عالمية وطويلة الأجل. في هذا المخطط ، يعد التعليم استثماراً يتوقع الفرد منه عائداً معيناً.

4.3.3. رأس المال العام

نحن في صلب النموذج الذي طوره R.J Barro فمن الناحية النظرية ، رأس المال العام هو مجرد شكل من أشكال رأس المال المادي. إنه نتيجة استثمارات الدولة. يشمل رأس المال العام أيضاً الاستثمارات في قطاعي التعليم والبحث. تسلط نظرية النمو الجديدة الضوء على عيوب السوق، بصرف النظر عن وجود حالات احتكار، فإن هذه العيوب تتبع من مشاكل تخصيص الابتكار. نظراً لوجود عوامل خارجية بين الشركات ، فإن الابتكار كما قيل سابقاً ينتشر بطريقة أو بأخرى في المجتمع. إن انخفاض ربحية الابتكار الناتج يثني الوكيل الاقتصادي عن الاستثمار في البحث والتطوير. في هذا السياق قد يكون الأمر متروكاً

للدولة لإنشاء الهياكل المؤسسية التي تدعم ربحية الاستثمارات الخاصة ودعم الأنشطة التي لا تدر ربحاً كافياً للوكلاء الاقتصاديين ولكنها ضرورية للمجتمع.

المطلب الثاني: الاستثمار المباشر الخارجي

تمهيد:

العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالاستثمار المباشر الأجنبي موضوع نقاش لكثير من الباحثين والاقتصاديين ومحلي السياسات في معظم الأوقات و بشكل رئيسي في البلدان المتقدمة والنامية. فمن المهم معرفة ما إذا كانت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي تولد بالفعل نموًا اقتصاديًا وما إذا كانت الدولة ذات معدل الناتج المحلي الإجمالي أعلى تجذب المزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. يمثل هذا الأخير (FDI) وسيلة لنقل الأصول الملموسة، و لكنه يمثل أيضًا الأصول غير الملموسة مثل التكنولوجيا (على سبيل المثال، تصميمات المنتجات المبتكرة والمهارة الإدارية). يتم تضمين التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال نقل الأصول الأجنبية المباشرة فيما يتعلق بالآثار غير المباشرة له وتحسين الإنتاجية.

من ناحية أخرى ، أظهرت الدراسات التجريبية المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار المباشر الأجنبي والنمو الاقتصادي تأثيرات متباينة. نجد منها دراسة (Chakraborty & Basu, 2002) في الهند تعطي أدلة قليلة أو شبه معدومة على مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في النمو الاقتصادي. فا في الواقع يجذب النمو الاقتصادي الأسرع المزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. (CHOI, 2004) ، (Carkovic & Levine, 2002)، (Kherfi و Soliman, 2005)، (Fidrmuc و Kostagianni, 2015) ، (Cichy و Gradoń, 2016).

مما لا شك فيه فإن للاستثمار المباشر الأجنبي دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه من اجل تحقيق أغراض مختلف تساهم في تنميتها، إلى جانب ذلك فهو يدفع بالشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لتجسيده لاعتبارات تخص في معظمها التوسع و الانتشار و اختراق الأسواق العالمية. و لاشك أن تحقيق هذا الاستثمار الذي يمتاز بالإيجابيات و السلبيات (مزايا و عيوب) و هو مرهون أساسا بمدى توفر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته الواردة و الصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجّه. من اجل ذلك قدمت كثير من الدول العديد من الحوافز و التحسين في البنية التحتية و الإعفاءات الضريبية بهدف جذب وتحفيز رؤوس الأموال الدولية والمحلية بل تعد ذلك إلى إعادة النظر

في السياسة الاستثمارية، ومدى ملائمتها للتطورات العالمية المعاصرة، التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً، المتمثلة في العولمة « The Globalization ».

1. مفهوم الاستثمار المباشر الخارجي

يعد الاستثمار المباشر الخارجي ظاهرة كثيرة التعقيد والصعوبة عند دراستها، نظراً لما ناله من اهتمام منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، وبالأخص بعد تزايد حدة أزمات المديونية، لذا فقد لقي عناية خاصة سواء من طرف المختصين أو حتى المنظمات الدولية.

1.1. تعريف الاستثمار المباشر الخارجي من وجهة نظر الاقتصاديين:

إن إحدى المشاكل المطروحة بقوة هي صعوبة إيجاد تعريف جامع لمصطلح الاستثمار المباشر الخارجي، بسبب اختلاف الأنماط والأشكال التي يتخذها، إذ يبرز ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، ولذلك سنعرج على عرض جملة من التعاريف الخاصة بالمفكرين والكتاب الاقتصاديين فيما يلي:

يعرف الاقتصادي Dunning John والذي يعتبر الاستثمار المباشر الخارجي أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أيضاً أداة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات، توريد والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الرأس المال البشري، كما يؤكد Dunning على أن الخاصية الفردية في الحركة الدولية لرأس المال الخاص تصاحبها في الغالب خبرات وكفاءات عالية وصعوبة الانتقال بطرق أخرى غير الاستثمار المباشر الخارجي" (ميرونوف، 1986، صفحة 92)

أما Manikiw Gregory فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه: " عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد واستثماراتهم كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءاً من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار المباشر الخارجي طريقة حديثة نسبياً تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج استعمالها في الدول المتقدمة" (Manikiw، 2007، صفحة

وعرفه (Kojima، 1982، صفحة 52) بأنه يمثل: " التحركات في رأس المال الرامية بشكل أساسي إلى السيطرة على ادارة أرباح الشركات الأجنبية"

في حين يعرفه (Bernard و Annie، 2006، صفحة 165) بأنه: " الاستثمار الذي يتشكل من كل : شراء من طرف مستثمر لرأسمال موجود في خارج بلد المنشأ، أو إعادة الاستثمار لفوائد فرع من الفروع، أو الإقراض والاقتراض لرؤوس الأموال بين المؤسسة الأم وفروعها"

أما جيل برتان فيعرفه بأنه: " الاستثمار الذي يستلزم السيطرة(الإشراف) على المشروع، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من المستثمر وحده بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ أيضاً شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم" (جيل، 1982، صفحة 11).

وبأي حال من الأحوال لا يختلف الباحثون والكتاب العرب في مفهومهم للاستثمار الأجنبي المباشر عن غيرهم، فقد عرفه عبد السلام أبو قحف بأنه: "الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيادة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية³ والتكنولوجيا والخبرة التقنية في جميع الآلات إلى الدول المضيفة" (عبد السلام، 2001، صفحة 13).

أما هيل عجمي يقول بأن: "الاستثمار المباشر الخارجي يتضمن إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة سواء أكانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم امتلاكه لأسهم في إحدى الشركات مع اكتتاب الحق لإدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف، وعليه فإن وجود هيئة أجنبية تمتلك صلاحيات في إدارة المشروع والرقابة عليه وتزويده بالتكنولوجيا والموارد الأولية وقادرة في الوقت نفسه على تزويده بالتمويل وإقامة علاقات قوية مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على أنه استثمار أجنبي، ويعمل هذا الاستثمار في سوق منافسة غير تامة لأن المشاريع المتعددة الجنسية هي في الغالب مشاريع كبيرة تمارس عملياتها في بلدان متعددة" (عجمي، 2001، صفحة 3).

2.1. تعريف الاستثمار المباشر الخارجي من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية:

لقد تعددت التعاريف التي قدمت من الهيئات الدولية لهذا المصطلح نظرا للأهمية التي يشكلها عالميا، ومن أهم ما جاء من تعاريف يمكن ذكر ما يلي:

يعرف الاستثمار المباشر الخارجي حسب منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على أنه: "توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما أنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أيّا كان المستثمر فرداً أم شركة" (UNCTAD، 2000، صفحة 15).

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (F.M.I) الاستثمار الأجنبي بأنه " مباشراً إذا أمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم" (UNCTAD، 2004، صفحة 345).

أما منظمة التجارة العالمية (O.T.W) فقد عرفت الاستثمار المباشر الخارجي على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها. (هنا، 2002، صفحة 14)

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) على أنه: "الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً" (ESCWA، 2000، صفحة 14).

في حين تعرفه الهيئة المحاسبية المكلفة بإعداد ميزان المدفوعات الأمريكي، بأنه: " كل التدفقات التي تتم إلى شركة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من ملكية شركة أجنبية شرط تمتع المقيمين بحصة هامة في بلد المستثمر وذلك ضمن ملكية هذه الشركة، حيث تختلف نسبة هذه الملكية من بلد لآخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نسبة الحيازة التي تتجاوز 10 % في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي كفيلا لأن يعتبر هذا الاستثمار أجنيا مباشرا" (Peter و Thomas، 1996، صفحة 82).

أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار المباشر الخارجي بأنه: " مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط

استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر أجنبي مضيف يقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار " (سعد، 2005، صفحة 337).

2. النظريات المفسرة للاستثمار المباشر الأجنبي :

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية توسع في حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي، صاحب ذلك تطورا تكنولوجيا كبير و دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق، و مثلت التغيرات السياسية و الاقتصادية القوة الدافعة لتلك الأحداث التي أدت إلى ظهور العولمة و ظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا المتطورة، و دخل الاستثمار المباشر الأجنبي مرحلة جديدة زادت من أهميته في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي دفع بكثير من الاقتصاديين نحو تطوير نظريات تشرح تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

1.2. النظرية الكلاسيكية:

مضمونها في تحليل الاستثمار المباشر الأجنبي ينطلق من فرضيات سيادة المنافسة التامة، عدم تدخل الدولة، حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقا لهذه النظرية يظهر تخصص الدولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية مقارنة بباقي الدول الأخرى. لكن هذه النظرية فشلت في تفسير أسباب الاختلاف في التكاليف بين الدول أنيا بعدما تم تطويرها على يد (Heckscher-Ohlin) حين بين أن الاختلاف في التكاليف بين الدول يرجع إلى اختلاف الدول فيما يخص مدى توافر عناصر الإنتاج و من ثم الاختلاف في اثمانها ثم اثمان المنتجات، و هكذا تتجه كل دول إلى إنتاج السلع التي تستطيع ان تقلل في تكلفتها. بالرغم من إسهاماتها في شرح سبب الاستثمار المباشر الأجنبي إلا أنها لم تفسر سبب الاستثمار في دول لا تتوفر على بعض عناصر الإنتاج، وعدم مطابقتها للواقع العملي خاصة فيما تعلق بتقل رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة و التي تتميز بتقارب في مستويات الإنتاج عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و إهمالها للفروق بين الدول فيما يخص المستوى التكنولوجي باعتباره عامل مؤثر في التكاليف و المزايا النسبية (بن سميحة، 2017، صفحة 26).

2.2. النظرية النيوكلاسيكية (معدلات العائد التفاضلية):

تفترض النظرية أن الأسواق المالية غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض من دولة لأخرى و تتسم بنفس القدر من التقدم خاصة الدول النامية، و بالتالي فهي تفسر تدفق رأس المال على انه استجابة

لاختلاف سعر الفائدة الذي يتأثر بالميل الحدي للادخار، فكلما كان هذا الأخير مرتفعاً أدى إلى وفرة المعروض من الادخار و بالتالي الانخفاض في سعر الفائدة. وبما أن الدول المتقدمة ميلها الحدي للادخار مرتفع و العكس في الدول المتخلفة فإن سعر الفائدة يتجه نحو الانخفاض في هذه الدول و الارتفاع في الدول النامية، ولأن رأس المال يسعى وراء سعر الفائدة المرتفع فإن المدخرات تنتقل من الدول المتقدمة نحو الدول النامية للاستفادة من العوائد المرتفعة في هذه البلدان. و كان (Ohlin، 1933) هو من قدم هذا الشرح لأول مرة (Faeth، 2009، الصفحات 166-167). إلا أن هذه النظرية تلقت انتقادات كونها لم تميز بين الاستثمار المباشر الأجنبي و الغير مباشر كما لم يتضمن مفهوم الاستثمار المباشر الأجنبي التكنولوجيا و المهارة و الادارة. بالإضافة إلى هذه النتائج التجريبية غير الحاسمة ، هناك جوانب معينة من الاستثمار المباشر الخارجي لا تستطيع هذه النظرية تفسيرها. نظراً لأن هذه النظرية تفترض أن تدفقات رأس المال من البلدان ذات معدلات العائد المنخفضة إلى البلدان ذات معدلات العائد المرتفعة ، فإنها تفترض ضمناً أن هناك معدل عائد واحد عبر الأنشطة داخل البلد. لذلك ، لا تتفق هذه النظرية مع بعض البلدان التي تشهد تدفقات متزامنة إلى الداخل والخارج من الاستثمار المباشر الخارجي. وبالمثل ، لا يمكن تفسير التوزيع غير المتكافئ للاستثمار الأجنبي المباشر بين أنواع الصناعات المختلفة. تشير هذه الاعتبارات ، بالإضافة إلى النتائج التجريبية الضعيفة ، إلى أن المعدلات التفاضلية لنظرية العائد لا تفسر بشكل مرض محددات تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي (Lizondo و Mathieson، 1990، صفحة 3).

3.2. النظريات الحديثة للاستثمار المباشر الأجنبي:

كان (Hymer، 1960) أول من كشف عن أوجه القصور في النهج العائد، وادعى أن المعدل التفاضلي لفرضية العائد لا يتوافق مع العديد من الخصائص المرصودة للاستثمار الدولي. علاوة على ذلك ، فإن الاختلاف الدولي في العوائد المتوقعة لا يكفي لتحفيز الاستثمار المباشر الخارجي (Caves R، 1996، صفحة 25). في ظل الأسواق المثالية ، لن تؤدي زيادة أرباح الشركات على المدى القصير في بلد واحد إلى تحفيز الاستثمار الدولي. بدلاً من ذلك ستجذب الداخلين الجدد الذين من شأنهم القضاء على أي أرباح زائدة. الأسواق المثالية والشركات متعددة الجنسيات غير متوافقة (Hymer، 1960؛ Kindleberger، 1969؛ Hufbauer، 1975). لم تقدم النظريات السابقة أي افتراضات محددة حول

عيوب السوق أو إخفاقاته. على الأرجح كان (Hymer 1976) أول محلل أشار إلى أن هيكل الأسواق والخصائص المحددة للشركات يجب أن تلعب دوراً رئيسياً في تفسير الاستثمار الأجنبي.

1.3.2. نظريات عدم كمال السوق و المنظمات الصناعية:

ركز (Hymer, 1976) و (Kindleberger, 1969) أنه في سوق تنافسية تمامًا، تتنافس جميع الشركات على قدم المساواة و ليس لها مزايا على بعضها البعض، بحيث لا يوجد سبب للاستثمار المباشر الأجنبي. في أطروحة الدكتوراه لعام 1960، التي تم نشرها لاحقاً في عام 1976 أظهر Hymer أن الشركات العاملة في الأسواق الخارجية غالباً ما تواجه مجموعة متنوعة من السلبيات مقارنة بالشركات الأصلية، على سبيل المثال: الاختلافات اللغوية أو نقص أذواق العملاء أو المعرفة بالسوق والتواصل، و التي تسمى بعيوب السوق، و وفقاً لـ Hymer ، فإن هذه العيوب ذات طبيعة هيكلية وتأتي من الانحرافات عن المنافسة الكاملة في سوق المنتج النهائي ، كنتيجة للتحكم الحصري والدائم في حقوق الملكية على التكنولوجيا ، والوصول إلى الموارد من وفورات الحجم ، ونظام التوزيع و تمايز المنتجات. كذلك قد يؤدي انخفاض الأرباح بسبب زيادة المنافسة إلى انخفاض عدد الشركات من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ كوسيلة لمواجهة آثار المنافسة (Pitelis and Sugden ، 2000). في مواجهة هذه العيوب يجب أن تمتلك هذه الشركات بعض المزايا الخاصة إذا أرادت المشاركة في الإنتاج الأجنبي (Hymer، 1960، 1968). علاوة على ذلك، لا يتعلق الاستثمار المباشر الخارجي بتحويل رأس المال يمكن توفيره للشركات المحلية باستخدام أشكال أخرى من التمويل الدولي، ويتعلق ذلك بالنقل الدولي للممتلكات والأصول غير الملموسة كالتكنولوجيا وتقنيات الأعمال والموظفين المهرة (Hymer، 1960، صفحة 69). وادعى Hymer أن وجود الاستثمار المباشر الخارجي يرجع حصرياً إلى النقص الموجود في الأسواق الدولية لهذه الأصول. الشركة "تستوعب أو تحل محل" إخفاقات السوق هذه من خلال الاستثمار المباشر (Hymer، 1960، صفحة 48).

2.3.2. نظرية تدويل الإنتاج:

نشأت فكرة النظرية الداخلية أو (نظرية تدويل الإنتاج) من (Coase، 1991) الذي استخدم المفهوم لشرح نمو الشركات المحلية متعددة الجنسيات. وجادل بأنه إذا كانت تكاليف المعاملات في الأسواق الخارجية على سبيل المثال، الالتزامات التعاقدية أو أسعار العقود مرتفعة فستقوم الشركات داخلياً بإجراء

هذه المعاملات داخل الشركة بتكلفة أقل. حيث قارن كفاءة الأشكال المختلفة للمعاملات بين الشركات، ونظرًا لأن نهج السوق غالبًا ما كان غير فعال بسبب فشل السوق ، كان من الأفضل للشركات استيعاب المعاملات. ووفقًا لما ذكره Buckley & Casson ، فإن الأمر نفسه ينطبق على الشركات متعددة الجنسيات. وزعموا أن أسواق السلع الوسيطة ، مثل تقنيات الإنتاج والتسويق ، ومهارات الإدارة ، وأجزاء المكونات أو الخدمات ، كانت غير كاملة وتتميز بمخاطر عالية وعدم اليقين ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات مثل المعلومات والإنفاذ وتكاليف المساومة. كان من المفترض أن يعتمد قرار الاستيعاب على عوامل خاصة بالصناعة (مثل نوع المنتج ، وهيكل السوق واقتصاديات الحجم) ، والعوامل الخاصة بالمنطقة (مثل المسافة والاختلافات الثقافية) ، والعوامل الخاصة بالدولة (مثل السياسية والمالية) والعوامل الخاصة بالشركة (مثل مهارات والإدارة). أظهر Buckley & Casson أن الشركات متعددة الجنسيات التي كانت نشطة في مجال البحث والتطوير (R&D) كانت تتمتع بدرجة أعلى من الاستيعاب. أضاف (Magee، 1977) مشكلة الملاءمة بسبب طبيعة الصالح العام للتكنولوجيا كسبب آخر لاستيعاب المعاملات مثل نقل التكنولوجيا أو المعلومات (بما في ذلك المعلومات الخاصة بإنشاء المنتج وتطويره ، وتطوير وظائف الإنتاج ، وإنشاء السوق وتحقيق الملاءمة) (Faeth، 2009 ، صفحة 168).

3.3.2. نظرية رد فعل احتكار القلة:

اقترح (Knickerbocker، 1973) أنه في بيئة احتكار القلة ، سيؤدي الاستثمار المباشر الخارجي من قبل شركة واحدة إلى إطلاق استثمارات مماثلة من قبل شركات رائدة أخرى في الصناعة للحفاظ على حصصها في السوق. أحد أشكال فرضية "اتباع القائد" هي فرضية "تبادل التهديد" ، حيث ينتج الاستثمار المباشر الخارجي داخل الصناعة عن غزو الشركات للأسواق المحلية لبعضها البعض بسبب التنافس على احتكار القلة (Graham، 1978). أحد الآثار الضمنية لهذه الفرضية هو أن عملية الاستثمار المباشر الخارجي من قبل الشركات متعددة الجنسيات تحد ذاتيًا، لأن غزو السوق المحلية لبعضها البعض سيزيد من المنافسة وبالتالي يقلل من شدة رد فعل احتكار القلة (Agarwal، 1980). ومع ذلك ، في حين أدى الاستثمار المباشر الخارجي إلى زيادة المنافسة في العديد من الصناعات، إلا أن هذا لم يؤدي إلى انخفاض مقابل للاستثمار الأجنبي المباشر (Lizondo و Mathieson، 1990 ، صفحة 10).

كما أوضح Hymer أن رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تعظيم عائداتها اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركات في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. تجعل الاستثمار المباشر الخارجي يتضمن إضافة لرأس المال، والتكنولوجيا و الإدارة و من ثم إحداث آثار إيجابية على كل من الدولة المضيفة و شركاتها المحلية. (بن سميّة، 2017، الصفحات 32-33).

4.3.2. نظرية دورة حياة المنتج:

النظرية تقوم على فرضية مفادها أن معظم المنتجات تتبع دورة حياة تظهر فيها لأول مرة على أنها ابتكارات وتصبح في النهاية موحدة تمامًا. ينتج الاستثمار المباشر الخارجي عندما تتفاعل الشركات مع خطر خسارة الأسواق مع نضوج المنتج، من خلال التوسع في الخارج والاستحواذ على الإيجارات المتبقية من تطوير المنتج. هذه الفرضية، التي طورها (Vernon، 1966)، كانت تهدف أساسًا إلى شرح توسع الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية.

استخدم (Vernon، 1966) (Vernon، 1971) مفهوم دورة حياة المنتج لشرح الاستثمار المباشر الأجنبي . حيث اقترح أن إنتاج سلعة ما ينجز من خلال ثلاث مراحل متميزة، بما في ذلك "الجديدة"، ثم "الناضجة"، وأخيرًا السلعة "الموحدة". في المرحلة الأولى عندما يكون المنتج جديدًا، فقد تم تصميمه وتصنيعه أولاً في الأسواق المطورة محليًا والتي يمكن لبنيتها التحتية وظروف السوق أن تسهل ابتكار منتجات جديدة. المرحلة الثانية هي عندما ينضج المنتج، و تصبح تصميماته الجديدة مقبولة مع استقرار عملية الإنتاج. في ذلك الوقت، سيزيد الطلب على المنتج في الأسواق الخارجية حيث يرحب العملاء ذوو الدخل المرتفع بالابتكار وهم على استعداد لدفع ثمن باهظ مقابل ذلك. لذلك، يجب على الشركات توسيع مبيعاتها من خلال تصدير سلعها إلى البلدان المتقدمة الأخرى التي يتمتع مستهلكوها بقوة شرائية مماثلة لتلك الموجودة في البلد الأم. أخيرًا، عندما يتم توحيد المنتج في إنتاجه، فإن المدخلات التكنولوجية ومعرفة السوق ليست مهمة جدًا. في ذلك الوقت، فالشركات تبحث عن مواقع منخفضة التكلفة في الخارج، خاصة في البلدان الأقل نموًا من أجل الحصول على مزايا التكلفة. في هذه المرحلة يتم تصنيع المنتج في البلدان الأقل تقدمًا لخدمة المستهلكين المحليين و التصدير إلى بلدانهم الأصلية و الدول المتقدمة الأخرى، و بالتالي تكون الشركة قادرة على زيادة حصتها في السوق (Dunning J، 2007، الصفحات 29-31).

مع ذلك، فإن نظرية دورة حياة المنتج تقتصر بشكل أساسي على الصناعات التي تتميز بمستوى عال من الابتكار (Solomon، 1978). بالإضافة إلى ذلك تناولت هذه النظرية على الأرجح موقف الشركات الأمريكية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عندما كانت هذه الشركات رائدة في الابتكار و الإنتاج. أما اليوم يتم تقديم منتجات جديدة في نفس الوقت في العديد من البلدان المختلفة و يمكن أن توجد منشآت الإنتاج في العديد من البلدان منذ البداية، لأن الفجوة التكنولوجية و الدخل بين الولايات المتحدة و دول أخرى قد ضاقت منذ السبعينيات (Moosa، 2002). لذلك، من المرجح أن تكون هذه النظرية أقل أهمية في تفسير أنشطة الاستثمار المباشر الأجنبي للشركات (Giddy، 1978) و (Clegg، 1987).

أما نظرية رد فعل احتكار القلة التي اقترحها (Knickerbocker، 1973) و التي تعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي استجابة لشركة ناضجة في سوق احتكار القلة لقرار منافسيها بالقيام بالاستثمار المباشر في الخارج . في بيئة احتكار القلة تتبع الشركات بعضها البعض في الأسواق الأجنبية كإستراتيجية دفاعية لأن الشركة التي تتخذ الخطوة الأولى في سوق جديدة تستغل أي فرصة عمل تجذب انتباه الشركات المماثلة التي قد تستغل نفس الفرص. و مع ذلك، يقال في بعض الأحيان أن النظرية محدودة في تفسير الاستثمار المباشر الأجنبي ، لأنها يمكن أن تفسر فقط لماذا تستثمر شركات احتكار القلة بشكل دفاعي لمواجهة الاستثمار المباشر الأجنبي للشركة المبتدئة، ولكنها لا تستطيع تفسير الاستثمار الذي قامت به الشركة الأولى.

5.3.2. نظرية منطقة العملة:

تفسر نظرية أسعار الصرف في أسواق رأس المال غير الكاملة الاستثمار المباشر الأجنبي بناءً على دور تقلبات سعر الصرف. وتقدم النظرية تفسيرين مختلفين لتأثير تقلبات أسعار الصرف على الاستثمار المباشر الأجنبي. التفسير الأول: تتم رسملة تدفق الدخل بمعدل أعلى من قبل السوق (سعر أعلى) عندما تكون مملوكة لشركة عملات قوية مما هي عليه عندما تكون مملوكة لشركة عملة ضعيفة. نتيجة لذلك ، تتمتع الشركات من البلدان ذات العملات القوية بميزة في سوق رأس المال في الحصول على تدفق الدخل هذا. لذلك تميل البلدان ذات العملات القوية إلى أن تكون مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر، وتميل البلدان ذات العملات الضعيفة إلى أن تصبح بلدانًا مضيضة (Aliber، 1970). قد تشهد الدولة ذات التباين العالي في سعر الصرف زيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد. في المقابل جادل كل من

(FONTAGNÉ، BÉNASSY-QUÉRÉ) و LAHRÈCHE-RÉVIL، 2001، الصفحات 20-21) أن البلد المضيف الذي يعاني من تقلبات كبيرة في سعر الصرف قد يردع الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد لأن المستثمرين قلقون من أن هذه التقلبات قد تؤدي إلى عدم اليقين بشأن البيئة الاقتصادية لذلك البلد. على الرغم من هذه الميزات، لا يمكن لنظرية منطقة العملة أن تأخذ في الحسبان الاستثمار المتبادل بين مناطق العملات ، والاستثمار المباشر في البلدان في نفس منطقة العملة ، وتركيز الاستثمار المباشر الخارجي في أنواع معينة من الصناعات. علاوة على ذلك ، ليس من الواضح لماذا يجب أن تعود ميزة التحوط أو التنوع إلى شركات العملات القوية فقط ، أو لماذا يُظهر المستثمرون الجهل المستمر أو قصر النظر (Lizondo و Mathieson، 1990، الصفحات 12-13).

2.3.6. نظرية (KOJIMA):

على عكس النظريات أعلاه ، فسر (KOJIMA، 1977) أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة لاستغلال هبات العوامل في البلد المضيف، حيث طور نموذجاً يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية و الصناعية للحكومة و الأدوات الجزئية كالأصول المعنوية و التميز التكنولوجي من أجل خلق عوامل الميزة النسبية للدولة (بن سمينه، 2017، صفحة 50). يتمثل الدور الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في نقل تكنولوجيا الإنتاج الفائقة من خلال تدريب العمالة والإدارة والتسويق ، من الدولة الصناعية المتقدمة إلى البلدان الأقل تقدماً ، أو باختصار ، نقل وظائف الإنتاج المتفوقة التي تحل محل الوظائف الأدنى في البلد المضيف. يجب أن يكون [الاستثمار المباشر الخارجي] مبتدئاً ومدرساً للتصنيع في البلدان الأقل تقدماً (Kojima، 1975، الصفحات 6-7). ويذكر كذلك أن تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي ينبغي أن يستهدف البلدان التي يمكن أن تساعد مدخلات الشركة المستثمرة في الصناعات التي يكون فيها البلد الأصلي في وضع غير موات. كما اقترح أن الاستثمار المباشر الخارجي الموجه للتجارة أدى إلى تحسن الرفاهية في كل من بلدان المصدر والبلدان المضيفة ، في حين أن الاستثمار المباشر الخارجي المناهض للتوجه التجاري يقلل الرفاهية. نظراً لأن الاستثمار المباشر الخارجي الموجه نحو التجارة ينطوي على الاستثمار في الصناعات التي يكون فيها بلد المصدر لديه عيب نسبي، فإنه من شأنه تسريع التجارة بين البلدين، وتعزيز إعادة الهيكلة الصناعية المفيدة في كلا البلدين. وعلى النقيض من ذلك، فإن الاستثمار المباشر الخارجي المناهض للتوجه التجاري قد يعني ضمناً الاستثمار في الصناعات التي يتمتع فيها البلد المصدر بميزة نسبية. وبالتالي، ستخفض التجارة الدولية وستتم إعادة

هيكل الصناعة في اتجاه معاكس للاتجاه الذي أوصت به اعتبارات الميزة النسبية. وهذا من شأنه أن يقلل الرفاهية في كلا البلدين، ويخلق مشاكل في ميزان المدفوعات، وتصدير الوظائف، وحوافز للحماية التجارية في بلد المصدر. لذلك خلص كوجيما إلى أنه في حين أن الاستثمار المباشر الخارجي للولايات المتحدة كان منطقياً من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات فإنه يضر بالرفاهية الوطنية والتنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، كانت هناك حاجة إلى بعض السياسات لتعديل خصائص هذه الاستثمارات. يمكن أن تتضمن هذه السياسات اختيار أنواع الصناعات التي يُسمح فيها بالاستثمار المباشر الخارجي ، والتي تتطلب استخدام ترتيبات الترخيص بدلاً من الاستثمار المباشر الخارجي، والسماح فقط بالمشاريع المشتركة مع رأس المال المحلي بدلاً من الشركات التابعة المملوكة بالكامل ، وتتطلب النقل التدريجي للملكية للبلد المضيف. رأى كوجيما أن مدونة السلوك المقترحة للاستثمار الدولي تتفق مع الميزة النسبية وتؤدي إلى مستوى أعلى من الرفاهية الدولية (حسين الجبوري، 2014، صفحة 64). ينتقد (Petrochilos، 1983) هذه النظرية من حيث أنها تتعلق بشكل أساسي بالسياق الياباني، و بالتالي فإنه لا يقدم تفسيراً عاماً للاستثمار الأجنبي المباشر.

7.3.2. نظرية الموقع:

تركز هذه النظرية على المحددات التي تدفع بالشركات للمفاضلة في الاستثمار بين دولة و أخرى، معتمدين في ذلك على المتغيرات البيئية للبلد المضيف و المرتبطة بالعرض و الطلب و التي تؤثر على الأنشطة الانتاجية و التسويقية و البحث و التطوير. كما يضيف إلى ذلك (Dunning) عوامل لها صلة بتكاليف الانتاج و التسويق و الإدارة، ويؤكد على أن البلد المضيف يجب عليه أن يعرض مزايا مكانية التي تجعله أكثر جاذبية للاستثمار. كما أكد (Agarwal، 1980) في مسح أجراه أن الفرق في معدل العائد على رأس المال فيما بين الدول، و إستراتيجية تنويع المحفظة للمستثمرين، و الحجم السوقي للبلد المضيف تعد من المحددات الأساسية لجاذبية الاستثمار المباشر الأجنبي. فيما تم إدخال تعديلات على هذه النظرية من قبل الاقتصاديين (Roebuck و Symonds) مستندين في ذلك على النظرية السابقة مع إضافة بعض العوامل. نجد منها المتغيرات الشرطية متمثلة في خصائص المنتج (السلعة) و الخصائص المميزة للبلد المضيف و علاقته بالبلدان الأخرى. العوامل الدفاعية متمثلة في الخصائص المميزة للشركة و مركزها التنافسي. أما المتغيرات الحاكمة فتتكون من الخصائص المميزة للبلد المضيف و البلد الأم (حسين الجبوري، 2014، صفحة 57).

8.3.2. نظرية الاستيعاب:

طور (Hennart, 1982) فكرة الاستيعاب من خلال تطوير نماذج بين نوعي التكامل: الرأسي والأفقي، و يرى أن الاستثمار المباشر الخارجي هو استجابة لعيوب السوق الطبيعية (مثل المعلومات غير الكاملة) أكثر منه لعيوب السوق الهيكلية (مثل القوة السوقية) (Faeth, 2009، صفحة 169). جادلا كل من (Buckley و Casson, 1976) بأن الشركات تفضل استغلال مزايا ملكيتها مثل المعرفة أو التكنولوجيا من خلال نقلها داخل هيكل داخلي (على سبيل المثال من مقرها إلى الشركات الفرعية). عندما يتم التوطين عبر الحدود الوطنية يحدث الاستثمار المباشر الأجنبي . وفقاً لـ (Buckley و Casson, 1976) تساعد عملية الاستيعاب الداخلي المستثمرين على التمكن من ضمان جودة المنتج بالإضافة إلى الحفاظ على مزايا الملكية الخاصة داخل شركاتهم الداخلية. بالإضافة إلى ذلك من خلال التوطين قد تتجنب القوى المتعددة الفترات الزمنية وتكاليف المعاملات المرتفعة. تم فحص الصعوبات في صياغة الاختبارات المناسبة لنظرية الاستيعاب من قبل (Buckley, 1988). و وفقه لا يمكن اختبار النظرية العامة بشكل مباشر ، لكنه جادل بأنه يمكن صقلها للحصول على الآثار ذات الصلة القابلة للاختبار. نظراً لأن الكثير من الجدل يعتمد على حدوث التكاليف في الأسواق الخارجية والداخلية ، فإن تحديد هذه التكاليف وقياسها أمر بالغ الأهمية لأي اختبار. تشير الأدلة التجريبية إلى أن تكاليف المعاملات مرتفعة بشكل خاص في صناعات المعالجة المتكاملة رأسياً، والصناعات كثيفة المعرفة، والمنتجات المعتمدة على ضمان الجودة، والصناعات كثيفة الاتصالات. لذلك، تتنبأ نظرية الاستيعاب بأن هذه ستكون الصناعات التي تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات. استشهد Buckley أيضاً بأدلة تظهر أن نمط الاستثمار المباشر الخارجي عبر الصناعات والجنسيات يتوافق بشكل كبير مع تنبؤات النظرية ، لكنه أكد أن الاختبارات يجب أن تكون أكثر دقة وصرامة لزيادة ثقتنا في النظرية (Mathieson و Lizondo, 1990، صفحة 8).

9.3.2. النظرية الانتقائية:

طور Dunning (1977 ، 1979 ، 1988) نهجاً انتقائياً من خلال دمج ثلاثة فروع من الأدبيات حول الاستثمار المباشر الخارجي: نظرية التنظيم الصناعي ، ونظرية الاستيعاب ، ونظرية الموقع. وجادل بأنه يجب استيفاء ثلاثة شروط إذا أرادت الشركة أن تتخبط في استثمار أجنبي مباشر. أولاً ، يجب أن تتمتع الشركة ببعض مزايا الملكية فيما يتعلق بالشركات الأخرى ؛ تنشأ هذه المزايا عادة من امتلاك أصول غير

لملوسة خاصة بالشركة. ثانيًا ، يجب أن يكون من المفيد للشركة استخدام هذه المزايا بدلاً من بيعها أو تأجيرها لشركات مستقلة أخرى. أخيرًا ، يجب أن يكون استخدام هذه المزايا أكثر ربحية مع بعض عوامل الإنتاج على الأقل الموجودة في الخارج ، وإلا فإن الأسواق الخارجية ستخدم حصريًا من خلال الصادرات. وبالتالي ، لكي يتم الاستثمار المباشر الخارجي ، يجب أن تتمتع الشركة بمزايا الملكية والتدويل ، ويجب أن تتمتع الدولة الأجنبية بمزايا محلية على موطن الشركة.

يفترض النهج الانتقائي أنه يمكن تفسير جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرجوع إلى الشروط المذكورة أعلاه. كما يفترض أن المزايا المذكورة أعلاه من غير المحتمل أن تنتشر بشكل موحد بين البلدان والصناعات والمؤسسات ومن المرجح أن تتغير بمرور الوقت. تعتمد تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي لبلد معين في وقت معين على الملكية ومزايا التدويل لشركات الدولة ، وعلى المزايا الموضعية للبلد ، في ذلك الوقت. استخدم (Dunning، 1979، 1980) هذا النهج لاقتراح أسباب الاختلافات في النمط الصناعي للاستثمار المباشر الخارجي لخمس بلدان متقدمة، ولتقييم أهمية متغيرات الملكية والموقع في شرح النمط الصناعي والتوزيع الجغرافي لمبيعات الشركات التابعة للولايات المتحدة في 14 صناعة صناعية في سبع دول (Lizondo و Mathieson، 1990، الصفحات 8-9).

3. الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار المباشر الخارجي

تعتبر الشركات المتعددة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار المباشر الخارجي نحو أقاليم العالم المختلفة، وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية، نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها. فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية Firms Foreign، أو الشركات الدولية Enterprises International أو الشركات متعددة الجنسية MNCs Corporations Multinational أو الشركات عبر الوطنية TNCs Transnational Corporations كما تطلق عليها الأمم المتحدة لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الإستراتيجية التي تحددها الشركة الأم (عمر و خديجة، 1994، صفحة 123).

وقد تبنى كل من العالم Dunning والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريفا متسعا لهذه الشركات، حيث تعرف الشركة متعددة الجنسية في ظله بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج

وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو المبيعات أو الخدمات في دولتين أو أكثر. أما العالم Behrman فقد أضاف عنصر الإستراتيجية الإنتاجية العالمية الموحدة لهذا التعريف السابق حيث يرى أن الشركات متعددة الجنسية هي التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة وتديرها في إطار إستراتيجية موحدة. أما العالم Vernon فقدم تعريفا أكثر شمولية لهذه الشركات وهو أن الشركات متعددة الجنسية هي التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر، على أن يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي خارج 17 الدولة الأم، وكل هذا في إطار إستراتيجية موحدة (بنك، 1997، صفحة 45).

أما منظمة الأونكتاد فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج. أما الفرع الأجنبي Branch Foreign المملوك كلياً أو جزئياً فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة والتي تمتلك فيها شركة الوطن الأم حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة. 18

وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى مثل الحجم الكبير، التفوق التكنولوجي، الانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً، زيادة درجة التنوع والتكامل، السيطرة، أسواق احتكار القلة (على، 1995، صفحة 22).

وتعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف. وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها، ومن أهمها التقدم التكنولوجي والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، فضلاً عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلان (Stephen و Nocke، 2005، الصفحات 26-27).

المطلب الثالث الحوكمة و الاقتصاد المؤسسي الجديد

تمهيد:

في السنوات الأخيرة كثر النقاش حول التنمية الاقتصادية والخطاب السياسي بمفهوم الحوكمة ، والتي أصبحت عاملاً هاماً في الأداء السليم للبلدان و تحقيق النمو. من ناحية أخرى يجب على الحكومات التي تسعى إلى جذب الاستثمار المباشر الخارجي أن تخلق مناخاً أكثر ملائمة للشركات متعددة الجنسيات من خلال تحسين المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تحفز دخول الاستثمار المباشر الخارجي الذي يلعب دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل في البلدان المتقدمة والأقل نمواً بسبب الزيادة في تكوين رأس المال ، كما يمكنه أن يساهم في التنمية الاقتصادية من حيث نقل التكنولوجيا ، وإنشاء صناعات واسعة النطاق وزيادة إنتاجية العوامل الإجمالية. ومع ذلك هناك العديد من العوامل مثل الفساد وعدم الاستقرار السياسي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي التي تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار. فإن جودة المؤسسات يمكن أن تجتذب الاستثمار المباشر الخارجي من خلال آليات الحوكمة فهي عامل مهم لتحقيق هذه الغاية. وبالمثل لعب مفهوم الحوكمة دوراً أكثر أهمية في التنمية الاقتصادية. لذلك يرتبط مفهوم انعدام الشفافية بالفساد الذي يشير إلى النقص النسبي في الحوكمة. وبهذا المعنى تسعى الشركات متعددة الجنسيات دائماً إلى الاستثمار في البيئة المؤسسية المواتية ، بالإضافة إلى ذلك يفضل المستثمرين الأجانب القيام باستثماراتهم في البلدان التي يوجد فيها إطار مؤسسي شفاف تميزه سياسة متماسكة.

1. الأصول الفكرية للاقتصاد المؤسسي الجديد (Mary و Ménard، 2014، الصفحات 4-10):

نشأت اقتصاديات مؤسسية جديدة رداً على معضلات إقتصادية التي لم يفسرها الفكر الاقتصادي بشكل جيد وعلى الأخص لماذا تصنع أو تشتري؟ لماذا الأغنياء أو الفقراء؟ كان أول لغز هو شرح تنظيم النشاط الاقتصادي في الشركات و الأسواق و المكاتب و الامتيازات، و غيرها من أساليب التنظيم، لفهم ما حدث داخل المؤسسة وشرح قراراتها بشأن عمليات الدمج مقابل الاتصال. وكان اللغز الثاني هو تفسير التباين في أداء الاقتصادات واستمرار هذه التباينات على الرغم من الجهود التي لا حصر لها في الإصلاح وعقود من المساعدات والمشورة الأجنبية.

رأى النموذج الكلاسيكي الجديد أن النظام الاقتصادي يعدل العرض حسب الطلب، و الإنتاج للاستهلاك تلقائيًا بتنسيق مع آلية السعر. عامل الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد منذ فترة طويلة على أن المؤسسة هي صندوق أسود وظيفتها الإنتاج عن طريق تحول المدخلات إلى مخرجات مستجيبة في ذلك للتغيرات النسبية للأسعار والموارد المتاحة بطرق تزيد الأرباح إلى أقصى حد. لقد عمل هذا النظام وفقًا لبعض الافتراضات المبسطة التي أقلقت مؤسسي الاقتصاد المؤسسي الجديد NIE مثل الافتراضات بأن المعلومات مثالية والأفراد عقلانيين و معظمين للثروة مع تفضيلات مستقرة والتبادل فوري و عديم التكلفة. شكك المؤسسين الجدد أيضًا في الافتراضات السائدة بأن معدلات التنمية المختلفة كانت بحتة نتيجة للهبات المختلفة للموارد الطبيعية ورأس المال البشري أو لمعدلات الاستثمار المختلفة و اعتماد تكنولوجيات جديدة، و هناك لغز آخر كان يهم North بشكل خاص و هو طبيعة الدولة لماذا لا تعمل الأسواق السياسية مثل الأسواق الاقتصادية؟ تحت أي ظرف من الظروف تحمي الدول حقوق الملكية حتى لو كانت تتمتع بسلطة دون منازع في مصادرة الممتلكات وإخضاع الأفراد؟

يجيب الاقتصاد المؤسسي الجديد NIE على هذه الأسئلة معتمدًا في ذلك على ثلاثة مفاهيم أساسية * تكاليف المعاملات * حقوق الملكية * العقود. أصبحت هذه المفاهيم "المثلث الذهبي" لـ NIE، بالإضافة إلى الافتراضات السلوكية الراديكالية لـ NIE المتزايدة (على سبيل المثال، North 2005) أصل هذه المفاهيم الرئيسية الثلاثة:

2. المعاملات:

نشأ مفهوم تكلفة المعاملات عندما تحدى Ronald Coase لأول مرة الوصف المعياري للاقتصاد باعتباره عملية تلقائية تجمع بين العرض والطلب عن طريق آلية السعر في بحثه الصادر عام 1937 بعنوان "طبيعة الشركة".

سأل Coase لماذا توجد شركات؟ الإجابة كما وصفها لاحقًا كانت أنه "... على الرغم من أنه يمكن تنفيذ الإنتاج بطريقة لا مركزية تمامًا عن طريق التعاقد بين الأفراد فإن الأمر يكلف شيئًا ما للدخول في هذه المعاملات يعني أن الشركات ستظهر لتنظيم ما يمكن أن تكون معاملات السوق بخلاف ذلك عندما تكون تكاليفها أقل من تكاليف تنفيذ المعاملات من خلال السوق ". في السوق يجب على المتداول المحتمل البحث عن شخص الذي يتاجر معه وتحديد السعر والجودة والتوصل إلى اتفاق بين المشتري

والبائع ورصد وإنفاذ هذه الاتفاقية. من خلال القضاء على الحاجة إلى الصفقات بين العديد من مالكي عوامل الإنتاج يمكن للشركة في بعض الأحيان تقليل تكاليف المعاملات هذه.

أثرى Steven Cheung فيما بعد فكرة أن الشركة ستخفض تكاليف المعاملات كلما أكتشف أن السعر من خلال السوق يتطلب العديد من المعاملات أو المعلومات حول العديد من المكونات المختلفة للمنتج، قياساً على السمات التي تتغير بشكل متكرر، أو تختلف اختلافاً كبيراً، أو قد لا يتم تحديدها مسبقاً بشكل مناسب، وتحديد مساهمات مختلفة من المدخلات التي لا يمكن فصلها بسهولة.

قام Williamson بتفعيل مفهوم تكاليف المعاملات عن طريق طرح السؤال التالي : ما هي العوامل المحددة التي تحدد الاختيار بين السوق والشركة؟ كيف تقرر الشركة ما إذا كانت ستقوم بعمل ترتيبات بديلة مثل الامتياز و المشاريع المشتركة و التحالفات الإستراتيجية و ما إلى ذلك؟ ركزت إجاباته بشكل خاص على دور خصوصية الأصول و عدم اليقين و تواتر المعاملات.

في عمل لاحق جادل Coase بأن تكاليف المعاملات تؤثر تأثيراً عميقاً ليس فقط على الشركات الفردية ولكن على حجم وأنشطة الاقتصاد بأكمله. "إذا كانت تكاليف إجراء التبادل أكبر من المكاسب التي ستحققها تلك المبدلات فلن يحدث هذا التبادل و لن يتحقق الإنتاج الأكبر الذي سيتدفق من التخصص. وبهذه الطريقة لا تؤثر تكاليف المعاملات على الترتيبات التعاقدية فحسب بل تؤثر أيضاً على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها ". و استمرراً لهذه الفكرة، استخدم North مفهوم تكاليف المعاملات لمعالجة السؤال التالي: لماذا بعض الدول غنية وبعض الدول فقيرة؟

مدد North مفهوم تكاليف المعاملات لشرح الحالة وبعض خصائصها الأساسية، الأسواق السياسية أكثر عرضة لعدم الكفاءة من الأسواق الاقتصادية، تكلفة قياس وتطبيق الاتفاقيات أعلى في الأسواق السياسية، وجادل North بأن ما يجري تبادله هو وعود للتصويت يصعب قياسه بطبيعته. قد يجد الناخبون صعوبة في الحكم على ما إذا كانت تصرفات ممثليهم تؤدي إلى نتائج تفضي إلى مصالح الناخبين ، قد لا يعرف الناخبون حتى ما هي اهتماماتهم في ظل خيارات سياسية معينة. إن قدرة الناخبين على الحكم على فعالية ممثليهم تكتنفها المعتقدات: لا يقوم الممثلون فقط بتقديم وعود سياسة إلى ناخبيهم بل يقومون أيضاً ببيع أنفسهم على أساس الأطر الأيديولوجية التي تروق لتفضيلات الناخبين و تحيزاتهم، المنافسة التي تلعب دوراً قوياً في فرض القانون في الأسواق الاقتصادية، أضعف بكثير في الأسواق السياسية، حيث يمكن مساءلة الممثلين فقط في انتخابات نادرة.

تعمل الأسواق السياسية غير الديمقراطية التي تقتصر إلى المنافسة الانتخابية بشفافية أقل لذا فمن المحتمل أن تكون تكاليف المعاملات السياسية أعلى.

3. حقوق الملكية: افترض الاقتصاد التقليدي الكلاسيكي الحديث أن ما يتاجر به الناس هو سلع مادية لكن Coase جادل في بحثه "لجنة الاتصالات الفيدرالية" بأن ما يتاجرون به حقًا أو حقوق. أي حقوق لأداء إجراءات معينة وأن تلك الحقوق مع واجباتهم وامتيازاتهم تم تأسيسها بواسطة النظام القانوني. تم تطوير طريقة العرض لحقوق الملكية من قبل Armen Alchian في مساهمة نُشرت في II Politico في عام 1965 ، حيث عرّف حقوق الملكية على أنها مجموعة من الحقوق لاتخاذ الإجراءات المسموح بها لاستخدام أو نقل أو استغلال أو الاستمتاع بأي طريقة. يتم إنفاذ هذه الحقوق في بعض الأحيان بموجب القانون ولكن في كثير من الأحيان يتم إنفاذها عن طريق حسن الآداب والعادات الاجتماعية والنبد الاجتماعي.

على عكس الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ، الذي يفترض أن العقود كاملة وغير قابلة للتنفيذ من خلال النظام القضائي فإن عمل Williamson بشأن العقود يعني أيضًا أن حقوق الملكية ستكون عرضة للافتراض و الانتهاز وأن النظم القانونية عادة ما تكون علاجًا مكلفًا للنزاعات أكثر من إصدار أوامر خاصة. ركز North على كيفية تأثير حقوق الملكية وإنفاذها على الطريقة التي تتطور بها المجتمعات وتتباين. قارن North بين حقوق الملكية القوية للنخب الفاعلة والحقوق الضعيفة أو الغائبة، النخب الغير فاعلة في المجتمع والتي لا تتمتع فيها هذه الأخيرة بفرص الوصول إلى سبل الانتصاف القانوني أو السياسي.

كما قامت Ostrom بتوسيع وتعزيز فهمنا لحقوق الملكية من خلال عملها على طرق بديلة لتنظيم موارد الملكية المشتركة مثل أنظمة الري أو مناطق الصيد لأولئك المفترضين في الاقتصاد السائد: الملكية الخاصة أو تنظيم الدولة. جادلت Ostrom أنه في ظل ظروف معينة تتفوق الحوكمة من قبل مجموعات المستخدمين المحليين على حقوق الملكية الخاصة التي يتم تعريفها بشكل سيء وتطبيقها (مما يؤدي إلى مأساة عامة)، وكذلك إلى التنظيم الحكومي أو ملكية الدولة. من خلال العمل الميداني الدقيق والواسع أوضحت Ostrom أنه حيثما تكون حدود المستخدمين والموارد واضحة فإن المراقبة والتطبيق من قبل مجموعات صغيرة متماسكة مع قواعد وإجراءات اجتماعية قوية لوضع السلطة وفرض العقوبات تؤدي إلى

نتائج جيدة. يوفر الإطار النظري المتطور لـ Ostrom أساسًا للتحليل العلمي للمؤسسات شديدة التعقيد وغير المتجانسة من خلال التحليلات الدقيقة المقارنة و المصممة بعناية.

4.العقد: في النموذج التقليدي الكلاسيكي الجديد، العقود عبارة عن اتفاقيات بين أطراف **مطبقة تمامًا و كاملة تمامًا**. مرة أخرى تم تطوير مفهوم العقد تدريجياً عبر مسارات مختلفة من قبل فرعين الرئيسيين للاقتصاد المؤسسي الجديد NIE. أكد Williamson منذ عام 1971 على أن مسألة العقود غير مكتملة في بحثه حول التكامل العمودي. في الصياغته، الانتهازية... الفكرة أن أطراف التبادل قد تنحرف عن روح التعاون عندما تكون المخاطر كبيرة اسقطت الافتراضات السلوكية الكلاسيكية الجديدة التي تجاهلت هذه الصفات الإنسانية. بالنسبة إلى Williamson، العقد هو "اتفاق بين المشتري والمورد تحدد فيه شروط التبادل بثلاثة عناصر: السعر، خصوصية الأصول والضمانات". أصبح نهج Williamson للعقود محوريًا في النظام المؤسسي الجديد تحليل للحوكمة، وكما أكدت لجنة نوبل في عام 2009. حيث أصبح مصدر العديد من التحقيقات التجريبية الناجحة ، التي تعمل على تطبيق النهج Coasian في الاقتصاد الجزئي والتنظيم الصناعي.

شدد جمهور 'Northeastern' مبكرًا على الدور الرئيسي لإنفاذ العقود والمؤسسات المتطلبة ولاسيما النظام السياسي. إنفاذ العقود وخاصة دور الإكراه في حماية حقوق الملكية والحقوق الفردية لاحقًا تطورت إلى نظرية خاصة به. أبرز North المفاضلة بين التكلفة العالية للحماية الخاصة للممتلكات باستخدام الشرطة الخاصة والجيش الخاصة وما شابه مقابل خطر حماية الدولة للممتلكات مما قد يقلل من التكاليف الخاصة ولكنه يدعو إلى تعدي الدولة على الحقوق. أدى خطر افتراس الدولة إلى قيام North و Weingast وغيرهم بالتشديد على الطرق التي قد تلتزم بها الدولة بشكل موثوق وباحترام حقوق الملكية الخاصة.

إن تكاليف المعاملات وحقوق الملكية والعقود ليست هي المفاهيم الوحيدة التي طورتها NIE، ولكنها تلخص جوهرها وتجعله نموذجها مميزًا. أحد أسباب اختلاف NIE بشكل جذري عن النهج الأرثوذكسي هو أن هذه المفاهيم الأساسية ترفض الافتراضات التقليدية الكلاسيكية الجديدة أن المعلومات مثالية والعقلانية الكاملة وتكاليف المعاملات الصفرية.

5.العوامل المؤثرة على النظام المؤسسي

من الناحية النظرية يتكون النظام المؤسسي الجديد من تطوير أدوات كلاسيكية جديدة لتحليل دور المؤسسات في تنسيق وتحقيق الأنشطة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك إن المؤسسات الفعالة يمكن أن تحدث فرقاً في نجاح إصلاحات السوق و بالتالي هي أحد محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. إن العلاقة بين جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي أدت إلى نقاشات حول الاقتصاد الكلي و الأعمال النظرية بخصوص العوامل المؤسسية التي تدمج نظرية الاختلافات المؤسسية واعتماداً على العوامل (التاريخية والسياسية والثقافية والمؤسسية) يمكن تمييز العوامل التالية (ETSIBA، NDOMBI، و BOZONGO، 2018، الصفحات 139-140) :

العوامل التاريخية:

يجادل مؤيدو هذا النهج بأن العوامل التاريخية تؤثر على جودة المؤسسات الحالية. أي أن البلدان تراث المؤسسات التي هي نتيجة الأحداث التاريخية التي تؤثر على صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الحالية في هذه البلدان.

العوامل السياسية:

ينص واضعو هذا النهج على أن يتم اختيار المؤسسات طوعاً من قبل الأفراد الذين يسيطرون على السلطة السياسية في لحظة معينة علاوة على ذلك فإن هؤلاء الأفراد أنفسهم يختارون المؤسسات بهدف تعظيم مكاسبهم الشخصية وليس بالضرورة دخل المجتمع ككل غالباً على حساب السياسات الاقتصادية المؤدية إلى النمو الاقتصادي. الذين يدعمون هذا النهج استنتجوا أن النمو في ظل الديمقراطية أكثر استقراراً من الأنظمة الاستبدادية بمعنى آخر الأنظمة السياسية لها دور مهم في استقرار النمو.

العوامل الثقافية أو المعتقدات الأيديولوجية:

رأى مؤيدو هذا النهج أن الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بجودة المؤسسات يرجع إلى الاختلافات الأيديولوجية أو القيم الاجتماعية بعبارة أخرى ليس لدى السلطات العامة في جميع البلدان نفس المفهوم لما هو جيد لشعوبها.

العامل النوعي للمؤسسات :

وفقًا لهذا النهج تعمل المؤسسات بشكل مباشر على مناخ الأعمال مما يؤثر على مستوى الاستثمارات وبالتالي على النمو الاقتصادي ، إضافة إلى ذلك يتم نشر تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال ضغط تكاليف المعاملات والحد من المخاطر واختفاء الجمود الذي يغير الأسواق. وبالمثل تشير الأعمال النظرية أن الزيادة في النشاط الاقتصادي ترافقه مؤسسات أفضل ، وبالتالي يمكن تفسير الاختلافات في الإنتاج أو حتى في الأداء الاقتصادي بين البلدان من خلال العوامل المؤسسية زيادة عن ذلك يوجد عوامل أخرى نجد منها (الديمقراطية ، واحترام حقوق الملكية ، وعدم الاستقرار السياسي) التي تؤكد الفكرة القائلة بأن المؤسسات الجيدة شرط ضروري لنجاح اقتصاديات السوق، وعلى نفس المنوال لوحظ أن الفروق في حدة رأس المال المادي ومستوى التعليم المحقق لا تفسر سوى جزء صغير من الفروق التي لوحظت في مستويات الإنتاج للعمال عبر البلدان، وعليه فإن الاختلاف في المؤسسات عبر الدول هي التي تفسر التفاوت في مستوى الدخل والتنمية على مستوى البلدان.

6.أنواع الحوكمة

الحوكمة هي مفهوم العرض الجديد لتحديد الكفاءة والجودة والتوجيه الجيد لتدخل الدولة. إنه يحدد "الشكل الجديد للحكومة".

1.6.الحوكمة العالمية

لقد كانت الحوكمة العالمية نتيجة للضغط التنافسي للعولمة الاقتصادية في إطار التطورات التي أعقبت نهاية حقبة الحرب الباردة. لتقليل التكاليف وجعلها أكثر كفاءة ، ركزت هذه الضغوط بشكل أساسي على المؤسسات العامة. باستهداف زيادة رفاهية جميع الدول من خلال تعزيز الكفاءة الاقتصادية والنمو ، أين فشلت العولمة في تحقيق هذا الهدف بسبب الافتقار إلى الحكم الفعال والديمقراطي.

في البلدان النامية يطرح مشكل التوزيع الغير المتكافئ في الدخل وانخفاض معدل النمو ، مما يؤثر على جوانب الرفاهية فيها. اين كان من المفترض ضمناً عندما يتحقق هدف معدل النمو الأعلى ، فإن فائدة هذا النمو ستنتقل تلقائياً إلى الفقراء، يظهر تاريخ البلدان النامية أن الأغنياء استفادوا أكثر من الفقراء من هذا الارتفاع. في السنوات الأخيرة ، تم اعتبار الحوكمة كحل لهذا الاضطراب العالمي كمفهوم يستخدم في كل من الخطاب السياسي وفي سياق المعاني المختلفة في عديد من التخصصات الأكاديمية مثل الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية والسياسة الاجتماعية وعلم الاجتماع. تشير الحوكمة بمعناها الواسع

إلى التفاعلات المتعددة للدولة والجهات الفاعلة الاقتصادية والمنظمات غير الحكومية ، حيث أن الدولة ليست المصدر الوحيد للتنظيم. ومن ثم فإن الحوكمة تهدف إلى تفعيل المزيد من عمليات صنع القرار وتحقيق هذا التفاعل المتعدد في تشكيل السياسات. بهذا المعنى تظهر الحوكمة كهيكل يؤثر بشكل مباشر أو يقيّد الدور التنظيمي للدولة. يتداخل هذا الوضع مع الأيديولوجية النيوليبرالية التي تحد من دور الدولة باعتبارها "دولة محدودة لكنها فعالة". من ناحية أخرى تشمل الحوكمة أيضًا وسائل الإدارة الفعالة والفعالة للموارد والقضايا العامة من أجل تلبية احتياجات المجتمع.

من أجل التغلب على أوجه القصور في السياسات الليبرالية الجديدة ، تم تطوير نموذج الحوكمة ، الذي تم التأكيد عليه بشكل خاص بعد التسعينيات ، ضد كل عرقلة و تقليص حجم الدولة وكذلك ترك كل شيء للسوق. بعبارة أخرى تشير الحوكمة إلى نهج إدارة الدولة والاقتصاد الجديد الذي يحدث أثناء خصخصة ريادة الأعمال والخدمات العامة. وفقًا لذلك يوصى ليس فقط بالاقتران على الدولة أو السوق ولكن أيضًا لإنشاء شبكات مع جهات فاعلة مختلفة وشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات تنسيق المفاوضات الآخرين. من ناحية أخرى فإن الحوكمة هي إعادة تطبيق السياسات التي توجه وتشمل العلاقات بين القضايا على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية ، و دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني ومجموعات المصالح المتنوعة.

الحوكمة العالمية هي نظام من القواعد والمؤسسات التي أنشأها المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الفردية من أجل معالجة المشاكل التي تنشأ في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعطل قدراتهم. لذا وجب تطوير الحوكمة الرشيدة ، الحرية ، الأمن ، التنوع ، العدالة والتضامن ، على الصعيدين الوطني والعالمية. كما يجب أن تلتزم الحوكمة الرشيدة أيضًا بمبادئ حقوق الإنسان ، وسيادة القانون ، واحترام الديمقراطية والمشاركة ، ومبادئ التحكم والفعالية والملائمة. لكي نفهم جيدًا ، لبد على الحوكمة العالمية أن تقدم حلول أكثر انتظامًا وموثوقية للمشكلات التي تنشأ في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي ترتبط في الغالب بالقدرات الفردية للدول. على الرغم من أهمية المنظمات غير الحكومية ، إلا أن الحوكمة العالمية تنظر في المؤسسات والفاعلين والأنشطة في نطاق أوسع. الحوكمة هي الطريقة التي يتحكم بها الأفراد والمؤسسات في أنشطتهم بطريقة ما والتنسيق لإدارة المشاكل العامة والخاصة المشتركة وتحقيق النتائج المرجوة. عليه يتم تعريف الحوكمة على أنها مكون عناصر مختلفة ، من بينها يبرز سيادة القانون والمشاركة والشفافية والمساءلة باعتبارها أكثر القضايا التي تم التأكيد عليها. من ناحية

أخرى ، تكشف الحوكمة العالمية أيضًا عن العلاقة الجدلية بين القوى السياسية العالمية والمحلية في تشكيل عملية العولمة. يستخدم هيكل الحوكمة العالمية هذا أيضًا لإظهار العلاقة بين العولمة والسياسة الاجتماعية. تلعب الدولة دورًا فاعلاً في تنظيم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للمجموعات التي تمثل رأس المال والعمالة على المستوى المحلي. في هذه العملية ، يتم أخذ الحوكمة المرنة والأمن كأساس من خلال الاستفادة من أشكال التنسيق المختلفة التي تضاف إليها ابتكارات الأحزاب. المهمة المفروضة على مفهوم الحوكمة هي أكثر بكثير من مجرد حل لضغوطات الدولة في سياق مطالب المجتمع المدني والخدمات الاجتماعية. في هذا السياق ، يمكن التعبير عن مفاهيم الحوكمة لإعطاء الشركاء الاجتماعيين والجهات الفاعلة الأخرى دورًا متزايدًا في الشبكات التي تتم فيها مناقشة المشكلات الاجتماعية وتقييمها. وبعبارة أخرى فإن الحوكمة هي عمل الجهات الفاعلة المحلية والحكومات والجهات الفاعلة الخاصة العالمية والشركات الدولية من حيث علاقات العمل الجماعية. نهج الحوكمة ليس فقط الدولة والسياسات وعمليات صنع القرار ، والمواطنين والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية من أجل المساهمة معًا في فهم الإدارة. وبالتالي فالحوكمة تتوقع تغييرات مهمة في دور الدولة والإدارة المستندة إلى الدولة (Murat و Nesrin، 2019، الصفحات 140-142).

1.1.6. عناصر الحوكمة العالمية

شبكة لحل المشاكل الاجتماعية:

تهتم الحوكمة العالمية في المقام الأول بتقليل قيمة الدولة القومية باعتبارها الفاعل السياسي الوحيد، مع تشكيل شبكات من قبل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني الذين سيعملون على نطاق واسع في إيجاد حلول، والغرض من هذه الشبكات هو توفير التعاون على أساس حل المشكلات الجماعية (Dingwerth و Pattberg، 2006، صفحة 189) لأن مثل هذه المشاكل الجماعية لا يمكن حلها بشكل أكثر فاعلية إلا في هذه الشبكات منها في الدولة. يتم إنشاء هذه الشبكات بشكل عام من قبل وكالات رقابة مستقلة ويتم تعزيزها من خلال الإجراءات القانونية (Hazenberg، 2015، الصفحات 2-3). وبسبب التنمية غير المتكافئة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية هناك اتجاه لتغيير الهياكل الهرمية المكانية، تتجلى هذه التنمية غير المتكافئة ليس فقط في التحولات بين الاقتصاديات الوطنية، ولكن أيضًا في أشكال جديدة من التمييز بين الشمال والجنوب ، البلدان المتقدمة والبلدان النامية في تطور وانهايار. جميع التغييرات لها قواعدها المادية و الاستراتيجية الخاصة بها ، وبالتالي فهي تخدم

إعادة التكامل المعقد للاقتصاديات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. مع العولمة نصادف مفهوم الدولة المفرغة، أي فقدان وظائف الدولة الأساسية وانتقال السلطة إلى الأسواق المالية الدولية والشركات العالمية والمؤسسات فوق الوطنية. من جهة أخرى تشير تحليل سيادة الدولة القومية إلى أن أنظمة الحكم الإقليمية إما عفا عليها الزمن أو لا يمكنها أن تؤدي الوظائف المتوقعة منها بشكل تدريجي. حيث نفهم أن الهيمنة البنيوية الأحادية (الدولة أو الإقليمية أو التعددية) لم تعد سائدة. وبالتالي ، فإن الشركاء الاجتماعيين والجهات الفاعلة الأخرى يشاركون بشكل متزايد في الشبكات اين يتم مناقشة المشكلات الاجتماعية وتقييمها. على سبيل المثال أصبحت حوكمة الاتحاد الأوروبي هيكلًا غير هرمي ، مما يسمح لشبكات من الجهات الفاعلة العامة والخاصة ، بقيادة المؤسسات الرسمية وكذلك المؤسسات غير الرسمية ، بالمشاركة في عمليات صنع القرار و حل المشاكل (Murat و Nesrin، 2019، صفحة 143).

وجود جهات فاعلة ومجموعات مصالح مختلفة:

يعتبر دمج مختلف الفاعلين ومجموعات المصالح في عمليات صنع القرار السياسي وأهمية المجتمع المدني مطلبًا للحوكمة العالمية. وبهذا المعنى ، فإن الشركاء الاجتماعيين مدعوون لتوسيع مناهجهم وأساليبهم من أجل تعاون أفضل مع المنظمات غير الحكومية. ويؤدي هذا الوضع إلى ظهور جهات فاعلة جديدة ومجموعات مصالح وأشكال جديدة من المشاركة ، لاسيما في إطار الحوار المدني. الجهات الفاعلة في السياسة الاجتماعية، ممثلي الدولة وأرباب العمل والعاملين، كان لهذا الثلاثي المزيد من التفاعلات بين الفاعلين الجدد في المجتمع المدني المرتبطين بالشركاء الاجتماعيين التقليديين وحوار مدني مبتكر حول بعض القضايا مثل حماية الموظفين ، وتوسيع نطاق الحقوق ، والتوفيق بين الحياة المهنية والأسرية مع الحوكمة العالمية، هناك حاجة ماسة لتمثيل قوي للعمال وأصحاب العمل من أجل حوار اجتماعي صحي (Murat و Nesrin، 2019، صفحة 143).

مع الحوكمة العالمية ، يتم تسليط الضوء على مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع ، وكذلك تطوير حقوق العمال من خلال مناقشة المصالح المشتركة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية. لأن الحوكمة ، مع عملية العولمة ، قد تطورت بسرعة بطريقة منفصلة عن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ، والتي هي مباشرة ومتساوية من حيث الأسواق. ومع ذلك فإن هذا التطور غير العادل يلفت الانتباه بآثاره غير المتكافئة على البلدان الغنية والفقيرة (ILO، 2004، صفحة 10). وعلى الرغم من هذه التطورات غير المواتية ، لا يزال صوت الغالبية العظمى من البلدان النامية ضئيلاً للغاية في المفاوضات

حول العالم في المسائل الاقتصادية والمالية والاجتماعية. من أسس الحوكمة الرشيدة ضمان نمو منظمات العمال وأصحاب العمل وإزالة العقبات التي تعترض الحوار الاجتماعي الفعال بينهم. بالإضافة إلى ذلك من المهم أيضًا دعم وتقوية المنظمات التمثيلية للفئات الفقيرة والمحرومة اجتماعياً، لهذا السبب توفر الحوكمة إطاراً واسعاً لإشراك الجهات الفاعلة المتنوعة للغاية ومجموعات المصالح في السياسات والممارسات العامة بأشكال مختلفة. ولذلك ، فإن الحوكمة العالمية تضم العديد من الجهات الفاعلة على مستويات مختلفة وفي مجموعة واسعة من الأنشطة.

نطاق القانون:

إن حقيقة أن الأزمات الاقتصادية التي تحدث في أي منطقة أو دولة لها عواقب يمكن أن تؤثر على العالم كله ، تظهر المستوى الذي وصلت إليه العولمة. ومن المتوقع أن يتم حل هذه النتائج من خلال الإجراءات التي تتخذها الدول في إطار الحوكمة العالمية. لأن السوق الدولية والنظام المالي لا يمكن أن يعمل إلا بطريقة سليمة من خلال الامتثال لمبادئ إدارة الدول. يمكن للشفافية والمساءلة وسيادة القانون أن تمنع عمليات شراء مفرطة المخاطر والأسعار المرتفعة للغاية، التي تعد الأسباب الرئيسية للأزمات الاقتصادية. كما أن الانسجام مع مبادئ الحوكمة هذه يوفر للجهات الفاعلة الاقتصادية أن تقوم بالتنقيش الذاتي. الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، من الشفافية وسيادة القانون واستراتيجية اقتصادية سليمة واعتماد سياسات اقتصادية موجهة نحو السوق ينبغي أن تكون مدعومة ببنية تحتية مؤسسية وطنية مناسبة، لهذا السبب يجب أن تتعاون الحكومات والسوق بطريقة مناسبة من أجل أن تحقق نتائج اقتصادية مناسبة (Dingwerth و Pattberg، 2006، صفحة 195). ينطوي تحقيق مبدأ سيادة القانون على تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بتوافق آراء مجتمعي أوسع والاعتراف بنقاط قوتها في عمليات صنع القرار لأفقر شرائح المجتمع وأكثرها هشاشة في تخصيص الموارد. ينبثق مبدأ سيادة القانون من مبدأ الشفافية (الوضوح)، تتطلب الحوكمة التي تعمل بشكل جيد وصحي إطاراً عادلاً لقواعد التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك يُقترح تطبيق هذه القواعد بحيادية، بغض النظر عن علاقات القوة بين الدولة والجهات الفاعلة الأخرى، وبالتالي فإن حقوق الأشخاص الضعفاء بشكل خاص محمية أيضاً، من الممكن أيضاً دعوة هيئة مستقلة لتسوية النزاعات ويجب قبول هذه الدعوة أو الاعتراض عليها من قبل جميع أصحاب المصلحة (Murat و Nesrin، 2019، صفحة 145). إن التنفيذ الفعال للقوانين والعدالة أمر أساسي. لا يقتصر الإطار القانوني المحايد المطبق على الجميع على حماية الأفراد من إساءة استخدام السلطة على

أيدي الجهات الحكومية وغير الحكومية. كما أنه يساعد الناس في الحصول على الممتلكات والتعليم والعمل اللائق وحرية التعبير وغيرها من الحقوق الأساسية للتنمية البشرية. وبهذا المعنى ، ينبغي بذل الجهود لضمان القوة الملزمة لإنفاذ القوانين على المستويين الوطني والمحلي ، وأن جميع المواطنين الأغنياء والفقراء لهم الحق في استخدامها ومعرفتهم وإمكانياتهم. وهذا يتطلب مؤسسات حكومية شفافة وخاضعة للمساءلة على المستويين التشريعي والتنفيذي ، فضلاً عن وجود سلطة قضائية مستقلة (ILO، 2004، الصفحات 55-56).

الشفافية (الوضوح) والمساءلة:

تضمن الشفافية الاقتصادية تحقيق أفضل تخصيص للموارد ، وضمان الكفاءة وزيادة إمكانات نمو الاقتصاد. وبخلاف ذلك ، ستؤدي الثغرات في معلومات السوق إلى زيادة تكاليف المعاملات وستظهر اختلالات في السوق. تكمن متطلبات الشفافية في صميم العولمة وإرساء الديمقراطية. أدى الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات إلى جعل الإجراءات التي تتخذها جميع الجهات الفاعلة أكثر أهمية. التطورات في أجزاء أخرى من العالم تنعكس وتؤثر بسرعة على مناطق أخرى. غالباً ما تقدم المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توصيات لضمان شفافية الحكومات الوطنية (Scholte، 2002، صفحة 217).

من ناحية أخرى ، ترتبط شفافية العناصر الرئيسية للحوكمة ارتباطاً وثيقاً بالمساءلة. وبهذا المعنى ، فإن الهدف الرئيسي لمتطلبات الشفافية هو ضمان المساءلة والمسؤوليات عن سياسات الدول والجهات الفاعلة في السلطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. المساءلة هي أساس العلاقات الديمقراطية التي يجب أن توجد بين الحكام والمحكوم الحوكمة هي شكل من أشكال الإدارة التي تشمل كلا من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسات الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الاجتماعية على المستوى الأوروبي (Murat و Nesrin، 2019، صفحة 145).

2.6. الحوكمة العامة

يشير مفهوم الحوكمة (ÖZER، 2006، صفحة 77) عموماً إلى التفاعلات متعددة الاتجاهات ، أي العلاقات السببية. وفقاً لذلك ، يمكن تعريف الحوكمة على أنها مجموع مواقف وسلوكيات القطاع العام والخاص والأفراد والمنظمات غير الحكومية تجاه الإدارة في المجتمع. في هذه الحالة ، يمكننا التحدث عن عملية

مستمرة يتم فيها تنسيق المصالح المختلفة والمتضاربة فـا في كثير من الأحيان ويتم صياغة وتنفيذ الإجراءات التصالحية. بالتوازي مع التغيير الكبير في العالم ، تتطلب عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة والتفاعلات المتعددة الأوجه والمعقدة التي تحدد هذه العملية مناهج جديدة في مجال الإدارة العامة. ومع ذلك ، فإن هذه الأساليب ترجع بشكل عام إلى الاختلافات بين المهام الرئيسية للقطاع العام. على هذا النحو إن التوزيع بين السلع والخدمات ، وتوزيع الدخل والجهود المبذولة لحمايته ، ووضع اللوائح في القطاع العام والخاص ، والجهود المبذولة لإدارة القواعد الاقتصادية.

في المجتمعات المعاصرة ، لا نتصور أن الحوكمة العامة لها رقابة إدارية خارجية على المجتمع ، ولكن إدارة تفاعلية تنشأ من جميع الجهات الفاعلة والمشاركة في العملية، في الممارسة هذا التفاعل مستمر. يجب أن يحتوي هيكل الحوكمة على كفاءة تحويل كافية لتلبية الاحتياجات الإدارية المعاصرة وأن يكون قادرًا على تنسيقها (Turgay، Bozkurt، و Seriy، 1998، صفحة 274).

الحوكمة العامة تشمل إدارة الشبكات التي تتكون من مجموعات وطنية وإقليمية ومحلية وسياسية واجتماعية ومجموعات الضغط والمصالح والمنظمات الاجتماعية والمنظمات الخاصة والتجارية. هنا تقوم الإدارة بوظيفة توجيه الإدارة الخارجية. التوجيه له معنى مختلف تمامًا عن التحكم. هناك تأثير وتأثير مباشر. تتصور الحوكمة العامة أن العمليات الاجتماعية تتأثر بشكل مباشر ببعضها البعض في شبكة السياسات العامة ، ولكنها تقبل أيضًا أن هؤلاء الفاعلين قد يكون لديهم أهداف ومصالح مختلفة ومتضاربة في كثير من الأحيان (Kickert، 1997، a، صفحة 735).

في الإدارة العامة ، هناك ثلاثة عناصر تعتبر مهمة جدًا في الأدبيات التي تلفت الانتباه. الأول هو الظروف والظروف البيئية ، والثاني هو التعقيد ، أي العدد والاختلاف في العلاقات بين عناصر النظام ، والثالث هو التفاعل المباشر. القطاع العام معقد للغاية و يكشف هذا التعقيد عن شكل مختلف من الحكم الغير مركزي (Kickert W، 1997، b، صفحة 176).

تتوخى الحوكمة العامة تجاوز الكفاءة والإنتاجية في عمل الإدارة العامة. بالإضافة إلى القواعد التجارية الصارمة ، ويعد الامتثال للقانون والشرعية من بين الأهداف ذات الأولوية. يؤخذ التقيد كأساس في أنشطة الإدارة ، وتعتبر العلاقات بين الهياكل الاجتماعية والسياسية في الإدارة العامة مهمة للغاية من حيث توجيه هذه العلاقات (Kickert، 1997، a، صفحة 732).

في هذه العملية ، تكون الحوكمة العامة فعالة في تشكيل ثلاثة أنواع من الهياكل. بادئ ذي بدء ، في الهيكل الأول ، يُعتقد أن الإدارة ضعيفة ولكنها فعالة وفاعلة ومقتصدة وفي وضع يمكنها من الوصول إلى أهداف الأداء. في الهيكل الثاني ، الصدق والنزاهة هما القيمتان الأساسيتان للإدارة. في الإدارة ، تأتي العدالة الاجتماعية والمساواة والشرعية في المقدمة للوفاء الصحيح بالواجبات. في الهيكل الثالث ، تجذب المتانة والقوة الانتباه كقيم مهيمنة. في هذا الهيكل ، يجب أن تكون الإدارة موثوقة وقوية ومتناغمة وأمنة ووثيقة ومقاتلة في مواجهة الصعوبات (Kickert, 1997a، صفحة 735). النجاح في هذه العملية يتناسب طرديا مع نجاح الحوكمة العامة.

3.6. الحوكمة الجيدة

تم التعبير عن هذا المفهوم لأول مرة في سياق مشاكل السلطة والإدارة في بلدان مثل إفريقيا ، أدى فشل "برامج التكيف الهيكلي" التي وضع البنك الدولي حيز التنفيذ إجراءات تركز أكثر فأكثر على الإدارات العامة في البلدان التي تحاول تنفيذ هذه البرامج ، والسعي إلى وضع معايير جيدة للإدارة العامة. في هذا السياق يشكل مفهوم الحوكمة الجيدة ، دولة القانون حيث يتم ضمان أمن المواطنين ، وتحقيق سيادة القانون واستقلال القضاء ، والمؤسسات العامة التي تدير النفقات العامة بشكل عادل ودقيق ، وإدارة شفافة حيث يمكن محاسبة القادة السياسيين أمام الجمهور على أفعالهم أو يمكن للجمهور تحميلهم المسؤولية ، أين يمكن لجميع المواطنين الوصول بسهولة إلى المعلومات الضرورية ، وتحقيق الحد الأدنى من المتطلبات حقوق الإنسان (YÜKSEL, 2000، صفحة 155). وهذا يعني أن الحوكمة الجيدة من حيث تنمية الموارد الطبيعية أو الثقافية أو الحجم الجغرافي أو موقع الدولة بصورة صحية وموجهة للناس قد أدت إلى فهم حقيقي لما لها من أهمية قصوى في هذه العملية ، فقد أصبح مقبولا بشكل عام أن الدولة المسؤولة عن إنتاج وتنفيذ سياسة إنمائية أكثر استقرارا وإنصافا ، يجب أن تُمنح واجبات ووظائف جديدة. ونتيجة لذلك ، بدأ تقييم الحوكمة الجيدة كعمليات وهياكل توجه للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة تشاركية وشفافة ومسؤولة (ÖZER, 2006، صفحة 79). كما تعرف على أنها تحوي على « العديد من العناصر الأساسية للديمقراطية مثل المشاركة والانفتاح على المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلا عن إدارة الصراع بشكل سلمي» (Agere ; 10 ; 2000)، أما (Weiss, 2000) فيرى ان الحوكمة الجيدة تتعدى كونها تهتم بالإصلاح الإداري والاقتصادي وتطبيق مبادئ الديمقراطية، إلى كونها تهتم بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وخلاف ذلك

هو مؤشر على الإدارة غير الرشيدة. كما يرى كذلك أنه من أجل الحصول على النتائج المرجوة من تطبيق الحوكمة الجيدة، فلابد من توفر عنصرين هامين الأول أن يتم تطبيق عناصر الحوكمة الجيدة بشكل متوازي ومتوازن. ثانياً مراعاة الطبيعة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وشكل النظام السياسي عند التطبيقها في أي بلد.

1.3.6. مكونات الحوكمة الجيدة

هناك ثمانية مكونات رئيسية للحوكمة الجيدة تكمل بعضها البعض. يمكننا تلخيصها على النحو التالي:

الشفافية:

الشفافية في الإدارة ممكنة من خلال توفير التدفق الحر للمعلومات. سيكون هذا ممكناً إذا كانت الإجراءات والمؤسسات والمعلومات في متناول أولئك الذين يحتاجون إليها بسهولة. إن الانفتاح والشفافية في الإدارة هو أحد الشروط التي لا غنى عنها لمسؤولية الدولة. لذلك ، تعتبر الشفافية مهمة للغاية في عملية ضمان الحوكمة الجيدة. تنبع أهمية الشفافية أيضاً من حقيقة أنها تتطلب الوضوح في تحديد وتنفيذ أهداف السياسة. تسهل الشفافية حسن سير الأسواق ، واكتشاف الأخطاء وتصحيحها من قبل السياسات المتبعة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية (ÖZER، 2006، صفحة 79).

المساءلة:

يكشف المبدأ عن ضرورة القدرة على الاستجابة للأشخاص المعنيين فيما يتعلق باستخدام سلطات ومسؤوليات المسؤولين في مؤسسة ما ، للعمل في هذا الاتجاه من خلال مراعاة الانتقادات والمطالب الموجهة إليهم. ، وتحمل المسؤولية في حالة الفشل. بمعنى آخر ، يجب أن يكون صانعو القرار في المنظمات العامة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية مسئولين أمام الرأي العام وأصحاب المصلحة المؤسسيين. أهم ميزة لسيادة القانون هي أن الحكام مسئولون أمام المحكومين. في عمل الدولة، هناك نوعان من تفويض السلطة من السياسيين إلى البيروقراطيين حتى يتمكن المواطنون من تحويل السياسيين لوضع سياسات عامة بموجب قواعد معينة وتنفيذ السياسات العامة المنتجة. يُنظر إلى علاقة تفويض السلطة بين السياسي والمواطن على أنها مسؤولية سياسية ، وتعتبر علاقة تفويض السلطة بين السياسي والبيروقراطي مسؤولية إدارية. تركز آليات المسؤولية على المساءلة (ÖZER، 2006، صفحة 80).

المشاركة:

اين يُطلب من جميع المواطنين المشاركة في عمليات صنع القرار إما بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات الوسيطة التي تمثلهم. بفضل المشاركة النشطة للمواطنين ، تتحقق المصالحة بين المصالح المختلفة عند وضع السياسات ، بحيث يمكن للمواطنين العمل من أجل المصلحة المشتركة بما يتجاوز مصالحهم الخاصة (ÖZER، 2006، صفحة 80).

الاستجابة:

يجب أن تسعى المؤسسات والإجراءات إلى خدمة جميع المواطنين. يعني هذا المبدأ أن المواطنين يعرفون أنه سيتم الاستماع إليهم من قبل أولئك الموجودين في الإدارة أو الحكومة. يجب أن يكون المدير جاهزاً للرد ، ومتعاطفاً ، وحساساً للمشكلات ، وفي نفس الوقت يكون قادراً على فهم وتنفيذ احتياجات ورغبات المواطنين (ÖZER، 2006، صفحة 80).

سيادة القانون:

المبدأ أن تعمل المؤسسات ضمن الأطر القانونية الموضوعية بشكل عادل وأن يقبل الأفراد إمكانية تطبيق القوانين على سلوكهم . يجب الالتزام الصارم بهذا المبدأ من أجل استمرارية الدولة. بدلاً من الدولة المرهقة التي يتم استجوابها وانتقادها باستمرار ، من الضروري الانتقال إلى إدارة الدولة التي تدرك استراتيجياتها المستقبلية بالمشاركة ، وتمنح الجهات الفاعلة العامة والخاصة والمدنية الفرصة للعب أدوارها وتقييم كل ذلك. في هذه الإدارة ، تؤمن الإدارة العامة ، في موقعها لصنع القرار ، نفسها بالانتقال من إدارة النخبة إلى الإدارة القائمة على وحدة المجتمع. التقيد بالقانون والأفراد المحترمين يجعلان استدامة الدولة صالحة (ÖZER، 2006، صفحة 80).

الكفاءة:

الإجراءات والمؤسسات تحتاج إلى تحقيق نتائج تضمن الاستخدام الفعال للموارد. وبهذا المعنى ، تمثل الحوكمة الفعالة منظوراً واسعاً يهدف إلى مواكبة التغيير الذي تتطلبه العولمة والتنمية المستدامة ، ويتوخى مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمواطنين في إدارتها (ÖZER، 2006، صفحة 81).

المساواة:

يتطلب المبدأ أن تتاح لجميع المواطنين الفرصة للحفاظ على المستوى الحالي للرفاهية وتحسينه (ÖZER، 2006، صفحة 81).

الرؤية الإستراتيجية:

يجب أن يكون لدى القادة في الإدارة العامة منظور فعال للحوكمة الجيدة والتنمية ، ويجب أن يحددوا العناصر اللازمة للتنمية وتوفيرها. في حين أن رؤيتهم الاستراتيجية واضحة ويجب أن تستمر. كما يجب تحديد الرؤية من قبل الموظفين والمديرين ، وتكون الأهداف قابلة للتحقيق و أن يؤمن الموظفين بهذه الرؤية.

الحوكمة الجيدة تتوخى الإيفاء الصحيح و الكلي لجميع هذه المبادئ، فلا يمكن النظر فيها بشكل منفصل. وبالتالي نجاح الحوكمة في مواجهة الإدارة يعتمد على تنفيذ جميع المبادئ بأعلى معدلات النجاح الممكنة (ÖZER، 2006، صفحة 81).

7.التعريف المؤسسي للحوكمة (مصطفى، 2020، صفحة 15)

لقد تناولت المؤسسات المالية و الاقتصادية و الهيئات الإقليمية والدولية مفهوم الحوكمة ضمن سياقات معرفية متداخلة هي الإدارة و الاقتصاد والسياسة.

7.1.الحوكمة في نظر المؤسسات المالية الدولية المانحة : يمكن حصر مختلف التعاريف التي جاءت بها المؤسسات المالية الدولية المانحة فيما يلي:

البنك الدولي: يعتبر البنك الدولي أول مؤسسة مالية دولية تناولت مفهوم الحوكمة عبر سلسلة من التقارير والبحوث التي كان يعلها في مجال التنمية ومكافحة الفساد ثم حقوق الإنسان والديمقراطية، أين ظهر "الحوكمة" بمفاهيم متعددة بحسب الأبعاد والتداعيات والأنشطة التي يرتبط بها. لقد عرف البنك الدولي الحوكمة في المراحل الأولى من ظهوره على أنه «ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون (1)الدولة»، غير أن ما ميز هذا المفهوم أنه كان يستعمل بمعنى قريب من الحكومة ، وهو يعكس نظرة البنك الدولي اتجاه اقتصاديات البلدان النامية والتي كانت تعاني من أزمة الحكم.

وفي تعريف آخر للبنك الدولي عرف الحوكمة على أنها « التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما، ويشمل ذلك عملية اختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على أن تضع وتنفذ بفعالية سياسات سليمة، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية».

صندوق النقد الدولي: الحوكمة في نظر الصندوق هي مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون ، ويكون بذلك صندوق النقد الدولي قد اهتم بمسألة الحوكمة من زاويتين: الزاوية الأولى فتعكس وظيفة الصندوق من حيث اهتمامه بالجانب الاقتصادي للحكم الراشد الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، في حين تتعلق الزاوية الثانية بالجانب السياسي للمفهوم، من حيث ارتباطه بحقوق الإنسان و اصالح حوكمة الشركات ، كشرطين أساسيين في برامج الإقراض التي يدعمها الصندوق.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: في ورقة السياسات العامة التي أعدها البرنامج سنة 1997، عرف الحوكمة على أنها « ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل إدارة شؤون البلد على جميع المستويات، ويشمل آليات وعمليات ومؤسسات يستطيع المواطنون والفئات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خالفاتهم. »

لقد لقي هذا التعريف تأييدا كبيرا من قبل العديد من المنظمات الدولية و فرق العمل المعنية بمسألة الحوكمة ويتضح ذلك جليا من خلال إعلان الألفية التي اعتمدها قادة العالم سنة 2000 ، والتي تم فيها الاعتراف بالصلة الوثيقة بين الحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى خطة التنمية لما بعد 2015 والتي ذهبت إلى أبعد من ذلك من حيث دور الحوكمة في تكوين مؤسسات حكم فعالة، و نظم تستجيب لاحتياجات المواطنين و دورها في تعزيز التحرر من الخوف والعنف والجريمة.

وبالتالي فان تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمفهوم الحوكمة يعتبر تعريف واسعا من حيث تطرقه إلى ثلاثة جوانب أساسية من جوانب الحكم وهي الجانب الاقتصادي والجانب الإداري ثم السياسي و هذا من أجل خلق بيئة آمنة وسليمة توفر المناخ الملائم للاستثمار والتنمية.

2.7. الحوكمة في نظر المؤسسات الاقتصادية الدولية: بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الدولية فإن مفهوم الحوكمة عرف تعاريف متعددة على حسب الجهة التي تبنته ومجال نشاطها.

منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، الحوكمة على أنها « استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على تسيير الموارد في المجتمع من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية »، فهي تسعى من خلال هذا التعريف إلى توفير بيئة مناسبة لتمكين القطاع العام والقطاع الخاص بلعب أدوارهما من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

وهكذا فإن المنظمة تنظر إلى الحوكمة باعتبارها قيمة تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي، يلتزم بتطوير موارد الدولة ونموها، بما يضمن حق الأجيال الحالية والمستقبلية في الاستفادة من عوائد التنمية.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: عرفت المفهوم على أنه « القدرة على الحفاظ على السالم الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التامين الاجتماعي » ، فالحوكمة حسب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يهدف إلى تعزيز المساءلة من خلال تحسين المؤسسات الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني، وتعزيز حقوق الإنسان من خلال الاصلاحات الديمقراطية، وتقوية ممثلي الأحزاب المحليين ودعم الانتخابات الحرة والنزيهة، وتشجع الحكم المحلي واللامركزية ، وسيادة القانون، والشفافية، وإدماج الفئات المهمشة في كافة البرامج لتحقيق التماسك الاجتماعي، خصوصا في المجتمعات التي تمر بظروف خاصة، وهو عنصر جوهري في التنمية المستدامة والسالم الدائم.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: تعرف هذه المنظمة الحوكمة على أنها « عملية ممارسة السلطة في بلد ما من خلال المؤسسات المجتمعية، والطريقة التي يتم بواسطتها اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمجتمع، والكيفية التي تنفذ بها هذه القرارات والسبل التي بواسطتها يعمل المواطنون والجماعات على متابعة اهتماماتهم وممارسة حقوقهم المدنية وأداء واجباتهم وحل صراعاتهم »، فبالنظر إلى جوانب اهتمام المنظمة كالجانب الإنساني والجانب السياسي والجانب الاقتصادي، فإنها تناولت الحوكمة على أنها تسمح بتوجيه أداء القطاع العام و يضبط كيفية تعامله مع الأفراد و بين الأفراد أنفسهم بغية التوصل إلى حل لصراعاتهم.

و في سنة 2010 طورت المنظمة نظرتها اتجاه الحوكمة نحو دعم حوكمة القطاع العام، من خلال ترقية الشفافية و تسيير موارد الدولة و محاربة الفساد و تبييض الأموال و مكافحة الإرهاب، و هذا بالتنسيق مع مختلف الهياكل التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

3.7. الحوكمة في نظر الهيئات الإقليمية والدولية و الكينات: اهتمت الهيئات الدولية والإقليمية بالحوكمة وجعلتها إحدى أساسيات سياساتها اتجاه الدول والحكومات.

1.3.7. الحوكمة في نظر الهيئات الإقليمية و الكينات: ركزت هذه الهيئات على مسألتين التنمية وحقوق الإنسان.

الاتحاد الأوروبي: في إطار بيئة سياسية ومؤسسية محترمة لحقوق الإنسان و مبادئ الديمقراطية ودولة القانون، و التسيير الراشد لشؤون العامة، تعرف الحوكمة بأنها: « التسيير الشفاف والمسئول للموارد البشرية، والطبيعية والاقتصادية والمالية تفرض التنمية العادلة والمستدامة، وتقتضي إجراءات اتخاذ قرارات واضحة على مستوى السلطات العمومية، ومؤسسات شفافة وخاضعة للالتزام تقديم حساب "أي تقديم بيان"، وأولوية القانون في تسيير وتوزيع الموارد، وتدعيم القدرات من أجل وضع وإنفاذ الإجراءات الهادفة بصورة خاصة إلى الوقاية من الفساد ومحاربهته. »

فالحوكمة حسب الاتحاد الأوروبي لا يمكن تحقيقها في بيئة تقتصر لحقوق الإنسان لأن هذه الأخيرة تحتوي على مجموعة من القيم والمبادئ التي تضبط عمل الحكومة والجهات الفاعلة، وتشجع على المشاركة الواسعة، كما أن عملية التنمية تتطلب الشفافية والنزاهة والمسائلة ووجود مؤسسات ديمقراطية، تعمل على محاربة الفساد والوقاية منه.

الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في وصفه للحوكمة: أنها تشمل: « احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم وجود الفساد، والإصلاحات الاجتماعية تكون في صالح المحرومين، و الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تتماشى ومبادئ السوق، والحماية الكافية للبيئة، وتكون التجارة أكثر انفتاحا بما في ذلك الدول التي هي في طريق النمو » فالجمعية البرلمانية تطرح رؤية جديدة للتعاون الإنمائي بين البلدان المتقدمة وتلك السائرة في طريق النمو، آخذة بعين الاعتبار القيود البيئية، والاهتمام بحاجات الفئات المحرومة، لذا أوجب ربط المعونة المقدمة للبلدان المستفيدة بوجود الحوكمة الذي يرتبط بدوره بالديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد.

وفي قمة وارسو لسنة 2005 اعتبر رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء أن الديمقراطية الفعالة والحوكمة على جميع المستويات ضروريان لمنع الصراعات، وتعزيز الاستقرار والنقد الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وبالتالي خلق مجتمعات وأماكن حياة وعمل مستدام ، إذا فالحوكمة حسب مجلس أوروبا، عامل من عوامل منع الصراعات وتعزيز الاستقرار، من خلال المشاركة النشطة للمواطنين والمجتمع المدني في وجود مؤسسات شفافة ومسؤولة وتلتزم بسيادة القانون، ونظام قضائي مستقل يستجيب لتطلعات المواطنين.

2.3.7. الحوكمة في نظر الهيئات الدولية: ركزت تعريفات الهيئات الدولية على البعد السياسي للمفهوم باعتباره وسيلة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية وحل الصراعات بالطرق السلمية.

الأمم المتحدة: الحوكمة في مفهوم الأمم المتحدة هي « ذلك الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحسين حياة المواطنين ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم ». يركز هذا التعريف على الجانب السياسي بالإضافة إلى حصر استعمالاته فقط في أجهزة الدولة الرسمية والقيادات السياسية دون إشراك باقي الفواعل من مجتمع مدني وقطاع خاص.

وفي خطة التنمية لسنة 1994 تم تعريف الحوكمة على أنها « تعني بالخصوص تصميم وتنفيذ إستراتيجية وطنية عامة من أجل التنمية، فهي تتعلق بضمان قدرة ونزاهة وموثوقية المؤسسات الأساسية للدولة الحديثة، وتحسين قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الوطنية وممارسة الوظائف الحكومية خاصة إدارة نظم التنفيذ، فهي تنطوي على المساءلة حول أعمالها وشفافية آليات صنع القرار». ويتضح من خلال هذا التعريف أن الحوكمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية التي ترتبط هي الأخرى بالتنمية من أجل تحقيق السلم، وعليه فقد أصبح للحوكمة مفهوماً تنظيمياً لتدخلات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعريف وأسس الديمقراطية وعلاقاتها بالسلم والتنمية.

وترتبط خطة التنمية لسنة 1994 الديمقراطية بالتنمية في ثلاثة جوانب أساسية هي: الديمقراطية كوسيلة للتقليل من نشوب أي صراع داخلي عنيف، والتلازم بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية ثم المشاركة كمبدأ أساسي للتنمية .

لجنة الحاكمية العالمية: اقترحت لجنة الحاكمية العالمية تعريفاً أكثر شمولاً لمفهوم الحوكمة الذي أشير إليه على أنها « مجموع الطرق لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية

والخاصة «، فالحوكمة حسب هذه الهيئة عبارة عن عملية تشاركية متواصلة، يشارك فيها الأفراد والمؤسسات من أجل تحقيق الصالح العام، وهي تأخذ صيغة العقد الاجتماعي إلا أنها لم تميز الأنظمة السياسية في مجال تطبيق الحوكمة، كما ربط المفهوم بمبادئ الليبرالية وكيفية تطبيقها على الدول، فالتعريف يهتم بالعلاقات التي تربط مختلف الأفراد والمؤسسات من أجل تحقيق الصالح العام، عن طريق مشاركتهم في شؤونهم و التوفيق بينهم رغم تضارب مصالحهم.

المبحث الثاني :دراسات سابقة حول النمو الاقتصادي، الاستثمار المباشر الخارجي و الحوكمة

المطلب الأول :الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي

1.دراسات مختلفة من دول العالم

استهدفت دراسة (De Gregorio ،E.Borensztein، و Lee، 1998) تقدير آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على النمو الاقتصادي، والتحقيق من القناة التي قد يكون من خلالها الاستثمار المباشر الأجنبي مفيداً للنمو، و على وجه الخصوص، دراسة ما إذا كان الاستثمار المباشر الأجنبي يتفاعل مع مخزون رأس المال البشري للتأثير على معدلات النمو، واختبر إذا ما كان مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي يؤثر على المستوى العام للاستثمار وعلى كفاءته، أشارت نتائج الانحدار الرئيسي إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي له تأثير إيجابي شامل على النمو الاقتصادي، على الرغم من حجم هذا التأثير فإنه يعتمد على مخزون رأس المال البشري المتاح في الاقتصاد المضيف، إن طبيعة التفاعل بين الاستثمار المباشر الأجنبي ورأس المال البشري بالنسبة للبلدان ذات المستويات المنخفضة جداً من رأس المال البشري تشير إلى أن تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر فيها يكون سلبياً.

يظهر الانحدار عبر البلدان أن الاستثمار المباشر الخارجي يمارس تأثيراً إيجابياً، وإن لم يكن قوياً، مؤثراً على الاستثمار المحلي، ويفترض بسبب جذب الأنشطة التكميلية يهيمن على تشريد المنافسين المحليين، هذا تأثير غير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، لأنه يعمل من خلال "سحب" مصادر أخرى من استثمار.

في دراسة (Faeth، 2009) بعنوان محددات الاستثمار المباشر الخارجي تقدم تسع نماذج نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، مهتمين في ذلك بمحدداته بناءً على - نظرية التجارة الكلاسيكية الجديدة - مزايا الملكية -المتغيرات الإجمالية - الملكية، الموقع، - إطار ميزة الاستيعاب - نماذج الاستثمار المباشر الخارجي الأفقية والرأسية - نموذج رأس المال البشري - الاستثمار المباشر الخارجي المتنوع ونماذج تنوع المخاطر - متغيرات السياسة. تشير الدراسات التجريبية إلى أهمية هذه المحددات في العالم الحقيقي. أظهرت الدراسة أنه لا توجد نظرية واحدة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هناك مجموعة متنوعة من النماذج النظرية التي تحاول تفسير الاستثمار المباشر الخارجي وقرار تحديد موقع الشركات متعددة الجنسيات. لا ينبغي أن يستند التحليل لأي من نموذج نظري واحد. وبدلاً من ذلك ،

ينبغي تفسير الاستثمار المباشر الخارجي على نطاق أوسع بمجموعة من العوامل من مجموعة متنوعة من النماذج النظرية مثل مزايا الملكية أو اقتصاديات التكتل وحجم السوق وخصائصه وعوامل التكلفة وتكاليف النقل والحماية وعوامل الخطر ومتغيرات السياسة.

في دراسة (Alfaro, Chanda, Sebnem, و Sayek, 2010) بعنوان هل الاستثمار المباشر الخارجي يعزز النمو؟ "استكشاف دور الأسواق المالية في الروابط". في هذه الدراسة حاولوا سد الفجوة بين الأدب النظري والتجريبي. واستندوا إلى النموذج الذي يؤكد على دور الأسواق المالية المحلية في تمكين الاستثمار المباشر الخارجي من تعزيز النمو و ذلك من خلال إنشاء روابط خلفية. فعندما يتم تطوير الأسواق المالية بشكل كافٍ يستفيد البلد المضيف من الروابط الخلفية بين الشركات الأجنبية والمحلية مع تداعيات إيجابية على بقية الاقتصاد. وضحت عمليات التقييم التي قاموا بها أن زيادة الاستثمار المباشر الخارجي تؤدي إلى معدلات نمو أعلى في البلدان المتقدمة ماليًا مقارنة بتلك التي لوحظت في البلدان الغير متقدمة ماليًا. علاوة على ذلك سلط قسم التقييم، الضوء على أهمية الظروف المحلية (القدرات الاستيعابية) لتأثير الاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي. فوجدوا أن للنمو تأثير أكبر عندما تكون السلع التي تنتجها الشركات المحلية والمؤسسات المتعددة الجنسيات بدائل وليست مكملة. كما يجب أن يتوخى صانعو السياسات الحذر عند تنفيذ السياسات الهادفة إلى جذب الاستثمار المباشر الخارجي المكمل للإنتاج المحلي. إن أوجه التكامل المرغوبة هي تلك الموجودة بين قطاعات الصناعة النهائية والمتوسطة و ليس بالضرورة بين المنتجات النهائية المحلية والأجنبية. أخيرا، من خلال تغيير نسب المهارة النسبية مع افتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم العمالة الماهرة بشكل مكثف بينت النتائج أن لرأس المال البشري دور حاسم في السماح بتحقيق فوائد للنمو من الاستثمار المباشر الخارجي.

في دراسة (Anwar & Lan, 2010) بعنوان القدرة الاستيعابية والتداعيات غير المباشرة المرتبطة بالاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في فيتنام لبيانات اثنان وعشرون صناعة تصنيعية خلال الفترة 1995-2005. بحثت في تأثير التداعيات غير المباشرة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي على نمو قطاع التصنيع في فيتنام. من خلال الروابط الأفقية والعمودية بين الشركات المحلية والأجنبية. أشارت النتائج التجريبية إلى أن تداعيات الاستثمار المباشر الخارجي المتولدة قد ساهمت بشكل كبير في نمو قطاع التصنيع في الفيتنام من خلال الروابط الرأسية الخلفية. و تم تعزيز الأثر الإيجابي للروابط الرأسية الخلفية على نمو قطاع التصنيع من خلال مخزون رأس المال البشري. على وجه التحديد شهدت

الصناعات التحويلية ذات المخزون الأكبر من رأس المال البشري أعلى مستويات من التقدم التكنولوجي وبالتالي نمو اقتصادي أقوى.

في دراسة بعنوان جذب الاستثمار المباشر الخارجي: نطاق السياسة العامة لدول جنوب شرق أوروبا لـ (LEIBRECHT، BELLAK، و LIEBENSTEINER، 2010) تحاول هذه الدراسة تحليل التأثير المحتمل للتغيرات في ضرائب دخل الشركات ، في الهبات بالبنية التحتية المادية المتعلقة بالإنتاج وفي البيئة المؤسسية على الاستثمار المباشر الخارجي وبالتالي على قناة واحدة للتنمية الإقليمية في دول جنوب شرق أوروبا. على وجه التحديد تم الكشف في نطاق السياسة العامة لجذب الاستثمار المباشر الخارجي مفصلة بمجالات السياسة الثلاثة هذه وعبر مجموعات التعاون الاقتصادي في شرق أوروبا. أشارت النتائج التي توصلوا إليها إلى إمكانية قيام مجموعات العمل الاقتصادية الخاصة بجذب الاستثمار المباشر الخارجي عند التغيرات في مجالات السياسة هذه تختلف ليس فقط بشكل كبير بين مجالات السياسة الثلاثة ولكن أيضًا داخل مجموعة المجموعات الاقتصادية الخاصة. ومع ذلك ، وبصورة عامة ، فإن معظم بلدان جنوب شرق آسيا لديها مجال كبير لجذب الاستثمار المباشر الخارجي من خلال تحسين بيئتها المؤسسية وكذلك البنية التحتية الممنوحة لها. وعلى النقيض من ذلك ، فإن الأداة الضريبية مستنفدة إلى حد كبير كوسيلة لجذب الاستثمار المباشر الخارجي. واستناداً إلى هذه النتائج ، تم تحديد بعض قضايا السياسات المتوسطة والطويلة الأجل.

دراسة بعنوان "النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي: التحليل الحدودي العشوائي." لـ (Albert, Renato, & Brian, 2010) تغطي 45 دولة خلال الفترة من 1997 إلى 2004، وباستخدام نموذج حدودي عشوائي و بيانات مقطعية عرضية لسلاسل زمنية. وجدوا أن تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الوافدة يمارس تأثير معنوي و إيجابي على النمو الاقتصادي فقط في ظل وجود عمالة ذات مهارات عالية، و كذلك للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، فيما يزيد الانفتاح التجاري من النمو الاقتصادي من خلال مكاسب الكفاءة.

في دراسة (Azman-Saini, Ahmad, & Siong, 2010) بعنوان الاستثمار المباشر الخارجي والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات سلاسل زمنية و مقاطع عرضية لـ 85 دولة خلال الفترة 1975-2004. استخلصوا من تحليلهم التجريبية: أولاً أن الاستثمار المباشر الخارجي في حد ذاته ليس له تأثير مباشر على نمو الناتج. ثانياً أن الحرية الاقتصادية محرك مهم للنمو على المدى الطويل للبلدان

المعنية. في هذا الصدد ، أوجبوا على صانعي السياسات أن يوازنوا بين تكلفة السياسات التي تهدف إلى جذب الاستثمار المباشر الخارجي مقابل تلك التي تسعى إلى تحسين مستوى الحرية الاقتصادية. كما ينبغي أن تكون استراتيجيات السياسات الموجهة نحو اجتذاب الاستثمار المباشر الخارجي مقترنة بالسياسات التي تعزز حرية أفضل للأنشطة الاقتصادية لا أن تسبقها. ومع ذلك يمكن أن تكون الإصلاحات عملية شاقة وتتطلب التزامًا طويل الأجل. في بعض البلدان قد تكون صعوبة من الناحية السياسية على المدى القصير ولكن الفوائد الاقتصادية على المدى الطويل يمكن أن تكون هائلة.

في دراسة (eyachandran و Seilan، 2010) بعنوان علاقة سببية بين التجارة والاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي للهند بحثا في العلاقة بين التجارة والاستثمار المباشر الخارجي (FDI) والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة 1970-2007. بينت تحليل التكامل المشترك على وجود علاقة توازن طويلة المدى. كما أظهر اختبار Granger وجود علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة. يبدو من هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار المباشر الخارجي يعزز كل منهما الآخر في ظل سياسة الباب المفتوح.

في دراسة (Feridun & Sissoko, 2011) حققا في العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد سنغافورة باستخدام منهجية السببية Granger والانحدار التلقائي المتجه (VAR). أشارت الأدلة أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار المباشر الخارجي إلى النمو الاقتصادي.

في دراسة بعنوان الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي بعد الأزمات. أدلة من الاتحاد الأوروبي لـ (DORNEAN & OANEA, 2013) تم تحليل العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي باحتواء الأزمة المالية لعام 2008. و باستخدام نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى و بناءً على بيانات الطويلة الغير المتوازنة. وجدوا أن النمو الاقتصادي له تأثير معنوي و إيجابي على مستوى الاستثمار المباشر الخارجي، و أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي من العام السابق يؤثر على مستوى الاستثمار المباشر الخارجي من العام الحالي. علاوة على ذلك ، إن المتغير الوهمي المتضمن في النموذج لمعرفة تأثير الأزمة المالية له أثر معنوي على الاستثمار المباشر الخارجي. بدت النتائج منطقية ، ولأن الأزمة المالية هي ظاهرة يصعب استيعابها من خلال متغير واحد ، فهي تتميز بسلسلة من تفاعلات الاقتصاد الكلي.

في دراسة (Elizabeth, 2013) بعنوان الاستثمار المباشر الخارجي والموارد الطبيعية والمؤسسات. بحثت الدراسة في العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي والموارد الطبيعية والمؤسسات. و وجدت أن الموارد الطبيعية لها تأثير سلبي على الاستثمار المباشر الخارجي وأن المؤسسات الجيدة تخفف التأثير السلبي للموارد الطبيعية على الاستثمار المباشر الخارجي ، لكن لا يمكن للمؤسسات تحييد التأثير السلبي. كما وجدت أن المؤسسات الجيدة لها تأثير مباشر على الاستثمار المباشر الخارجي. أما فيما يتعلق بالسياسة ، بينت النتائج أن تحسين الجودة المؤسسية سيكون مفيداً للبلدان ، ولكنه سيكون أكثر فائدة للاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية. هذه التوصية ذات صلة خاصة ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، حيث أن العديد من بلدان المنطقة غنية بالموارد الطبيعية ومؤسسات ضعيفة وفي حاجة ماسة إلى الاستثمار المباشر الخارجي.

قادت (Yalta, 2013) دراسة سعت من خلالها إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في الصين بين عامي 1982 و 2008. وبالنظر إلى الحجم الصغير نسبياً لبياناتها ، فإنها فضلت طريقة التمهيد الحديثة (Maximum Entropy Bootstrap) التي قدمها Vinod (2004 ، 2009). لذا فإن هذه الطريقة أفضت إلى استنتاج مفاده أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار المباشر الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في الصين. بالإضافة إلى ذلك ، تظل النتيجة دون تغيير عندما تتضمن عدداً من المتغيرات التي يمكنها تحسين إمكانية التنبؤ بالاستثمار المباشر الخارجي في النمو. ومع ذلك ، اشارت إلى أن الاستثمار المباشر الخارجي لا يؤثر بالضرورة على النمو على مستوى الاقتصاد الكلي وأن السياسات الاقتصادية ينبغي أن تستند في مثل هذه الحالة إلى تأثير الاستثمار المباشر الخارجي على مستوى الاقتصاد الجزئي.

في رسالة دكتوراه بعنوان محددات الاستثمار المباشر الخارجي في أفريقيا جنوب الصحراء وأثره على النمو الاقتصادي لـ (OKAFOR, 2014). تطرق البحث لثلاث أهداف رئيسية. الهدف الأول هو فحص محددات الاستثمار المباشر الخارجي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA). هذا لمزيد من التحقيق في كيفية مقارنة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في محددات الاستثمار المباشر الخارجي الخاصة بها مع بلدان أخرى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). تعد هاتان المنطقتان الأقل استفادة من الاستثمار المباشر الخارجي العالمي. الهدف الثاني يفحص محددات أداء الشركة في شركات التصنيع في أفريقيا جنوب الصحراء فيما يتعلق بهيكل السوق والملكية الأجنبية. الهدف الثالث هو دراسة تأثير

الاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء. لمعالجة الهدف الأول ، تم استخدام تقنيات بيانات اللوحة (المربعات الصغرى المجمعة والتأثيرات الثابتة) على عينات مختلفة من دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة الزمنية 1996-2010. وكشفت النتائج أن العائد على رأس المال ، وحجم السوق ، وتطوير البنية التحتية ، ورأس المال البشري ، ومكافحة الفساد ، والانفتاح التجاري ، والأصول الاستراتيجية من العوامل الهامة المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء. والمثير للدهشة أن ثروات الموارد الطبيعية ليست من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر. كما كشفت النتائج أن بلدان أفريقيا جنوب ستلقى الصحراء تدفقات أقل من الاستثمار المباشر الخارجي مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لتحقيق الهدف الثاني ، تم استخدام انحدار OLS على عينة من شركات تصنيع SSA (الملابس والمعادن المصنعة والأخشاب والأثاث) للفترة 2007. وأظهرت النتائج أن جودة رأس المال البشري ، والملكية الأجنبية ، وحجم الشركة تؤثر بشكل إيجابي على أداء الشركة. من ناحية أخرى ، تؤثر المنافسة وكثافة رأس المال وضعف توصيل الكهرباء والعقبات في الوصول إلى التمويل سلباً على أداء الشركة. ليس للفساد وعدم الاستقرار السياسي علاقات مهمة مع أداء الشركة. أخيراً ، لتحقيق الهدف الثالث استخدمت تقنيات تقدير بيانات الطويلة طريقة (OLS المجمعة ، التأثيرات الثابتة و GMM) على عينة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة 1996-2010. وأظهرت النتائج أن الناتج الزراعي ، والحوكمة ، وصادرات البضائع ، وإجمالي التدفقات الرسمية ، وتكوين رأس المال الثابت إيجابية وترتبط بشكل كبير بالنمو الاقتصادي. كان لرصيد الدين الخارجي أثر سلبي ومرتبطة بشكل كبير بالنمو الاقتصادي. والمثير للدهشة أن مخزون الاستثمار المباشر الخارجي لا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء. تشير التحليلات الإضافية إلى أنه من أجل ضمان أن الاستثمار المباشر الخارجي يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي ، هناك حاجة إلى متطلبات الحد الأدنى من حيث رأس المال البشري. قدمت دراسة أجراها (Tshepo, 2014) تأثير الاستثمار المباشر الخارجي على النمو والعمالة من 1990 إلى 2013 في جنوب إفريقيا. استخدمت الدراسة اختبار Johansen للتكامل المشترك لتقييم علاقة التكامل المشترك طويلة المدى بين المتغيرات. أشارت النتائج التجريبية إلى علاقة إيجابية طويلة المدى بين الاستثمار المباشر الخارجي ، والناتج المحلي الإجمالي ، والعمالة في هذا الاقتصاد. كما اقترحت الدراسة أن رأس المال البشري ، والعائد على الاستثمار ، وتكلفة العمالة ، ونزاعات العمل ،

والفساد هي عوامل تؤثر على الاستثمار المباشر الخارجي الداخلي في اقتصاد جنوب إفريقيا كما بينت النتائج أيضاً أن الاستثمار المباشر الخارجي هو جانب مهم في النمو ومستويات التوظيف.

في دراسة (Mazenda, 2014) بحثت في تأثير الاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي ، مع إشارة خاصة إلى اقتصاد جنوب إفريقيا. امتدت فترة الدراسة من 1980 إلى 2010. باستعمال اختبار Johansen للتكامل المشترك ونمذجة تصحيح خطأ المتجهات (VECM) حيث يتم استخدامهما كتقنيات تقدير. أظهرت النتائج أن الاستثمار المباشر الخارجي وسعر الصرف الحقيقي والديون لها تأثير سلبي على النمو على المدى الطويل. أما الاستثمار المحلي له تأثير إيجابي على النمو.

في دراسة (Angelopoulou & Liargovas, 2014) بعنوان "الاستثمار المباشر الخارجي والنمو: الاتحاد الأوروبي والاتحاد النقدي الأوروبي والاقتصادات الانتقالية" تطرقت للعلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي (FDI) والنمو الاقتصادي بإجراء تحليل لبيانات مقطعية و سلاسل زمنية لمدة 20 عاماً (1989 - 2008) في ثلاث مجموعات مختلفة من البلدان: الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي ، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. حيث خلصت النتائج لعدم وجود علاقة سببية قوية بين الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي. إلا أن نتائجهم يمكن أن تكون مفيدة في تصميم السياسة ، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يتضح تجريبياً (ولكنه ليس مهماً من الناحية الإحصائية) في حالة الاقتصادات الانتقالية. وتشير هذه النتائج إلى أنه ينبغي اتخاذ تدابير تجتذب الاستثمار المباشر الخارجي من البلدان الأكثر تقدماً مثل إعانات الاستثمار المباشر الخارجي ، من أجل تحسين التنمية الاقتصادية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتسريع اندماجها الاقتصادي مع البلدان الأوروبية الأكثر تقدماً.

في دراسة (Almfrajia & Almsafir, 2014) عنوانها مراجعة أدبيات الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في الفترة 1994 إلى 2012. استعرضت عدداً من الأبحاث تدرس العلاقات بين الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي ، لا سيما آثاره. أظهرت النتائج أن العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي إيجابية، لكن في بعض الحالات يأتي سلبي. وضمن هذه العلاقة، يتعين وجد عدة عوامل مؤثرة مثل المستويات الملائمة لرأس المال البشري، والأسواق المالية المتطورة جيداً ، والتكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي وأنظمة التجارة المفتوحة.

أن دراسة (Ali، Naz، و Rana Muhammad، 2015) بعنوان تأثير الاستثمار المباشر الخارجي والميزان التجاري على النمو الاقتصادي حالة باكستان، والغرض منها هو التحقيق من تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات الدراسة على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات 25 عامًا من الفترة الزمنية 1990-2014. وباستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF) للتحقق من ثبات جميع المتغيرات. وجدت الدراسة هناك تأثيراً كبيراً للمتغيرتين المستقلتين (الاستثمار المباشر الخارجي والميزان التجاري) على الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع. حيث جاء الميزان التجاري بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي ، بينما مع الاستثمار المباشر الخارجي بعلاقة طردية معه.

بحثت دراسة (Gaurav، 2015) في فحص العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في اقتصادات البريكس لخمس دول (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) خلال الفترة 1989-2012. تم فيها تطبيق منهجية التكامل المشترك وتحليل السببية. حيث أكدت النتائج أن الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي مترابطان فيما بينهما، كما أشير إلى وجود علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرين، و وجود علاقة سببية طويلة المدى تمتد من الاستثمار المباشر الخارجي إلى النمو الاقتصادي في هذه الاقتصادات.

في دراسة (Salim، Mustaffa، و Hanafiah، 2015) بعنوان "روابط الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في ماليزيا" ركزت على فحص العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي (FDI) وإجمالي الناتج المحلي (GDP) إضافة لمتغيرة التحكم المتمثلة في الانفتاح التجاري في ماليزيا بعدما سجلت هذه الأخيرة فجوة الادخار والاستثمار فائضاً في أواخر التسعينيات. باستخدام تحليل السلاسل الزمنية في الفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2010 تم تحليل البيانات الفصلية وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتأخر الموزع (ARDL) للتكامل واختبارات سببية Granger. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن جميع المتغيرات متكاملة على المدى الطويل. علاوة على ذلك ، أظهرت النتائج أيضاً أن هناك سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار المباشر الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي ، خلصت هذه الدراسة إلى أن ماليزيا لا تزال تعتمد على الاستثمار المباشر الخارجي لتعزيز نموها الاقتصادي على الرغم من وجود فائض في فجوة الادخار والاستثمار.

في دراسة (Samuel & Eric Evans، 2015) بعنوان الاستثمار المباشر الخارجي واللوائح والنمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لـ 22 دولة للفترة 1980-2011. باستخدام تقنية التقدير للطريقة المعممة

للعزوم (GMM) ، أظهرت النتائج أن كلاً من الاستثمار المباشر الخارجي واللوائح (اللوائح الإجمالية ، ولوائح سوق الائتمان ، ولوائح العمل ولوائح سوق العمل) ليس لها تأثير معنوي مستقل ، ومع ذلك ، فإن تفاعلها له تأثير معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي. ما يعني أن تأثير نمو الاستثمار المباشر الخارجي يتم تحفيزه في ظل وجود أنظمة فعالة وجودة. لذلك يجب اتخاذ تدابير لتعزيز اللوائح في أفريقيا جنوب الصحراء من أجل جني فوائد الاستثمار المباشر الخارجي.

في دراسة بعنوان العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار المباشر الخارجي خلال الأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي ل (Simionescu, 2016) و كان الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في العلاقة بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي في الاتحاد الأوروبي (EU-28) في فترة الأزمة الاقتصادية (2008-2014). باستخدام نهج بيانات الطويلة وتقنيات Bayesian. حددت هذه المنهجية ونموذج ناقل الانحدار الذاتي ونماذج التأثير العشوائي البايزي علاقة متبادلة وإيجابية بين الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي (28) اعتباراً من عام 2008. ومع ذلك ، هناك بعض البلدان التي لم يولد فيها الاستثمار المباشر الخارجي المرتفع نمواً اقتصادياً ، وبالمقابل وجد أن بعض البلدان لم يجذب فيها الناتج المحلي الإجمالي المرتفع مزيداً من الاستثمار الأجنبية المباشرة. استناداً لتحليل المجموعات ، تضاءلت الفوارق بين البلدان فيما يتعلق بتوزيع الاستثمار المباشر الخارجي وفقاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع معدل الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014 مقارنة بعام 2008. في مجمل القول أن دول الاتحاد الأوروبي تميزت بعلاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي والاستثمار المباشر الخارجي منذ بداية الأزمة مع اتجاه إلى تقليل الفوارق بين البلدان في جذب الاستثمار المباشر الخارجي.

في دراسة بعنوان "لا متعة في عدم المخاطرة ؟ الاستثمار المباشر الخارجي في وسط وشرق أوروبا" ل (Jutta & Maria, 2016) و المتكونة من 14 بلد ممتدة من 1994 إلى 2013 تم البحث في محددات الاستثمار المباشر الخارجي باعتبار أن هذه المنطقة لا تزال تقتصر إلى مؤسسات قوية. باستعمال المتغير الداخلي المتمثل في تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي إلى الداخل و المتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، التجارة التي تقيس انفتاح الاقتصاد، تكاليف وحدة العمالة، المسافة التي تمثل البعد الجغرافي، المخاطر التي تشير إلى الإطار القانوني والمؤسسي كل هذه المتغيرات تختص بالبلد المضيف. قدم التحليل التجريبي دليلاً على أن مخاطر التخلف عن السداد في هذه البلدان ليس

بالضرورة عائقاً أمام الاستثمار المباشر الخارجي، في المقابل هناك عوامل مثل حجم السوق وتكلفة العمالة وتحرير التجارة تعد مهمة في جذب الاستثمار المباشر الخارجي و بالتالي يكون له آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية في المنطقة.

في دراسة بعنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أوروبا: هل الاختلافات بين الشرق والغرب ما زالت ملحوظة؟" لـ (Mariem & Sébastien, 2016) سعت لإجراء مقارنة متتالية لمحددات الاستثمار المباشر الخارجي في دول الاتحاد الأوروبي الخامسة عشرة السابقة وفي دول وسط وشرق أوروبا من أجل تحليل الاختلافات المحتملة بين المنطقتين خلال الفترة 1993-2010. أظهرت التحليل الاقتصادي القياسي ، أنه خلال تلك الفترة يمكن ملاحظة القليل من الاختلافات الملحوظة بين المنطقتين ، مع بقاء الآثار التقليدية لحجم السوق والانفتاح كعوامل جذب في أي من جانبي أوروبا. ومع ذلك ، فإن بعض الاختلافات حافظت على الدور الذي تلعبه الفجوة التكنولوجية وكذلك متغيرات الأجور وتكاليف النظام الضريبي. كما أظهرت التقديرات أن مستوى تعليم القوى العاملة ورأس المال البشري مهم أيضاً.

أما دراسة (Crina و Viorela, 2017) سنة 2017 بعنوان حركية تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي في رومانيا بعد الأزمة الاقتصادية 2009. و كان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقق تجريبياً من التغيرات في تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي التي تلقاها الاقتصاد الروماني بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. تستند التحليلات المقدمة إلى سلسلة من مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة المتعلقة بصافي تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي للأعوام 2007-2014 و المتمثلة في حصص الأسهم، الأرباح المعاد استثمارها من قبل مؤسسات الاستثمار المباشر الخارجي، تجميع صافي تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي كمجموع لرأس المال، صافي خسارة شركات الاستثمار المباشر الخارجي، صافي الائتمان . وفقاً للأدلة التجريبية ، كان عام 2009 نقطة تحول ، حيث واجهت رومانيا ليس فقط انخفاضاً كبيراً في تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي ، ولكن أيضاً عدم اهتمام المستثمرين الأجانب بتطوير أعمال جديدة. كما تم التأكيد على بعض التغيرات فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي يفضلها المستثمرون المباشرون الأجانب. بالمقارنة مع عام 2007 ، عندما توجهت معظم تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي إلى الوساطة المالية والتأمين، تليها عمليات التصنيع والبناء والعقارات والتجارة ، في عامي 2012 و 2014 ، توجهت تدفقات كبيرة من الاستثمار المباشر الخارجي إلى قطاع الطاقة.

في دراسة (Mirela و Cătălin، 2017) بعنوان علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ببعض المؤشرات الاقتصادية. حالة الاقتصاد الروماني. حل المؤلفان العلاقات بين الاستثمار المباشر الخارجي الوارد و الخارج والاستيراد والتصدير والنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد الروماني للفترة 1990-2014. معتمدين في ذلك على اختبار السببية Granger. النتائج بينت على وجود تأثيرا للتدفق الخارجي للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات والصادرات، و عدم العثور على علاقة سببية بين التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن الدولة المضيفة لم تنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية. كذلك لم تستفد من الإمكانيات الكاملة لتأثيرات الاستثمار المباشر الخارجي الداخلي. وفسر هذا الوضع على أن الجزء الرئيسي من الاستثمار المباشر الخارجي يتركز في الفروع ذات المستوى التكنولوجي المتوسط والمنخفض (Zaman، 2012). فيما يتعلق بتأثير الاستثمار المباشر الخارجي على التجارة الخارجية، وجدوا أن الشركات الأجنبية لها تأثير سلبي على الميزان التجاري لأن قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات التي تحققها هذه الكيانات.

في دراسة بعنوان تأثير الاستثمار المباشر الخارجي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد: تحليل بيانات طويلة (Jeffrey, Cephas, & Alfredo, 2017) للفترة 1982-2011. في 60 دولة تم تصميمها لاستخدامها مع مجموعة بيانات طويلة متوازنة تمامًا تمتد على مدار 30 عامًا، للتحقق مما إذا كان بعض هذا الاختلاف في تأثير الاستثمار المباشر الخارجي على النمو قد يكون ناتجًا عن صدمات التأثيرات المرتدة. وما وجد بشكل متحفظ، أن 25٪ من تقديرات حساسة ديناميكيًا بالفعل، مع استمرارها عبر القطاعات الاقتصادية. في النهاية قد تكون بعض هذا الاختلاف في تقديرات التأثيرات ناتجًا عن تجاهل المحققين لمستويات كبيرة من عدم تجانس المعلمات، ولا علاقة له بالسمات المتأصلة للاقتصاديات التي تتم دراستها.

في دراسة (Viorela، 2018) بعنوان العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي. باستخدام البيانات الإحصائية لعام 2017 حسب الأونكتاد و التي استعمل فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمتغير مستقل والاستثمارات الأجنبية المباشرة المتلقاة والمولدة من بلد ما، التي تعكسها تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الداخلة وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الخارجة على التوالي كمتغيرة تابعة، تم تحليل الارتباط في خطوتين أولاً لجميع البيانات المتاحة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الخارجي الداخل والخارج لـ (177 دولة). ثانياً فقط للقيم الإيجابية لتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي

الوافدة (168 دولة) وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجية الخارجية على التوالي (122 دولة). أظهرت النتائج على وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين مستوى التنمية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي. حيث بينت التحليلات المقدمة أن ما بين 13 إلى 26% من تباين تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الوافدة ، و بين 14 إلى 40% من التباين تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الخارجية ، المُفسّرة بالارتباط بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد. إن هذه الدراسة تقتصر إلى العديد من المتغيرات الخارجية التي تفسر النمو وفق نموذج Slow.

في دراسة (SU، وآخرون، 2018) بعنوان محددات الاستثمار المباشر الخارجي في بلدان مجموعة VISEGRAD بعد توسيع الاتحاد الأوروبي. وفقا للإطار المنهجي الذي تم إجراؤه على نوعين من البيانات، التحليل الفردي للظاهرة الاقتصادية في كل دولة باستعمال سلاسل زمنية، ثم بيانات مقطعية لسلاسل زمنية من اجل تحليل متزامن لجميع البلدان العينة في نفس الفترة وبالنظر إلى قصر فترة التحليل اعتمدوا على طرق بايز التي تقضي على مشاكل نقص في فترات العينة. أو نهج بيانات الطويلة الذي يحل أيضًا مشكلة الفترات القصيرة. تم العثور على نتائج بينت أن الفساد كان عاملاً سلبياً أثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع البلدان. في بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ،حيث جاء كعقبة خطيرة أمام الاستثمار المباشر الخارجي منذ عام 2005 ، ولكن لم يكن هذا هو الحال بالنسبة للمجر. حتى لو كان يُنظر إلى المجر على أنها دولة ذات نفوذ كبير ، يبدو أن المستثمرين الأجانب لا يهتمون بهذه الحقيقة ويهتمون أكثر بجودة الموارد البشرية وإمكانية زيادة الصادرات. حدد نهج ARDL وجود علاقة مهمة بين الاستثمار المباشر الخارجي ، ومؤشر الفساد والقوى العاملة مع التعليم المتقدم ، ولكن تم اكتشاف هذه السببية فقط على المدى الطويل. وفقاً لسببية Granger نجح جذب تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الوافدة في إحداث تغييرات في إجمالي معدل الضريبة ، لكن القضايا المتعلقة بالفساد لم يتم تقليلها إلى مستوى مقبول للمستثمرين الأجانب في بولندا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك.

في دراسة (Kanchan و Lahiri، 2018) بعنوان علاقة تدفق الاستثمار المباشر الخارجي والتصدير والنمو الاقتصادي في الهند اعتماداً على نهج التكامل المشترك بين ARDL، حيث جاءت نتائج الدراسة لتبين أنه توجد علاقة سببية قوية من التصدير و من الاستثمار المباشر الخارجي نحو نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال فترة الدراسة و عدم وجود علاقة سببية قصيرة المدى من الاستثمار المباشر

الخارجي نحو نمو الناتج المحلي الإجمالي مع وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الثلاثة (نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وتدفق الاستثمار المباشر الخارجي والتصدير).

في دراسة (Aderemi, Olayemi, Adejumo, & Yusuff, 2019) بعنوان نهج التكامل المشترك وسببية جرنجر للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات الناشئة المختارة. الهدف من هذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في سبع دول ناشئة للفترة 1990 - 2017، أظهرت النتائج التجريبية أن الاستثمار المباشر الخارجي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي تجمعهم علاقة توازن طويلة المدى مع ردود فعل أحادية الاتجاه تمتد من الاستثمار المباشر الخارجي نحو النمو الاقتصادي.

2.دراسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في دراسة (M.Bashir, 1999) بعنوان الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توصل إلى أن الاستثمار المباشر الخارجي يؤدي إلى حد كبير إلى النمو الاقتصادي. ومع ذلك ، يختلف التأثير باختلاف المناطق وبمرور الوقت. كما أشارت النتائج إلى أن الاستثمار المحلي والانفتاح على التجارة الدولية مكملا للنمو الاقتصادي.

في دراسة (Kherfi و Soliman, 2005) بعنوان الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. استعملت الدراسة المتغيرات التالية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والاستثمار المحلي الإجمالي ، والقوى العاملة ، والاستهلاك الحكومي ، والتضخم ، والصادرات ، والديون الخارجية التي تم الحصول عليها من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي أما البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الواردة تم الحصول عليها من موقع الأونكتاد فيما تم استخدام كمؤشر لرأس المال البشري متوسط سنوات التعليم التي حققها السكان البالغون من العمر 25 عامًا وما فوق والتي تم الحصول عليها من (Barro و Lee, 2000). تشير النتائج الرئيسية لتحليلهم أن الاستثمار المباشر الخارجي له تأثير إيجابي على النمو فقط في البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي في حين أن تأثير الاستثمار المباشر الخارجي على النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي سلبي. يعتبر الترشح

للعضوية في الاتحاد الأوروبي قوة دافعة للالتزام أقوى وإصلاحات أكثر جدية ربما أدت هذه الأخيرة إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو.

في دراسة (Mahmoud، 2007) عنوانها الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: تحقق في السببية باستخدام تحليل بيانات الطويلة الغير متجانسة. تم فيها استخدام نظريات النمو الحديثة وتقنيات الاقتصاد القياسي للاختبار التجريبي للعلاقة محل الدراسة في الدول الست التي تتألف منها دول مجلس التعاون الخليجي. من الناحية النظرية تحدد نماذج النمو الداخلي الحديثة الاستثمار المباشر الخارجي كأحد محددات النمو من خلال دوره في الانتشار التكنولوجي. ومع ذلك ، فإن تجانس الاستثمار المباشر الخارجي يجعل من الممكن أن يؤثر النمو الاقتصادي على تدفق الاستثمار المباشر الخارجي. أشارت النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل البيانات الغير متجانسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار المباشر الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في هذه الدول. تدعم هذه النتيجة فرضية النمو الداخلي على الأقل بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان.

في هذه الدراسة (Yosra, Amine, & Anis, 2014) للفترة الممتدة من 1996 إلى 2012، حلل الدور الذي تلعبه تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل لـ 16 اقتصاداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باستخدام منهجية البيانات الطويلة الديناميكية و تقديرات GMM. وجدوا أدلة على أن تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي يرتبطان بشكل إيجابي ولكن مع أهمية ضعيفة. وتم الحصول على هذه النتائج بعد ضبط المتغيرات التالية: الانفتاح التجاري ، وتنمية القطاع المالي ، والاستثمار في رأس المال البشري ، وإجمالي الاستثمار المحلي ، ومعدل التضخم المحلي ، وجودة الحوكمة. دعمت النتائج هذه بعض الأفكار الحديثة التي تنص على أن مساهمة الاستثمار المباشر الخارجية في زيادة معدلات النمو على المدى الطويل في اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد على شروط التكامل (الظروف والسياسات المحلية) مثل: سوق مالي متطور ، ورأس مال بشري متطور ، وحوكمة جيدة ، فهي من بين الأمور الواجب توفرها.

بحثت دراسة (Mohamed و Sami، 2017) بعنوان " تأثير تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي ونوعية البيئة على النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا " خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012 تم معرفة تأثير تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي (FDI) ، والجودة

البيئية ، ومخزون رأس المال على النمو الاقتصادي لـ 17 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). باستخدام البيانات الثابتة و الدينامكية ، أظهرت النتائج التجريبية أن الزيادات في تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي ومخزون رأس المال تعزز عملية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من ناحية أخرى ، توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتفاعل بشكل سلبي مع التدهور البيئي. هذه الأفكار التجريبية أصبحت ذات أهمية خاصة لواقعي السياسات لأنها تساعد في بناء سياسات خارجية وبيئية سليمة للحفاظ على النمو الاقتصادي.

في دراسة بعنوان الاستثمار المباشر الخارجي والتجارة والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحليل تجريبي باستخدام نهج اختبار حدود ARDL لـ (Maha & Nahed, 2017) . تطرقت هذه المقالة لتحليل العلاقة المتبادلة بين الاستثمار المباشر الخارجي (FDI) والتجارة الدولية والنمو الاقتصادي لـ 15 دولة مختارة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1999-2012 باستخدام اختبار الانحدار الذاتي الموزع كمنهج لفحص الاندماج المشترك و ناقلات نموذج تصحيح الخطأ. أظهرت النتائج التي توصلنا إليها أن هناك علاقة أحادية الاتجاه طويلة المدى تمتد من الاستثمار المباشر الخارجي إلى النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما وجدنا أن الاستثمار المباشر الخارجي يمكن أن يولد آثارًا خارجية إيجابية غير مباشرة للبلدان المذكورة. وقد تأكد هذا الاعتقاد أيضا بالنسبة للبلدان المضيفة. ويمكن مقارنة النتائج التي تم الحصول عليها من هذه البلدان بنتائج البلدان النامية الأخرى التي تعتبر من ذوي الخبرة في جذب الاستثمار المباشر الخارجي وتحرير التجارة.

في دراسة (Hussain و Raed، 2017) بعنوان استكشاف المرونة على المدى الطويل والقصير بين تدفق الاستثمار المباشر الخارجي ومحدداته في الأردن. بحثت هذه الدراسة في المرونة على المدى الطويل والقصير بين تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي (Greenfield)، والنواتج المحلي الإجمالي ، واستهلاك الطاقة ، والانفتاح الاقتصادي ، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي ، والعمالة والتنمية المالية في الأردن. تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة 1979-2012 واختبار ارتباط ARDL. أظهرت النتائج على وجود مرونة طويلة المدى وقصيرة المدى بين الاستثمار المباشر الخارجي ، والنواتج المحلي الإجمالي ، و الانفتاح الاقتصادي ، ومؤشرات التنمية المالية ، و المعروض من النقود وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك ، أن المفوضية الأوروبية والقوى العاملة لا تستجيب بشكل كبير لتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي في الأردن. لذلك ، أظهرت نتائج اختبار وظيفة

الاستجابة النبضية أن المعروض النقدي هو المتغير الرئيسي الوحيد الذي يؤثر على تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي من بين جميع المحددات الأخرى.

في دراسة (Saif Eddine & BARDI, 2018) بعنوان التنمية المالية والاستثمار المباشر الخارجي في تونس خلصت النتائج إلى وجود علاقة تربيعية بين تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الوافدة ومؤشر يقيس تعميق التنمية المالية (علاقة غير خطية). أظهرت النتائج المتحصل عليها أن دخول تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الوافدة يعتمد إلى حد كبير على جودة البيئة الاقتصادية (زيادة الاستثمار المحلي) ومستوى الابتكار (زيادة البحث والتطوير). ثانياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصناعي. أما فيما يتعلق بتأثير التطور المالي ، وجدا نتائج ذات دلالة إحصائية و علاقة غير خطية من ناحية أخرى كما استنتجا أن زيادة الاستثمار المحلي تساعد في جني فوائد قطاع مالي متطور بشكل أفضل.

في دراسة (Belloumi و Alshehry، 2018) مفادها آثار الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. بحثت الدراسة في الروابط السببية بين استثمار رأس المال المحلي والاستثمار المباشر الخارجي (FDI) والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2015 وباستخدام اختبار حدود التأخر الموزع الذاتي (ARDL) لنهج التكامل المشترك، المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل (FMOLS) ، والمربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS) ، والانحدار المشترك المتعارف عليه (CCR) للتحقق من متانة تقديرات المدى الطويل لـ ARDL. أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه سلبية على المدى الطويل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والاستثمار المباشر الخارجي، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه سلبية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي واستثمار رأس المال المحلي ، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار المباشر الخارجي والاستثمار المحلي لرأس المال. في حين أثر الاستثمار المباشر الخارجي سلباً على الاستثمار الرأسمالي المحلي على المدى القصير، بينما أثر الاستثمار الرأسمالي المحلي سلباً على الاستثمار المباشر الخارجي على المدى الطويل. وأثرت كل من التنمية المالية والانفتاح التجاري بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي واستثمارات رأس المال المحلي على المدى الطويل. اعتبرت النتائج مهمة لصانعي السياسة السعوديين لاتخاذ سياسات فعالة يمكن أن تعزز وتقود الاستثمارات المحلية والأجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.

في دراسة بعنوان " السياسات والمتغيرات التي تؤثر على الاستثمار المباشر الخارجي: تحليل بيانات الطويلة لبلدان شمال أفريقيا " لـ (Ahmed و Mehdi، 2020) بحثت في أهم المتغيرات والسياسات التي تؤثر على تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي وتقيم فعالية هذه السياسات في جذب تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الوافدة إلى خمسة بلدان من شمال إفريقيا ، وهي الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس. باستخدام مجموعة بيانات إطارها الزمني يمتد من 1996 إلى 2013 ، معتمدين على ثلاثة أنواع من المتغيرات المتعلقة بالاستثمار المباشر الخارجي التي قد تؤثر على جاذبية البلد المضيف متمثلتا في المتغيرات الاقتصادية (حجم السوق، تحرير التجارة، الموارد الطبيعية، تطوير البنية التحتية، استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت) والمتغيرات المؤسسية (متغيرات عدم الاستقرار السياسي) والمتغيرات السياسية (سياسات الاستثمار المباشر الخارجي، سياسات الاستثمار المحلي). كما قاما بالتحقيق في تأثير نوعين من سياسات الاستثمار على الاستثمار المباشر الخارجي: سياسات الاستثمار المباشر الخارجي المحلية وسياسات الاستثمار المباشر الخارجي الدولي. وأشارت النتائج إلى أن سياسات تحرير التجارة والاندماج في الأعمال التجارية العالمية لها علاقة إيجابية وهامة بنمو تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي. بالإضافة إلى ذلك زيادة الاستثمار المحلي في البلدان المضيفة يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكذلك اعتماد سياسات استثمارية أكثر كفاءة (سياسات حرية الاستثمار) لها تأثير إيجابي على نمو تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي في هذه البلدان.

المطلب الثاني :الحوكمة و النمو الاقتصادي

1.دراسات مختلفة من دول العالم

في دراسة بعنوان الاقتصاد السياسي للنمو: مسح نقدي للأدب الحديث (Alesina & Perotti, 1994) استعرضت المقالة الأدبيات الحديثة حول الاقتصاد السياسي للنمو ، مع التركيز على البحث الذي تم تطويره عند تقاطع أدبيات النمو الداخلي والاقتصاد السياسي الجديد. كشف العلاقة بين أربعة متغيرات رئيسية النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال ، وعدم الاستقرار السياسي ، والحرية السياسية والمؤسسات الديمقراطية ، وعدم المساواة في الدخل.

في دراسة (BARRO, 1996) بعنوان الديمقراطية والنمو لمجموعة من الدول حوالي 100 على فترة زمنية امتدت من عام 1960 إلى عام 1990. تضمنت التفاعل بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وتأثير الحرية السياسية على النمو ومستوى المعيشة وتوسع الديمقراطية. فيما يتعلق بالنمو، أبرز التحليل عبر البلدان تأثيرات إيجابية من الحفاظ على سيادة القانون، والأسواق الحرة، والاستهلاك الحكومي القليل، ورأس المال البشري المرتفع. فبمجرد ثبات هذه الأنواع من المتغيرات والمستوى الأولي للنتائج المحلي الإجمالي، يصبح التأثير الإجمالي للديمقراطية على النمو سلبياً. فبين أن هناك بعض الدلائل على وجود علاقة غير خطية يعزز فيها المزيد من الديمقراطية على النمو عند مستويات منخفضة من الحرية السياسية ولكنه يحد من النمو عندما يكون قد تم تحقيق مستوى معتدل من الحرية السياسية بالفعل.

يمكن أن تتسبب إحدى الدراسات الرئيسية في هذا المجال إلى (Rivera-Batiz, 2001). حيث طور نموذج توازن عام نظري يوضح فيه كيف يمكن للتحرير المالي ، في ظل ظروف معينة ، أن يحفز هروب رأس المال. ولهذه الغاية ، يفترض أن الفساد بمثابة ضريبة على الشركات التي تبتكر وتنتج سلعا جديدة في الاقتصاد. عندما يكون مستوى الفساد عالياً بما فيه الكفاية ، فإن إزالة الحواجز أمام المعاملات المالية الدولية يؤدي إلى هروب رأس المال وانخفاض في النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى ، عندما يكون مستوى الفساد منخفضاً بدرجة كافية ، فإن التحرير المالي سوف يجذب رأس المال من الاقتصاد ، وبالتالي يعزز التغيير التكنولوجي والتنمية الاقتصادية.

فيما (Kaufmann و Kraay, 2002) بين أن الحوكمة مهمة بشكل كبير للنمو على المدى الطويل. ويشير إلى أن التحسينات في الحوكمة لن تحدث تلقائياً مع تطور عملية التنمية. فعلى المستوى العام،

سلطت هذه الدراسات الاستقصائية الضوء على مجموعة متنوعة من عوامل الفساد وحددت المؤسسات التي تعاني من سوء الإدارة والتي ينتشر فيها الفساد بشكل خاص. فإن استراتيجيات تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد يجب أن تعالج في إطار آليات المساءلة و الصوت، والتنافس السياسي، وإصلاحات الشفافية (بما في ذلك حرية وسائل الإعلام، والإفصاح عن الأصوات من قبل البرلمانين، التصريح عن الأصول من قبل السياسيين، والمراقبة المنتظمة من خلال الاستطلاعات و التقارير). وهذا يستدعي التحرك نحو أساليب العمل الجماعي، و ليس فقط الوكالات المختارة في السلطة التنفيذية، إنما الإصلاحيين في جميع الاتجاهات بما في ذلك البرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

في دراسة (Acemoglu، Johnson، Robinson، و Thaicharoen، 2002) بينوا أن البلدان التي اتبعت سياسات اقتصادية كلية مشوهة، بما في ذلك التضخم المرتفع والعجز الكبير في الميزانية وأسعار الصرف غير المتوازنة، قد عانت من تقلبات الاقتصاد الكلي بشكل أكبر ونمت بشكل أبطأ خلال فترة ما بعد الحرب. و كان السؤال المطروح في هذه المرحلة هو هل هذا التأثير السببي لسياسات الاقتصاد الكلي تعكس على هذه النتائج الاقتصادية؟ و كان لأحد الأسباب للشك في أن الإجابة قد تكون لا، و أن البلدان التي تتبع سياسات اقتصادية كلية سيئة لديها أيضًا مؤسسات ضعيفة ، بما في ذلك المؤسسات السياسية التي لا تقيد السياسيين والنخب السياسية ، والتطبيق غير الفعال لحقوق الملكية للمستثمرين ، وانتشار الفساد، ودرجة عالية لعدم الاستقرار السياسي. اسفرت هذه الدراسة على أن البلدان التي ورثت مؤسسات استخراجية من ماضيها الاستعماري كانت أكثر عرضة لتجربة تقلبات عالية وأزمات اقتصادية خلال فترة ما بعد الحرب. وبشكل أكثر تحديد المجتمعات التي واجه فيها المستعمرون الأوروبيون معدلات وفيات عالية منذ أكثر من 100 عام هي أكثر تقلبًا و عرضة للأزمات. فسرو هذه العلاقة على أنها ناتجة عن التأثير السببي للمؤسسات على النتائج الاقتصادية و بدى لهم أن سياسات الاقتصاد الكلي ليس لها سوى تأثير ضئيل على التقلبات والأزمات، وأشاروا إلى أن سياسات الاقتصاد الكلي المشوهة من المرجح أن تكون أعراضًا لمشاكل مؤسسية كامنة وليست الأسباب الرئيسية للتقلبات الاقتصادية، وأن تأثير الاختلافات المؤسسية على التقلبات لا يبدو أن تتوسطها في المقام الأول أي من متغيرات الاقتصاد الكلي القياسي. وبدلاً من ذلك، بدى لهم أن المؤسسات الضعيفة تسبب التقلبات من خلال عدد من قنوات الاقتصاد الجزئي ، فضلاً عن الاقتصاد الكلي.

في دراسة بعنوان النمو والحوكمة: النماذج والمقاييس والآليات لـ (Marcus و Andrew، 2007)، تطرقا إلى دراسة العلاقة من خلال طرح سؤالين: ما مدى الثقة في التدابير عبر المقاطع الوطنية للحكم الرشيد؟ ثم ما مدى صلابة الأسس التجريبية للعلاقة السببية بين النمو والحوكمة؟ و أشارت النتائج إلى أن المقاييس السائدة للحوكمة تنطوي على مشاكل ، وتعاني من التحيزات الإدراكية ، والاختيار المعاكس في أخذ العينات ، والخلط المفاهيمي مع خيارات السياسة الاقتصادية. أشارت الأدلة إلى أن هناك أسبابا أكثر بكثير للاعتقاد بأن النمو والتنمية يحفزان التحسينات في الحوكمة أكثر من العكس. احتمال أن يكون الارتباط المقطعي المعلن على نطاق واسع بين النمو و الحوكمة نتيجة زائفة إلى حد كبير ناتجة عن عوامل أساسية تعزز بشكل مستقل بناء الدولة والتنمية الاقتصادية. إن الآثار المترتبة على السياسات، حيث بدأت المنظمات الدولية والحكومات في ربط المساعدة الإنمائية بمقاييس إشكالية للأداء الإداري.

في دراسة (Thomas, 2010) بعنوان ماذا تقيس مؤشرات الحكم العالمية؟ حيث بين الباحث فيما كان تركيز الباحثين والمانحين عن كذب على أهمية "الحكم الرشيد" كعامل محدد للتنمية وكهدف إنمائي في حد ذاته. أدى هذا التركيز على الحوكمة إلى خلق طلب على مؤشرات لقياس جودة الحوكمة لكل من البحث واستهداف المساعدات. مؤشرات الحوكمة العالمية، التي تصنف البلدان في ستة جوانب من "الحكم الرشيد" هي مؤشرات مجمعة من الجيل الأول يعتمد عليها كل من الباحثين وصناع السياسات. تناولت هذه الدراسة "صلاحية البناء" لهذه المؤشرات ما إذا كانت تقيس الهدف المنشود قياسه. ثم خلصت إلى أنه في حين أن هناك أسئلة معقولة حول صحة بناء المؤشرات، لم يتم تقديم أي دليل على هذه الصحة. علاوة على ذلك بالنظر إلى المنهجية المستخدمة ، من غير المحتمل أن يكون هناك دليل على صحة البناء. حتى الآن ، تقف المؤشرات كفرضية متقنة غير مختبرة حول طبيعة الحوكمة. و اعتبر الاعتماد عليها لأي غرض هو سابق لأوانه.

حاول (Chen & Quang, 2014) في دراستهم تحديد الظروف التي يؤدي فيها التكامل المالي إلى زيادة النمو في 90 دولة خلال الفترة 1984-2007. باستخدام نموذج PTR (انحدار عتبة اللوحة) الموسع من خلال منهجية (Caner and Hansen 2004) من أجل مراعاة التجانس الداخلي للعوامل الانحدارية ، وجدوا أن البلدان التي تستفيد من تداعيات التكامل المالي استيفاء شروط معينة من حيث عتبة التنمية الاقتصادية والمالية و الاعانات المالية والمؤسساتية. وتحقيقا لهذه الغاية ، فإنهم يشيرون إلى أن الاستثمار المباشر الخارجي واستثمارات المحفظة من المرجح أن يكون لها أكبر أثر إيجابي على

النمو الاقتصادي عندما يكون للبلد مؤسسات جيدة. وبالتالي فإن عتبة 25.9 من مؤشر جودة المؤسسات (تتراوح من 0 إلى 42) مطلوبة للتكامل المالي ليكون له تأثير إيجابي وهام على النمو.

استخدم (Karadam & Öcal, 2014) نماذج PSTR (نموذج الانتقال السلس للوحة) لفحص العلاقة بين التكامل المالي والنمو لمجموعة كبيرة من البلدان تتكون من ثلاث مجموعات فرعية بما في ذلك 21 دولة صناعية و 21 دولة ناشئة. و 40 دولة نامية خلال الفترة من 1970 إلى 2010. وجد المؤلفون نتائج مختلطة وأكدوا أن هذه النتائج المختلطة ترجع إلى وجود تأثيرات حدية على عدد معين من المتغيرات بما في ذلك جودة المؤسسات. تظهر دراستهم أنه في البلدان الناشئة و جودة المؤسسات أقل من العتبة فإن التكامل المالي يؤثر سلباً على النمو وعندما تتجاوز جودة المؤسسات العتبة المقدرة ، تنخفض الآثار السلبية وتصبح إيجابية. كما اظهرت الدراسة أن جودة المؤسسات في البلدان الصناعية ليست عاملاً محدداً لتأثير التكامل المالي على النمو لأن هذه الدول تتمتع بمستوى عالٍ من الجودة المؤسسية. من ناحية أخرى ، تشير النتائج إلى أن الآثار في البلدان النامية غير متكافئة وغير مهمة لأن لديها مستويات منخفضة للغاية من الجودة المؤسسية.

أما (Sridevi و Denise, 2015) خست دراسته دول جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ وبناءً على 29 دراسة مع 554 تقديرًا من 1980-2012، أظهرت النتائج التجريبية أن الفساد مرتبط بشكل كبير وسلبي بالنمو، فإن فعالية الحكومة و التنظيم مترابطين بشكل إيجابي وهام، أما الاستقرار السياسي والقانون ليس لهما أي تأثير مهم على النمو الاقتصادي. فيما استنتجا أن الأدبيات البحثية التجريبية حول الحوكمة والنمو قد فشلت في تقديم دليل على التأثير الحقيقي للصوت والمساءلة على النمو. و على العموم بين أن الحوكمة الشاملة مهمة للنمو. نتائجهم كان لها آثار سياسية مهمة.

تلقي دراسة (Kokeb, 2017) الضوء على تأثير المتغيرات المؤسسية على النمو الاقتصادي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. إذ يحلل بشكل تجريبي تأثير الجودة المؤسسية التي تقترن بمكافحة الفساد ، وفعالية الحكومة ، وحماية مؤشر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء خلال فترة 1996-2012. تتكون العينة من 21 دولة أفريقية جنوب الصحراء و باعتمد منهجية مقدر GMM الأول الذي اقترحه Arellano and Bond (277-297 : (2) Rev Econ Stud 58, 1991) لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية ، والتي تعتبر قوية للعناية بالتأثيرات الثابتة الفردية ، والتغاير ، والتلقائية في الارتباط الموجود بين المتغيرات الداخلية المبطنى و الأخطاء. أشارت النتائج إلى

أن تحسين الجودة المؤسسية ، وتحديدًا حماية حقوق الملكية في المتوسط كان له مساهمة إيجابية في نمو نصيب الفرد من الناتج في البلدان التي شملتها العينة على الرغم من أن تأثيره كان ضئيلاً. ومع ذلك كان للمتغيرات المؤسسية مثل مكافحة الفساد وفعالية الحكومة تأثيراً إيجابياً على النمو على الرغم من أنها كانت غير ذات دلالة إحصائية.

في دراسة لـ (Kouakou, 2018) بعنوان التكامل المالي الدولي والنمو الاقتصادي لبلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: دور الحوكمة. هدفها تحليل تأثير التكامل المالي الدولي على النمو ومعرفة كيف تؤثر الحوكمة على هذا التأثير في عينة من 13 دولة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال الفترة 1975 إلى 2014. استخدم فيها إجمالي رصيد الأصول والخصوم الخارجية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير للتكامل المالي، و طريقة Pooled Mean Group فأظهر قياس Lane و Milesi-Ferretti يوجد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. ومع ذلك ، عندما يتم الفصل بين مكونات هذا المقياس ، يتبين أن مخزونه من مكون الدين يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي فيما يؤثر مخزونه من مكون الاستثمار المباشر الخارجي إيجاباً على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك ، توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة في هذه المجموعة الاقتصادية المتمثلة في الديمقراطية الانتخابية تزيد من سوء تأثير رصيد الدين على النمو ، بينما في حالة رصيد الاستثمار المباشر الخارجي فإنها تعزز هذا التأثير على النمو.

حللت دراسة (ETSIBA, NDOMBI, & BOZONGO, 2018) البيانات المتعلقة بستة (06) بلدان في منطقة المجموعة الاقتصادية و النقدية لوسط أفريقيا CEMAC ، البيانات تغطي الفترة 1996-2016 ، و اعتماداً على نموذج التأثيرات الثابتة تمت دراسة آثار الحوكمة المؤسسية على النمو الاقتصادي في هذه المنطقة. و اتضح أن الحوكمة المؤسسية (التي يفهمها حكم القانون) تمارس تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي في المنطقة، بالإضافة إلى هذه النتيجة الرئيسية وضح هذا العمل أيضاً أن رأس المال البشري يعمل بشكل إيجابي على النمو وأن الاستثمار في منطقة يجعل النمو غير منتظم من خلال آلية التسريع.

كان الهدف من مقالة (Amadou, 2018) هو إظهار أن الجودة الجيدة لإدارة المؤسسات من المرجح أن تقلل التأثير السلبي لتقلبات التضخم على جاذبية الاستثمار المباشر الخارجي في 34 دولة أفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة 1996-2014. لتحديد هذه النتيجة اعتمدا على النهج الذي اقترحه

(2013 Okada). باستخدام تقنية Difference GMM أدت تقديرات العلاقة التي تحدد الاستثمار المباشر الخارجي وفقاً لمحدداته الرئيسية في بيانات سلاسل زمنية مقطعية ديناميكية إلى نتيجتين رئيسيتين. أولها يؤثر تقلب التضخم سلباً على جاذبية الاستثمار المباشر الخارجي الوافد. ثانياً يساعد تحسين جودة حوكمة المؤسسات في تقليل هذا التأثير السلبي. فيما يتعلق بتداعيات السياسة الاقتصادية تحت النتائج السلطات السياسية الأفريقية على تحسين جودة إدارة مؤسساتها بقوة لزيادة جذب الاستثمار المباشر الخارجي.

في مقالة (MOHAMMED، 2019) تم دراسة الصلة التي قد توجد بين الحوكمة والنمو الاقتصادي. باستخدام السلاسل الزمنية و نماذج تصحيح متجه الخطأ (MVCE). المنهجية المعتمدة هي مقارنة من ثلاث خطوات. الأولى هي التحقق من الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبارات جذر الوحدة Dickey-Fuller و Phillips-Perron. أما الخطوة الثانية استخدم فيها نظرية التكامل المشترك من خلال تبني نهج Johansen متعدد المتغيرات بناءً على أقصى احتمال. أخيراً تم إجراء اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي والحوكمة. أظهرت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والحوكمة. كما كشف اختبار سببية Granger عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الحوكمة والنمو الاقتصادي.

في دراسة (Lino و Melchior، 2019) بعنوان النمو الاقتصادي ومفهوم تضائل تأثير الحوكمة الهامشية، تم فحص معادل النمو لشريحة عرضية من 164 دولة استخدم فيها البيانات السنوية التي تغطي فترة 17 عاماً (2000 - 2016) وتم تقليل الاضطرابات قصيرة الأجل عن طريق حساب متوسط البيانات على مدى خمس سنوات من أجل تلطيف التأثيرات الدورية كما تم استخدام انحدار التأثيرات الثابتة لمقاطع السلاسل الزمنية ، و استعملت المتغيرات التالية في الدراسة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و النسبة المئوية السنوية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، مؤشر الحوكمة تم قياسه بواسطة نقاط سيادة القانون لمؤشرات الحوكمة العالمية و النسبة المئوية للتغيرات السنوية في مؤشر سيادة القانون، نسبة تكوين رأس المال (التغير في مخزون رأس المال) إلى الناتج المحلي الإجمالي، نمو السكان في سن العمل (15-64 سنة) و هو بديل لحجم القوى العاملة ، متوسط سنوات الدراسة الذي يمثل رأس المال البشري و متغير الانفتاح التجاري، نتائج الدراسة بينت وجود ارتباطات بسيطة و إيجابية بين مؤشر الحوكمة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يشير هذا

الارتباط البسيط الذي يُقاس بالمستويات إلى أن البلدان الأبطأ نموًا تميل بالفعل إلى الحصول على أعلى درجات الحوكمة. ومع ذلك ، لا ينبغي تفسير هذا على أنه يعني أن الحكم الرشيد يضر بالنمو. في هذه الدراسة نوقشت التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي يجب مقارنتها بالتغيرات في الحوكمة ، وليس بمستوياتها. توضح النتائج أن درجات الحوكمة مرتبطة بشكل إيجابي بمستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يشير إلى أن الحوكمة الرشيدة مرتبطة بالازدهار الاقتصادي ، بالنظر إلى أن ذلك ينعكس في دخل الفرد. هذا الاستنتاج ، غالبًا ما يوجد في الأدبيات ويدعم التفكير البديهي ، بالنظر إلى أن الحوكمة الرشيدة من المحتمل أن تعني إدارة سريعة الاستجابة ، وإعدادات مؤسسية أفضل ، واستخدام أكثر كفاءة للموارد. أما بالنسبة للحكم الرشيد والنمو الاقتصادي حاولت هذه الدراسة شرح التناقض الظاهر من خلال ربط تحسينات الحوكمة بالنمو ، بحجة أن الدولة التي لديها معايير حوكمة عالية قد تجد صعوبة أكبر في تحسين حكمها مقارنة بدولة لا تتمتع بحكم جيد ولديها مجال كبير للتحسين في ذلك. وبالتالي ، من المرجح أن يكون لجهود الحوكمة تأثير أعلى في الدولة ذات المستوى المنخفض من الحوكمة عند مقارنتها بالبلدان ذات الحكم الجيد. فقد تم تسمية هذا "تناقص تأثير الحوكمة الهامشية". وبالتالي لا ينبغي تفسير نتيجة الارتباط السلبي أو غير ذي الدلالة الإحصائية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والحوكمة على أنه مؤشر على أن الحوكمة الرشيدة غير مرغوب فيها للنمو ، وبالتالي لا ينبغي متابعتها. على العكس من ذلك ، يمكن اعتبار حقيقة أن الحكم الرشيد والازدهار الاقتصادي مترابطان ، حيث تميل أفضل البلدان حكمًا إلى التمتع بأعلى مستوى من المعيشة ، كعلامة على أن البلدان الخاضعة للحكم الجيد تجني فوائد في شكل دخل مرتفع للفرد. إن النتائج المثيرة للاهتمام التي تمخضت عن هذه الدراسة ، هي أن التحسينات (مقابل المستويات) في الحوكمة السياسية لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي.

في دراسة (Patel، Singh، Chand، و Devendra، 2020) بعنوان أداء الصادرات والحوكمة والنمو الاقتصادي دليل من فيجي اقتصاد صغير وضعيف. استثمر في العلاقة الثلاثية بين التصدير والحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي. حيث تم تضمين المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات السياسية والاقتصادية إلى جانب متغيرات التحكم الأخرى في النموذج التجريبي. حددت النتائج أن قوى النمو التقليدية مهمة ، لكن الإدارة الجيدة وأداء الصادرات يعملان بشكل مشترك لتعزيز النمو الاقتصادي بفيجي. أكدت النتائج أن الصادرات والحوكمة يتعاونان وبالتالي فإن الطريقة التي تدار بها هذه الديناميكيات لها آثار مهمة على

أداء الصادرات في فيجي والنمو الاقتصادي. إلى جانب ذلك، يعتبر رأس المال المادي والبشري، والاستثمار المباشر الخارجي، والاستثمار الخاص، وبيئة السياسات مصادر هام للنمو. الدرس المستفاد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأخرى هو أن الحوكمة الرشيدة ضرورية للاستفادة من سياسات النمو القائمة على التجارة. كما ينبغي إعطاء دور للحوكمة في تخصيص الموارد والاستثمار في البنية التحتية والحماية الاجتماعية وحماية البيئة.

2.دراسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في دراسة (Samimi و Faezeh، 2010) بعنوان الحوكمة و الاستثمار المباشر الخارجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و باستخدام بيانات إجمالية سنوية لـ 16 دولة من منطقة (MENA) للفترة 2002-2007 تم تحديد تأثير جودة المؤسسات أو ما يسمى بالحكم الرشيد على الاستثمار المباشر الخارجي. لقد استخدمنا ثلاثة مؤشرات للحوكمة وهي الاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد وسيادة القانون وأفضت نتائج الانحدار للبيانات المشكلة من المقاطع و السلاسل الزمنية إلى وجود تأثير إيجابي لمتغيرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي في هذه الدول.

إن دراسة (سردوك و عدوكة، 2013) أبرزت دور الحوكمة في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حجم تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي في اقتصاديات المغرب العربي باستعمال بيانات البنال للفترة من 1996 إلى 2016 . من خلال دراسة قياسية و بالاعتماد على النموذج الانحدار التجميعي و استخدام متغيرة صافي تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي كمتغيرة تابعة و تكوين رأس المال الثابت الإجمالي و الانفتاح التجاري و رأس المال البشري و التضخم و مؤشرات الحوكمة المتمثلة في الاستقرار السياسي فعالية الحوكمة و سيادة القانون، أظهرت النتائج أن المحددات الاقتصادية التقليدية هي أكثر أهمية من المحددات المؤسسية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء ذلك اتضح لهم أن متغير سيادة القانون له اثر موجب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر وذو دلالة إحصائية.

في دراسة (خضيرات و الشدوح، 2015) هدفت إلى التعرف على واقع مؤشرات الحاكمية الرشيدة في الدول العربية مستنديين في ذلك على فرضية أن الاستثمار المباشر الخارجي كعامل تابع يزيد كلما زادت مؤشرات الحاكمية الرشيدة كعامل مستقل. وقد اظهرت التحليل أن العلاقة ما بين مؤشر الاستثمار المباشر الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات الحاكمية الرشيدة هي علاقة طردية موجبة اي ان

الدول التي ترتبها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتفعاً، يعد ترتيبها في مؤشرات الحاكمية الرشيدة مرتفعاً. كما اظهر التحليل أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر الاستثمار المباشر الخارجي ومؤشرات الحاكمية الآتية: (حق التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، مدركات الفساد) فيما لا توجد علاقة ذات دلالة مع المؤشرات التالية (فاعلية الحكومة، وعبء التنظيم والضبط)، بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية العربية وغلبة الطابع البيروقراطي عليها.

أما دراسة (شقيب و عدلي، 2016) حاولت معرفة أثر نوعية الحوكمة على النمو الاقتصادي أو اختبار العلاقة بينهما، معتمدين في ذلك على المتغير الداخلي و المتمثل في الناتج الفردي الداخلي الخام الحقيقي و المتغيرات المستقلة متمثلة في مخزون رأس المال الثابت، اليد العاملة و مؤشر تجميعي للحوكمة تم بناءه عن طريق تحليل المركبات الأساسية (APC) لمؤشرات الحوكمة الستة الموضوعة من قبل البنك العالمي و باستخدام تقنيات التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تمت الدراسة للفترة الممتدة من 1996 إلى 2013 بالنسبة للجزائر، حيث أثبتت النتائج على جود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من المؤشر التجميعي للحوكمة الذي تم بناؤه والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الفردي (إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جداً) فقيمة المرونة طويلة الأجل 0.003، كما بين اختبار Grainger للسببية على وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد، من الحوكمة الجيدة نحو النمو الاقتصادي و ليس العكس.

تطرقت دراسة (Ahmed و Tarek، 2016) إلى العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي و الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2014. باستعمال سبعة متغيرات ذات دلالة إحصائية ، وهي الناتج المحلي الإجمالي (متغير المخاطر الاقتصادية) ، وميزان الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (متغير المخاطر الاقتصادية) ، ومعدل الاستثمار المحلي (متغير المخاطر الاقتصادية) ، والخارجي. الدين (متغير المخاطر المالية) ، وخدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات (متغير المخاطر المالية) ، وعمل الدولة (الحوكمة المتغيرة) والفساد (متغير الحوكمة). أظهرت النتائج التقدير وباستخدام نموذج التأثيرات العشوائية. أن جودة المؤسسات لعبت دوراً حاسماً في دخول الاستثمار المباشر الخارجي في المنطقة. ضمن هذا الإطار ، هناك أربعة متغيرات للحكم، حرية التعبير والمسؤولية ، وعمل الدولة ، ونوعية التنظيم وسيادة القانون. ترتبط هذه المتغيرات الأربعة للحوكمة ارتباطاً إيجابياً بدخول الاستثمار المباشر الخارجي. علاوة على ذلك ، بحثت الدراسة في تأثير متغيرات الاقتصاد

الكلي على تدفق الاستثمار المباشر الخارجي. فوجد أن متغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات الاستثمار المحلي ودرجة الانفتاح لها تأثير إيجابي كبير لدخول الاستثمار المباشر الخارجي.

تحلل دراسة (Anwar، 2017) تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي مثل متغيرات بيئة الأعمال على تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الوافدة في بلدان مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بينت الدراسة، بعد تصنيف هذه البلدان إلى مجموعتين، دول جمهورية وملكية من أجل دراسة أي الدول أفضل و التي يلعب فيها مؤشر الاستقرار السياسي دوراً معتدلاً بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات بيئة الأعمال والاستثمار المباشر الخارجي. تطرح الدراسة تياراً جديداً من البحث نحو التحقيق من تأثير الاستقرار السياسي كمتغير معتدل من خلال إدراك أهمية الاستقرار السياسي كمتغير حاسم في مسار الاستثمار الأجنبي. استخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية للفترة 2000 إلى 2016. استخدمت هذه الدراسة تطبيق تقدير المربعات الصغرى المعممة (GLS) للبيانات وباستخدام حزم البرامج الإحصائية STATA. انتهت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثيراً قوياً للاستقرار السياسي كمتغير معتدل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات بيئة الأعمال والاستثمار المباشر الخارجي في البلدان الجمهورية ؛ على عكس دول الملكية.

في دراسة (صاحب و شقيب، 2020) هدفت إلى قياس أثر الحوكمة على الاستثمار المباشر الخارجي في دول شمال إفريقيا للفترة 1996-2016 باستخدام نموذج (Panel ARDL) و بيانات الاستثمار المباشر الخارجي المتمثلة في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مؤشرات الست للحوكمة الموضوعة من قبل البنك العالمي، أظهرت النتائج أن جميع تأثيرات مؤشرات الحوكمة غير معنوية في الأجل القصيرة، أي أن الحوكمة لا تساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي في المدى القصير، عكس المدى الطويل فإن تأثيراتها ذات دلالة إحصائية. حيث جاء كل من مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر السيطرة على الفساد ومؤشر المشاركة والمساءلة بإشارة سالبة أي هناك علاقة عكسية بين هذه المؤشرات والاستثمار المباشر الخارجي وهذا راجع لعدة أسباب منها الوضع السياسي والأمني في المنطقة خلال فترة الدراسة في حين مؤشر سيادة القانون ومؤشر جودة التشريعات وتطبيقها جاء بإشارة موجبة كما هو متوقع. ومنه يمكن القول إن هناك محددات أخرى غري مدرجة في الدراسة أكثر أهمية في تفسير حركة الاستثمار المباشر الخارجي في دول شمال إفريقيا من الحوكمة.

دراسة (صغيري، 2020) هدفت إلى معرفة تأثير الفساد و مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في 13 دولة عربية باستخدام نماذج بانل الساكن للفترة 1996-2017 معتمدا على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغيرة تابعة و المتغيرات المستقلة متمثلة في مؤشر الفساد ومؤشر التعليم و مؤشر فعالية الحوكمة و مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف و باعتبار أن نموذج التأثيرات الثابتة كان هو المناسب في هذه الدراسة ، فقد جاءت النتائج لتبين أن لمؤشر الفساد أثر معنوي و سلبي في حين أن مؤشرات الحوكمة لم تظهر أي معنوية.

هدفت دراسة (ضويفي و عبد الصمد، 2020) إلى تحليل العلاقة السببية بين الاستثمار المباشر الخارجي و الحوكمة في القطاع العام من خلال استخدام البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2005-2018 ، وباستخدام تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) و تحليل السببية ودوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة المتمثلة في صافي تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي و مؤشرات الحوكمة الستة المقدمة من طرف البنك الدولي. خلصت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الحوكمة في القطاع العام و الاستثمار المباشر الخارجي، وبين اختبار السببية (Granger) على وجود علاقة سببية من الحوكمة في القطاع العام نحو الاستثمار المباشر الخارجي ، كما بينت الدراسة الدينامكية لنموذج (VAR) أن دوال الاستجابة الدفعية لها آثار إيجابية على طول فترة الاستجابة ، أما فيما تعلق بنسب تحليل التباين كانت ضعيفة و متدنية في المدى القصير و المتوسط، لكن التحسن المستمر في فترة الاستجابة يشير إلى أثر الحوكمة في القطاع العام على الاستثمار المباشر الخارجي في المدى الطويل، كما أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الحوكمة في القطاع العام و الاستثمار المباشر الخارجي.

(لهاشمي و غريسي، 2019) في دراسة لأثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي مستعملين في ذلك المتغير التابع والمتمثلة في النمو الاقتصادي والمعرب عنها بواسطة الناتج الإجمالي الخام و المتغيرات المستقلة المتمثلة في متغيرات الحوكمة الستة المقدمة من قبل البنك العالمي و باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة في مجملها لها تأثيري على معدل نمو الناتج الداخلي الخام في تركيا، و بينت الدراسة أن كل من دور القانون ومصادقيته ومؤشر التصويت والمساءلة (الديمقراطية) ومؤشر الفساد إلى جانب مؤشر فعالية الحكومة يساهمان إيجابيا في زيادة معدل النمو

الاقتصادي في تركيا، بينما مؤشر الاستقرار السياسي ونوعية الإجراءات والتنظيمات (البيروقراطية) يؤثران سلباً على معدل نمو الناتج الداخلي الخام في دولة تركيا.

المطلب الثالث: الحوكمة، الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي

1. الدراسات الواردة في العلاقة بين الحوكمة، الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي.

قدم (Sridevi، 2014) أطروحة بعنوان الحوكمة الاقتصادية والاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في منطقة جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ: أدلة من مراجعات الأدبيات المنهجية والتحليل الشامل، حيث أصفرت دراسته و باستخدام مراجعة منهجية للأدبيات وتحليل الانحدار التلوي. بناءً على تقديرات 771 من 48 دراسة تجريبية إلى أنه باستثناء الفساد ، فإن جميع تدابير الحوكمة لها تأثير مهم على الاستثمار المباشر الخارجي. بينما يرتبط الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة والتنظيم من ناحية بشكل إيجابي بالاستثمار المباشر الخارجي ، من ناحية أخرى ، ترتبط سيادة القانون ارتباطاً سلبياً بالاستثمار المباشر الخارجي. كما هو متوقع ، فإن الحوكمة الكلية لها تأثير إيجابي على الاستثمار المباشر الخارجي. فيما أشارت نتائج تحليل الانحدار التلوي الثاني المطبق على 633 تقديرًا من 37 دراسة تجريبية إلى أن الاستثمار المباشر الخارجي يظهر تأثيراً معزراً للنمو في المنطقة ككل. بينما أظهر الاستثمار المباشر الخارجي تأثيرات يعزز النمو في حالة جميع التقديرات التي تتحكم في التجانس في جنوب شرق آسيا. و أشارت نتائج تحليل الانحدار التلوي الثالث وباستخدام 554 تقديرًا من 29 دراسة إلى أنه باستثناء الفساد ، فإن تدابير الحوكمة الأخرى مثل القانون والحوكمة لها تأثير إيجابي على النمو.

(Yosra، Hassen، و Anis، 2014) في دراسة لهم لعينة من 17 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة الممتدة من 1996-2011 و باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM الديناميكية بحثوا في تأثير جودة الحوكمة على الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في هذه البلدان، و أظهرت النتائج أن متغيرات الحوكمة بشكل عام مرتبطة بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، وأن جودة البنية التحتية المؤسسية مهمة للغاية لجاذبية الاستثمار المباشر الخارجي وتعزيز نمو هذه البلدان. وبالمثل فإن الاستثمار المباشر الخارجي مرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي من خلال تأثيره في الكفاءة أكثر منه من خلال زيادة الاستثمار المحلي.

في دراسة (BALDÉ، 2014) تتناول هذه الدراسة العلاقة الثلاثية بين تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي (FDI) والحوكمة والنمو الاقتصادي في 15 دولة من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) للفترة الممتدة من 1996 إلى 2011. و باستعمال المتغيرة التابعة والمتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تم الحصول عليه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسكان والمتغيرات المستقلة و المتمثلة في تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي و معدل الافتتاح التجاري السنوي، معدل التضخم، عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة، و القروض الاسمية للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و متغيرات الحوكمة المتمثلة في سيادة القانون ومكافحة الفساد. و بتطبيق نموذج الآثار العشوائي أظهرت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي ، وأن تأخر النمو لفترة ما يساهم بشكل سلبي وكبير في تحسين نسبة تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الوافدة في دول المجموعة خلال فترة الدراسة. كما تم تحليل تأثير الحوكمة المؤسسية باستخدام المعاملات المقدرة لمتغيرات سيادة القانون ومكافحة الفساد و التي أظهرت أن الحوكمة المؤسسية تساهم بشكل كبير في تحسين جاذبية دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) لسيادة القانون تأثير سلبي وهام على النمو الاقتصادي.

تناولت دراسة (KEVIN، 2017) العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي والاستقرار السياسي والنمو في بلدان نامية البالغ عددها 68 دولة، وباستعمال متوسطات الخمس سنوات على مدى 30 سنة ابتداء من 1975 إلى غاية 2005 و باستخدام نموذج نظام المعادلات المتزامنة و مقدر المربعات الصغرى ثلاثي المراحل، و المتغيرات التالية: نسبة صافي تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي . النمو معبر عنه باللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والبنية التحتية مقاسة بعدد الهاتف لكل 1000 من السكان، ونوعية الحوكمة كما تم قياسها بالقيود المفروضة على السلطة التنفيذية، والمعدل السنوي للتضخم. في المعادلة 2 ، يمثل أيضًا ناقلاً لضوابط النمو: تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأولي للفرد ، والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية ، ومتوسط سنوات الدراسة في السكان (25 عامًا وما فوق)، والمتغيرات الوهمية متمثلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

يتم تحديد العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي والنمو داخليًا. أولاً ، أظهرت تحليله التجريبية أن الاستثمار المباشر الخارجي كان له أثر إيجابي على النمو. من ناحية أخرى ، لم يؤد النمو الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي الوافدة. واستناداً إلى هذه النتيجة، أدركا أن الاستثمار المباشر الخارجي لديه القدرة على تعزيز النمو في البلدان النامية ، ليس فقط من خلال التكنولوجيا المتجسدة فيه ، ولكن من خلال قنوات أخرى على سبيل المثال تحريض المنافسة بين الشركات المحلية ويقيد صانعي السياسات لاعتماد سياسات تحفز النمو من خلال تهديدات الانتقال. لذلك ، قد يكون من المفيد لواضعي السياسات في البلدان النامية الذين يفكرون في النمو أن يدرجوا الاستثمار المباشر الخارجي كجزء من هذا الهدف.

ثانياً ، قد وثق أن عدم الاستقرار السياسي له أبعاد مختلفة وأنه يؤثر على النمو والاستثمار المباشر الخارجي بشكل مختلف. على وجه الخصوص ، أدى عدم استقرار النظام إلى خفض النمو بشكل كبير، كما أدى إلى انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي. فيما لا يرتبط العنف ارتباطاً وثيقاً بالنمو والاستثمار المباشر الخارجي. ثالثاً ، أدخل شروط التفاعل بين أفريقيا جنوب الصحراء وأبعاد عدم الاستقرار السياسي في نموذج نظام المعادلات المترامنة ووجد أن عدم الاستقرار السياسي لم يؤثر على الاستثمار المباشر الخارجي والنمو في أفريقيا جنوب الصحراء بشكل مختلف بالنسبة للمناطق الأخرى.

تحلل دراسة (Syed، Nida، و Imtiaz، 2019) العلاقة بين الاستثمار المباشر الخارجي والنمو الاقتصادي في ظل وجود نظام حوكمة جيد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). تألفت مجموعة البيانات من السنوات 1996 - 2013. تم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وطريقة العزوم المعممة (GMM). كشفت نتائج الدراسة أن جميع المتغيرات لها علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي ومهمة. علاوة على ذلك ، تحدد الدراسة شروط التفاعل التي تصور تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي. كما، يُظهر اختبار (Granger) للسببية أن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه موجودة بين الاستثمار المباشر الخارجي والجودة التنظيمية لمتغيرة الحوكمة على النمو الاقتصادي ، بينما توجد العلاقة السببية أحادية الاتجاه بين مكافحة الفساد ، والاستقرار السياسي ، والصوت والمساءلة وفعالية الحكومة والنمو الاقتصادي. وتم استخلاص أنه كلما حافظت البلدان على جودة مؤسساتها ، كان النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجي أفضل. أعطت هذه النتيجة تداعيات سياسية قيّمة ، والتي يجب على الحكومة استخدامها لتحسين النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الدراسة القياسية:

المطلب الأول مجتمع الدراسة والعينة:

1.1. اختيار مجتمع الدراسة والعينة:

تم اختيار منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا كمجتمع للدراسة و تم تحديد الدول المكونة له (الجزائر ، البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، قطر، الامارات العربية المتحدة) نظرا لتوفر المعطيات لهذه البلدان و تجانسها. العينة الأولى شملت كل الدول و دراستها مجتمعة لمعرفة تأثير الاستثمار المباشر الخارجي و مؤشر الحوكمة المركب (الحوكمة الجيدة). ثم تم تقسيم هذه العينة أولا على أساس نوعية الحكم (جمهوري ، ملكي) ، ثانيا على أساس ريعية الاقتصاد (دول نفطية، غير نفطية). في الحالة الأولى يتم تحديد مستويات الاختلاف من حيث نوعية الحكم و من ثم معرفة أثر الاستثمار المباشر الخارجي و مؤشر الحوكمة المركب و بالمثل في الحالة الثانية.

2.1. المتغيرات و المؤشرات المستعملة في الدراسة:

اعتمادا على الدراسات السابقة تم اختيار متغيرات موضوع الدراسة القائم على تحديد العلاقة بين الحوكمة و الاستثمار المباشر الخارجي و النمو الاقتصادي.

مؤشر النمو الاقتصادي: المعبر عنه بالمتغيرة التابعة (PPP: dependent variable) و التي تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية والمحول إلى دولارات دولية باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية. يتمتع الدولار الدولي بنفس القوة الشرائية على الناتج المحلي الإجمالي مثل الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشتري هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات ناقص أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها. البيانات بالدولار الدولي الحالي بناءً على برنامج المقارنات الدولية لعام 2011. تم تحمل بياناته من قاعدة بيانات البنك الولي (World Bank)

مؤشر نسبة الاستثمار المباشر الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي The ratio of foreign direct investment to GDP: المعبر عنه بالمتغيرة المستقلة (FDIPR: Independent variable) هو

مجموع رأس المال السهمي ، وإعادة استثمار الأرباح ، ورأس المال طويل الأجل ، ورأس المال قصير الأجل كما هو موضح في ميزان المدفوعات. يُظهر هذه المؤشر صافي التدفقات الاستثمار الوافدة في الاقتصاد المُبلغ عنه من المستثمرين الأجانب ، مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي. تم تحمل بياناته من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)

مؤشر التضخم inflation indicator: المعبر عنه بالمتغيرة المستقلة (CPI: Independent variable) يعكس التضخم كما يقاس بمؤشر أسعار المستهلك النسبة المئوية للتغير السنوي في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن إصلاحها أو تغييرها على فترات زمنية محددة ، على سبيل المثال سنويًا. يتم استخدام صيغة ¹Laspeyres بشكل عام. تم تحمل بياناته من قاعدة بيانات البنك الولي (World Bank).

مؤشر الانفتاح التجاري Open Trade index: المعبر عنه بالمتغيرة المستقلة (Trade: Independent variable) و تمثل مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات المقاسة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. تم تحمل بياناته من قاعدة بيانات البنك الولي (World Bank).

مؤشر التنمية المالية Financial Development Index: المعبر عنها بالمتغيرة المستقلة (m2prgdp: Independent variable) و المقاسة بواسطة مؤشر السيولة حيث يمثل عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس مستوى العمق المالي ، حيث (M2) تمثل قيمة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها قيمة الودائع الجارية و الودائع لأجل، وودائع التوفير، و تعكس النسبة أهمية قطاع الوساطة المالية في النمو الاقتصادي. تم تحمل بياناته من قاعدة بيانات البنك الولي (World Bank).

رأس المال البشري Human capital: المعبر عنه بالمتغيرة المستقلة (HC: Independent variable) و الممثلة لمتوسط إجمالي سنوات الدراسة للبالغين والتقدير يتوافق مع عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 25 عاما² ، وهو مأخوذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية (2018). الرابط

¹ يقيس مؤشر Laspeyres التطور بمرور الوقت للسعر الذي سيتم دفعه مقابل سلة مرجعية ، يتم اختيارها على أساس استهلاك السنة المرجعية. لذلك لا تتطلب معلومات عن تكوين السلة للفترة الحالية ويمكن إنشاؤها ونشرها بسرعة ، قبل جمع المعلومات عن الاستهلاك والإنتاج الحالي.

² <https://ourworldindata.org/grapher/average-schooling-vs-expected-schooling>

مؤشرات الحوكمة: اما فيما يخص متغيرات الحوكمة التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Development Indicators (WDI) of the World Bank) و المتمثلة في:

الاستقرار السياسي والتحرر من العنف Political Stability and Absence of Violence/Terrorism (pv): يقيس هذا المؤشر احتمالية حدوث تغييرات عنيفة في النظام أو الحكومة ، فضلاً عن التهديدات الخطيرة للنظام العام ، بما في ذلك الإرهاب. فهو يجمع الأسباب الداخلية والخارجية لمخاطر عدم الاستقرار السياسي ، والصراعات بين أجزاء المجتمع ، والإضرابات ، والعنف والجريمة في الشوارع وتهديدات الإرهاب.

مراقبة الفساد Control of Corruption (cc): يقيس استخدام صلاحيات السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ، ولا سيما ثراء الأفراد الذين هم في موقع قوة. وتتعلق أبعاد الحوكمة التي يغطيها هذا المؤشر بسياسات مكافحة الفساد والشفافية ، وثقة الجمهور في نزاهة السياسيين وتكرار أعمال الفساد واختلاس الأموال العامة بسبب الفساد.

الصوت والمساءلة Voice and Accountability (va): هي العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها. ويغطي عدة أبعاد مثل: حقوق الإنسان ، حرية التعبير وتكوين الجمعيات ، حرية الصحافة ، المشاركة السياسية للمواطنين ، حرية الانتخابات ، الشفافية والنزاهة في عمل الحكومة وفعالية الرقابة البرلمانية على المؤسسات العامة. السياسيين وتكرار أفعال الفساد واختلاس الأموال العامة بسبب الفساد.

سيادة القانون Rule of Law (rl): تقدير مستوى الثقة والاحترام من قبل المواطنين والدولة في المؤسسات التي تحكم تعاملاتهم. يجمع هذا المؤشر حقوق الملكية ، ودرجة الثقة في المحاكم والشرطة ، ونزاهة النظام القضائي ، ومستوى الحماية الفكرية ، وتكرار التهرب الضريبي ، ودرجة أمن البضائع والأشخاص.

كفاءة الحكومة Government Effectiveness (ge): تحدد كفاءة البيروقراطية العامة وجودة الخدمات العامة. يعد ذلك تقييم للسياسات التي تهدف إلى تحسين كفاءة القطاع العام من خلال إدارة الميزانية ،

وقدرة الحكومة على حل مشاكل التنمية ، ونوعية البنية التحتية اللازمة لتطوير المؤسسات و درجة تنفيذ القرارات واتساق القيادة السياسية.

الجودة التنظيمية Regulatory Quality (rq): تقيّم العوائق التنظيمية امام عمل الأسواق وتقيس قدرة السلطات العامة على تطوير وتطبيق سياسات ولوائح جيدة مواتية لتنمية القطاع الخاص. يتم تجميع العديد من العناصر ضمن هذا الجانب من الحوكمة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، الاتساق والقدرة على التنبؤ في تفسير القوانين واللوائح ، والتشوهات والتعقيد في النظام الضريبي ، والممارسات التنافسية غير العادلة. و قيمها تتراوح بين -2,5 و +2.5.

المطلب الثاني منهجية الدراسة:

1.2. المنهج المستخدم طريقة العزوم المعممة (GMM):

يتميز نموذج الخطأ المركب ذاتي الانحدار بوجود المتغير الداخلي المتأخر بين متغيرات المفسرة للانحدار. بالنظر إلى تأخر واحد على المتغير الداخلي ، تتم كتابته النموذج على النحو التالي:

$$y_{i,t} = \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^k b_j x_{j,i,t} + \varepsilon_{i,t}, \quad i = 1, \dots, N, T = 1, \dots, T \quad (6.1)$$

$$\varepsilon_{i,t} = \alpha_i + \mu_{i,t}$$

اين $(\mu_{i,t}, \alpha_i)$ موزعة بشكل متطابق ومستقل (i.i.d) $(0, \sigma_\mu^2)$ و $(0, \sigma_\alpha^2)$ اين التباينين بين الاضطرابات α_i و $\mu_{i,t}$ معدومين مصفوفيا و منه النموذج (6.1) يكتب على النحو التالي:

$$Y = X^* \delta + \varepsilon \quad 6.3$$

$$X^* = (y_{-1}, X), \delta^T = (\phi^T, b^T) \quad \text{اين} \quad 6.4$$

$$\varepsilon = (I_N \otimes e_T) \alpha + \mu \quad \text{و}$$

وحيث يتم إعطاء مصفوفة التباين المشترك للاضطرابات بواسطة:

$$\Omega = \sigma_\mu^2 (W + \frac{1}{\theta^2} B) \quad 6.5$$

مع $(\theta^2 = \sigma_\mu^2 / (T\sigma_\alpha^2 + \sigma_\mu^2))$ من النموذج (6.1) ، ندرك على الفور أن المتغير الداخلي المتأخر $y_{i,t-1}$ يرتبط بالاضطراب $\varepsilon_{i,t}$. في الواقع ، إذا كتبنا النموذج (6.1) في الوقت $t-1$ ، نحصل على تعبير $y_{i,t-1}$ الذي يعتمد على التأثير الفردي المحدد α_i ، ومع ذلك ، هذا هو أحد مكونات الاضطراب $\varepsilon_{i,t}$. اعتمادًا على خصائص الأبعاد الفردية والزمنية ، يمكن أن يكون لهذا الارتباط عواقب وخيمة جدًا على الخصائص الإحصائية للتقديرات المعتادة (MCO ، WITHIN ، BETWEEN ، MCG ، MCQG) . وبالتالي ، إذا كان من الممكن إثبات أن المقدرات Within ، MCG ، MCQG تكون متقاربة عندما تميل N و T إلى ما لا نهاية ، لكن هذا لا يتحقق عندما يميل البعد الفردي فقط إلى اللانهاية ، في الواقع ، وفي هذه الحالة الأخيرة ، (Sevestre و Trognon 1983 1985) أظهر أن القيمة الحقيقية للمعامل الداخلي المتأخر مقدر بواسطة المقدرات المعتادة هي:

$$\text{plim}_{N \rightarrow \infty} \hat{\theta}_W \leq \emptyset \leq \text{plim}_{N \rightarrow \infty} \hat{\theta}_{MCG} \leq \text{plim}_{N \rightarrow \infty} \hat{\theta}_{MCO} \leq \text{plim}_{N \rightarrow \infty} \hat{\theta}_B \quad 6.6$$

من الناحية العملية ، فإن حالة البعد الزمني المحدود هي الأكثر شيوعًا . وبالتالي ، من الضروري اللجوء إلى طرق التقدير المتقاربة ، أي طريقة المتغيرات بالأدوات وطريقة العزوم المعممة (Pirotie، 2011، صفحة 120).

مقدر العزوم المعممة Bond و Arellano (1991) (Pirotie، 2011، الصفحات 125-127):

اقترحا كل من (Anderson و Hsiao 1982) انطلاقًا من النموذج (6.3)، نموذجًا أخذ فيه الفرق الأول لأجل حذف الآثار الخاصة بالفرد α_i و يكتب على الشكل التالي:

$$\Delta y_{i,t} = \emptyset \Delta y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^k b_j \Delta x_{j,i,t} + \Delta \mu_{i,t} \quad (6.16)$$

$$\Delta y = \Delta X^* \delta + \Delta \mu \quad (6.17)$$

في ضوء عدم كفاءة مقدر Anderson و Hsiao 1982 ، اقترح Arellano و Bond 1991 مقدر عزم معمم ذو كفاءة مقاربة (GMM^3). لهذا الغرض ، يقدمون أدوات إضافية ويأخذون في الاعتبار البنية الخاصة لمصفوفة التباينات المشتركة لاضطرابات النموذج المكتوب في الفرق الأولى أي ($MA(1)$).

³ طريقة العزوم المعممة (generalized Method of moment)

على سبيل المثال ، نفهم أصل الأدوات الإضافية ، نكتب النموذج (6.16) في الفترة $t = 3$ ، أي:

$$y_{i,3} - y_{i,2} = \emptyset(y_{i,2} - y_{i,1}) + \sum_{j=1}^k b_j(x_{j,i,3} - x_{j,i,2}) + (\mu_{i,3} - \mu_{i,2}) \quad (6.26)$$

في هذه الحالة ، يكون المتغير $y_{i,1}$ أداة محتملة لأنه مرتبط بـ $(y_{i,2} - y_{i,1})$ ، ولكن ليس بـ $(\mu_{i,3} - \mu_{i,2})$ وبالمثل ، في الفترة $t = 4$ ، لدينا:

$$y_{i,4} - y_{i,3} = \emptyset(y_{i,3} - y_{i,2}) + \sum_{j=1}^k b_j(x_{j,i,4} - x_{j,i,3}) + (\mu_{i,4} - \mu_{i,3}) \quad (6.27)$$

هنا ، وبسبب طبيعة الانحدار الذاتي للنموذج ، فإن المتغيرات $y_{i,1}$ و $y_{i,2}$ هي أدوات مقبولة لأنها لا ترتبط بـ $(\mu_{i,4} - \mu_{i,3})$. من خلال المرور بهذه العملية ، فإن مجموعة الأدوات الممكنة هي $(y_{i,1}, y_{i,2}, \dots, y_{i,t-2})$. في النهاية ، مصفوفة الأدوات $\tilde{Z}_i$ للفرد i هي:

$$\tilde{Z}_i = \begin{bmatrix} y_{i1} & 0 & 0 & \dots & 0 & \dots & 0 & \Delta x_{i3} \\ 0 & y_{i1} & y_{i2} & \dots & 0 & \dots & 0 & 0 \\ \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 0 & 0 & 0 & \dots & y_{i1} & \dots & y_{i,t-2} & \Delta x_{iT} \end{bmatrix} \quad (6.28)$$

الآن ، إذا اعتبرنا أن جميع المتغيرات التوضيحية ، $x_{j,i,t}$ هي خارجية تماما فيما يتعلق بالاضطراب $\mu_{i,t}$ ، فإن $\mu_{i,s}, E[x_{j,i,t}, \mu_{i,t}] = 0, \forall t, s = 1 \dots \dots T$ ولكنها مرتبطة بالتأثيرات الفردية المحددة α_i ، فإن جميع المتغيرات $x_{j,i,t}$ هي أدوات صالحة للمعادلة المكتوبة في الفرق الأول (6.17). تتم إضافة هذه الأدوات $(x_{j,1}, x_{j,2}, \dots, x_{j,T})$ إلى الأدوات $(y_{j,1}, y_{j,2}, \dots, y_{j,T-2})$. لذلك ، فإن مصفوفة الأدوات Z_i للفرد i هي:

$$\tilde{Z}_i = \begin{pmatrix} y_{i,1} & x_{i,1} & \dots & x_{i,T} & \dots & 0 & \dots & 0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & 0 & \dots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots & \ddots & 0 & \dots & 0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & 0 & \dots & y_{i,1} & \dots & y_{i,t-2} & x_{i,1} & \dots & x_{i,T} \end{pmatrix} \quad (6.29)$$

في مكان ان تكون خارجية تماما هذه المتغيرات التفسيرية $x_{j,i,t}$ هي محددة مسبقًا أو ضعيفة خارجيا فإن $\mu_{i,s}, E[x_{j,i,t}, \mu_{i,t}] = 0, s \geq t$ ، إذن فقط الأدوات $(x_{i,1}, x_{i,2}, \dots, x_{i,s-1})$ تكون صالحة. في هذه الحالة ، مصفوفة الأدوات Z_i ، للفرد i هي:

$$\check{Z}_i = \begin{pmatrix} y_{i,1} & x_{i,1} & \dots & x_{i,2} & \dots & 0 & \dots & 0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & 0 & \dots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots & \dots & 0 & \dots & 0 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & 0 & \dots & 0 & \dots & y_{i,1} & \dots & y_{i,t-2} & x_{i,1} & \dots & x_{i,T-1} \end{pmatrix} \quad (6.30)$$

كما يقترح Arellano and Bond 1991 أيضًا كأدوات لمصفوفة الفرد i ، المصفوفة:

$$\check{Z}_i = \begin{pmatrix} y_{i,1} & 0 & 0 & \dots & 0 & \dots & 0 & \Delta x_{i,3} & \dots & 0 \\ 0 & y_{i,1} & y_{i,2} & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & 0 & \vdots & \vdots \\ \vdots & 0 & 0 & \dots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & 0 & \dots & 0 & \vdots & \vdots & 0 \\ 0 & 0 & 0 & \dots & y_{i,1} & \dots & y_{i,t-2} & 0 & \dots & \Delta x_{i,T} \end{pmatrix} \quad (6.31)$$

ومع ذلك فإنهم يرون بأن مصفوفة الأدوات هذه ليست مثالية للنموذج المكتوب في الفرق الأولى (6.17). في هذه الحالة يفضل استخدام مصفوفة الأدوات (6.30). من خلال تكديس الأدوات المتاحة للأفراد N ، نحصل على مصفوفة مجموعة أدوات $\check{Z}$ ، والتي تتم كتابتها:

$$\check{Z} = \begin{pmatrix} Z_1 \\ Z_2 \\ \vdots \\ Z_N \end{pmatrix} \quad (6.32)$$

ومع ذلك ، فإن هذه الأدوات لا تأخذ في الاعتبار بنية الخاصة للاضطراب ((i.e MA(1)). لذلك لا يزال من الممكن تحسين كفاءة هذا التقدير من خلال أخذها في الاعتبار. وهكذا تأخذ مصفوفة التباين المشترك للاضطرابات نموذج الفرق الأول (6.17) الشكل التالي:

$$E[\Delta\mu\Delta\mu^T] = \Sigma_\mu = \sigma_\mu^2 \Sigma \quad (6.33)$$

أين تعرف المصفوفة Σ ب: (6.25)

$$\Sigma = \mathbf{I}_N \otimes \begin{pmatrix} 2 & -1 & 0 & \dots & 0 & 0 \\ -1 & 2 & -1 & \dots & 0 & 0 \\ 0 & -1 & \ddots & \ddots & \vdots & \vdots \\ \vdots & \ddots & \ddots & \ddots & -1 & 0 \\ 0 & \dots & 0 & -1 & 2 & -1 \\ 0 & \dots & \dots & 0 & -1 & 2 \end{pmatrix} = \mathbf{I}_N \otimes \mathbf{G} \quad (6.25)$$

و يتم إعطاء مقدر العزم المعمم (Arellano و Bond 1991) من خلال:

$$\hat{\delta}_{AR1} = \left(\Delta X^{*T} \tilde{Z} (\tilde{Z}^T \Sigma \tilde{Z})^{-1} \tilde{Z}^T \Delta X^* \right)^{-1} (\Delta X^{*T} \tilde{Z} (\tilde{Z}^T \Sigma \tilde{Z})^{-1} \tilde{Z}^T \Delta y) \quad (6.34)$$

تم توفير نسخة قوية من هذا المقدّر بواسطة (Arellano و Bond 1991). وهو لا يتطلب معرفة الشروط الأولية والمواصفات الكاملة للارتباط الذاتي والبنية غير المتجانسة للاضطرابات. في هذه الحالة نكتب:

$$\tilde{Z}^T \Sigma \tilde{Z} = \sum_{i=1}^N \tilde{Z}_i^T \mathbf{G} \tilde{Z}_i \quad (6.35)$$

حيث يتم تعريف المصفوفة $\mathbf{G}$ ب (6.25)، و نعوض عنها :

$$\hat{\Omega}_N = \sum_{i=1}^N \tilde{Z}_i^T (\Delta \hat{\mu}_{AR1,i}) (\Delta \hat{\mu}_{AR1,i})^T \tilde{Z}_i \quad (6.36)$$

حيث يتم استبدال الفروق الأولى للاضطرابات بتقديراتها المتحصل عليها من (6.34). ثم يتم تقديم المقدّر القوي للعزم المعممة لـ (Arellano و Bond 1991) بواسطة :

$$\hat{\delta}_{AR2} = \left(\Delta X^{*T} \tilde{Z} \hat{\Omega}_N^{-1} \tilde{Z}^T \Delta X^* \right)^{-1} (\Delta X^{*T} \tilde{Z} \hat{\Omega}_N^{-1} \tilde{Z}^T \Delta y) \quad (6.37)$$

هو تقدير متقارب بمصفوفته للتغاير المقاربة بواسطة

$$\hat{V}[\hat{\delta}_{AR2}] = \left(\Delta X^{*T} \tilde{Z} \hat{\Omega}_N^{-1} \tilde{Z}^T \Delta X^* \right)^{-1} \quad (6.38)$$

إذا كانت الاضطرابات μ موزعة بشكل مستقل ومتماثل ، فإن المقدرين (6.34) و (6.37) مكافئان بشكل مقارب. ومع ذلك، كما هو الحال مع مقدر (Anderson و Hsiao 1982) ، يمكن أن تؤدي كتابة الفرق الأول للنموذج (6.3) إلى تقديرات غير دقيقة للغاية أو حتى غير منتظمة.

مقدر العزم المعممة **Arellano and Bover (1995a)** ، Pirotie ، 2011 ، الصفحات 127-130:

التقديرات التي اقترحها (Anderson و Hsiao 1982) ، (Arellano و Bond 1991) تستند إلى افتراضات خاصة حول كون المتغيرات التفسيرية متجانسة. بالإضافة إلى ذلك ، فهم يؤكدون ، بشكل عام ، أنه يمكن لجميع المتغيرات التوضيحية أن تكون مرتبطة بالتأثيرات فردية الخاصة. في هذا السياق ، تكون المقدرات القائمة على المتغيرات المنحرفة عن الملاحظات متقاربة فقط. ومع ذلك ، إذا كانت هناك أدوات متاحة لا ترتبط بالتأثيرات الفردية الخاصة، فإن مستويات المتغيرات التوضيحية تحتوي على معلومات مفيدة لتقدير معلمات النموذج. إذا تم استغلال هذه المعلومات ، يمكن أن تحسن بشكل كبير من كفاءة المقدرين. وهكذا ، يقترح (Arellano و Bover 1995a) الجمع بين نوعي الأدوات ، من خلال ربط الأدوات في المستويات ، والأدوات في الانحرافات مع الملاحظات ، من خلال كتابة النموذج (6.3) للفرد i ، فإنه يأتي:

$$y_i = X_i^* \delta + \varepsilon_i \quad (6.39)$$

و

$$\varepsilon_i = \alpha_i e_T + \mu_i \quad (6.40)$$

مع $y_i = (y_{i,1}, y_{i,2}, \dots, y_{i,T})^T$, $\varepsilon_i = (\varepsilon_{i,1}, \varepsilon_{i,2}, \dots, \varepsilon_{i,T})^T$, $\delta^T = (\emptyset^T, b^T)$, $X_i^* = (y_{i,-1}, X_i)$

(Arellano و Bover 1995a) حول المعادلة (6.39) بواسطة المصفوفة:

$$H = \begin{pmatrix} C \\ \frac{e_T^T}{T} \end{pmatrix} \quad (6.41)$$

حيث C هي مصفوفة من الحجم $(T-1, T)$ من الرتبة $(T-1)$ بحيث يكون $C_{eT} = 0$. يمكن أن تكون المصفوفة C مصفوفة $(T-1)$ للفرق الأول أو مصفوفة الانحرافات $(T-1)$ عن المتوسطات الفردية. من خلال تطبيق هذا التحول على الاضطرابات ε_i ، نحصل على:

$$\varepsilon_i^+ = H_{\varepsilon i} = \begin{pmatrix} C_{\varepsilon i} \\ \varepsilon_i \end{pmatrix} \quad (6.42)$$

تكون الخطوط الأولى $(T-1)$ لمتجه الاضطراب ε_i^+ مستقلة عن التأثير الفردي الخاص α_i . لذلك فإن جميع المتغيرات الخارجية هي أدوات صالحة للمعادلات $(T-1)$ الأولى من (6.39). نشير بواسطة m_i إلى مجموعة فرعية من متغيرات المتجه X_i غير المرتبطة بالمستويات مع التأثير الخاصة α_i بحيث يكون بعد m_i أكبر من أو يساوي متجه المعلومات δ . مصفوفة الأدوات Z_i للفرد i هي:

$$Z_i = \begin{pmatrix} x_{i,1} & \dots & x_{i,T} & \dots & 0 & \dots & 0 & 0 \\ 0 & \dots & 0 & \dots & \vdots & & \vdots & \vdots \\ \vdots & & \vdots & \ddots & \vdots & & 0 & \vdots \\ \vdots & & \vdots & \dots & x_{i,1} & \dots & x_{i,T} & 0 \\ 0 & \dots & 0 & \dots & 0 & \dots & 0 & m_i \end{pmatrix} \quad (6.43)$$

مع $Z_i = (x_{i,1}, \dots, x_{i,T}, \tilde{x}_{i,1}, \dots, \tilde{x}_{i,T})$ ou $\tilde{x}_{i,t} = \tilde{x}_{i,t} - x_i$ هذه المصفوفة للأدوات تشبه تلك التي اقترحها (Mizon، Breusch و Schmidt 1989). يتم إعطاء مقدر العزم المعمم (Arellano و Bover 1995a) من خلال:

$$\hat{\delta}_{AB} = (X^{*T} \bar{H}^T Z (Z^T \bar{H} \bar{\Omega} \bar{H}^T Z)^{-1} Z^T \bar{H} X^*)^{-1} X^{*T} \bar{H}^T Z (Z^T \bar{H} \bar{\Omega} \bar{H}^T Z)^{-1} Z^T \bar{H} y \quad (6.44)$$

مع $\bar{\Omega} = I_N \otimes A$ و $\bar{H} = I_N \otimes H$ ومصفوفة التباين المقاربة لها هي:

$$V[\hat{\delta}_{AB}] = \left[\text{plim}_{1 \rightarrow \infty} (X^{*T} \bar{H}^T Z (Z^T \bar{H} \Omega \bar{H}^T Z)^{-1} Z^T \bar{H} X^*) \right]^{-1} \quad (6.45)$$

و $\bar{H} \Omega \bar{H} = I_N \otimes H A H^T = I_N \Omega^+$ عملياً، يتم استبدال مصفوفة التباين $\hat{\Omega}^+ = H A H^T$ بتقدير مقارب. عادة ما نأخذ

$$\hat{\Omega}^+ = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \hat{\varepsilon}_i^+ \hat{\varepsilon}_i^{+T} \quad (6.46)$$

اين يتم الحصول على القيم المتبقية من مقدر مقارب. على غرار مقدر (Bond و Arellano 1991)، يتم الحصول على نسخة قوية من المقدر (6.44) عن طريق استبدال $(Z^T \bar{H} \Omega \bar{H}^T = \sum_{i=1}^N Z_i^T \Omega^+ Z_i)$ في (6.44) بواسطة $(\sum_{i=1}^N \hat{\varepsilon}_i^+ \hat{\varepsilon}_i^{+T} Z_i)$ لنموذج الخطأ المركب، وهناك بديل آخر يجب استبداله في Ω^+ المصفوفة A من خلال تقدير $\hat{\sigma}_\mu^2$ و $\hat{\sigma}_\alpha^2$ هي تقديرات مقاربة للتباين $\hat{\sigma}_\mu^2$ و $\hat{\sigma}_\alpha^2$.

مقدر SYS-GMM لـ Bond و Blundell 1998

أظهر (Bond و Blundell 1998) أن الافتقار إلى القوة يجد أصله في الارتباط الضعيف للأدوات مع متغيرات نموذج الفرق الأول. وبعبارة أخرى، فإن المعلومات المحتجزة هي في النهاية فقيرة نوعاً ما. هذا ما يسمى بمشكلة "الأداة الضعيفة". لا يحتوي عدد كبير من شروط التعامد في النهاية على أي معلومات مفيدة ذات صلة بتقدير المعلمات. للتخفيف جزئياً من هذه المشاكل، يقترح هذان الآخران الجمع بين استخدام أدوات في المستوى و الفرق الأول. بشكل أساسي، يتعلق الأمر بالجمع بين مقاربات و (Bond و Arellano 1991) و (Arellano و Bover 1995a). وبالتالي، في ظل شروط التعامد المحتفظ بها من (Bond و Arellano 1991). وهكذا، فإن شروط التعامد التي أحتفظ بها من (Bond و Arellano 1991)، تضاف لها تلك المتعلقة بالأدوات في الفرق الأول. من جهة أخرى،

تشكل شروط التعامد الإضافية هذه حلاً مناسباً للمتغيرات التفسيرية التي ستنشأ عن طريق الخطى العشوائي⁴. في النهاية ، يتعلق الأمر بتكديس النموذج في المستوى و في الفرق الأول.

$$\begin{pmatrix} \Delta y \\ y \end{pmatrix} = \phi \begin{pmatrix} \Delta y_{-1} \\ y_{-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \Delta X \\ X \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \Delta \mu \\ \varepsilon \end{pmatrix} \quad (6.47)$$

يرقى هذا النظام إلى تكديس معادلات الفروق الأولى (T-2) ومعادلات المستوى (T-2) المرتبطة بالفترات 3... .. T التي يتم فيها ملاحظة الأدوات. تم تقدير معاملات (6.47) بواسطة GMM مع الأدوات كمصفوفة.

$$Z = \begin{pmatrix} Z^V \\ Z^+ \end{pmatrix} \quad (6.48)$$

حيث Z^V هي مصفوفة أدوات (Arellano و Bond 1991) ، و Z^+ هي مصفوفة أدوات الفرق الأول.

(6.49)

$$Z_i^+ = \begin{pmatrix} \Delta y_{i,2} & 0 & \dots & 0 & \Delta x_{i,2} \\ 0 & \Delta y_{i,3} & \dots & \vdots & \Delta x_{i,3} \\ \vdots & \vdots & \ddots & 0 & \vdots \\ 0 & \dots & 0 & \Delta y_{i,T-1} & \Delta x_{i,T} \end{pmatrix}$$

المقدر الناتج يسمى SYS-GMM. من محاكاة مونت كارلو قام بها (Bond و Blundell 1998) استنتج أن استخدام هذه الأدوات يحسن بشكل كبير من كفاءة ومتانة تقديرات (Bond و Blundell 2000) و (Blundell and Bond and Windmeijer 2000) يؤكدون هذه النتائج من خلال إظهار تقليل التحيز على مسافة متناهية.

بشكل عام، تتضمن فرضية تجانس المتغيرات التوضيحية التي تستلزم شروطاً متعددة على العزوم. درس (Ahn و Schmidt 1995 1997) و (Crépon, Kramarz و Trognon 1995) مساهمة الشروط على العزوم. لقد أظهروا أنه يمكن إدخالهم بشكل فعال في نهج GMM. من حيث الكفاءة المقاربة ، من

الأفضل دمج أكبر عدد ممكن من الشروط في العزوم. ومع ذلك ، من الناحية العملية ، فإن مقدر GMM الذي يستخدم عددًا كبيرًا جدًا من الشروط سيكون غير قابل للتطبيق في العديد من المواقف. على بيانات المقاطع العرضية و السلاسل الزمنية ، مع متغيرات انحدار خارجية تماما ، يزداد عدد الشروط على العزوم بسرعة مع بُعد الزمني (السلاسل الزمنية). على سبيل المثال ، نموذج يحتوي على خمسة متغيرات خارجية تماما وعشرة فترات تولد 500 شرط. هناك أيضًا أسباب إحصائية أخرى لعدم الرغبة في الأخذ بعين الاعتبار لجميع الشروط على العزوم. على وجه الخصوص ، أظهر (1986 Tauchen) و (Anderson و Sorensen 1996) أنه في حالة العينات الصغيرة ، يزداد انحياز تقديرات GMM في الشروط على العزوم.

2.2. توصيف النموذج:

يعتبر كل من (Borensztein, De Gregorio, & Lee, 1998) اقتصادًا يكون التقدم التقني فيه نتيجة "تعميق رأس المال المادي" في شكل زيادة في عدد أصناف السلع الرأسمالية المتاحة ، كما هو الحال في (Romer 1990) و (Grossman and Helpman 1991) و (Barro and Sala-i-Martin 1994).

$$Y_t = AH_t^\alpha K_t^{1-\alpha} \dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل A الحالة الخارجية للتكنولوجيا ، H تشير إلى رأس المال البشري ، و K تمثل رأس المال المادي. يفترض أن رأس المال البشري H هو منحة معينة. يتكون رأس المال المادي من مجموع أنواع مختلفة من السلع الرأسمالية ، وبالتالي يحدث تراكم رأس المال من خلال التوسع في عدد الأصناف.

على وجه التحديد ، في كل لحظة زمنية ، يتم توفير مخزون رأس المال المحلي من خلال:

$$K = \left\{ \int_0^N X(j)^{1-\alpha} dj \right\}^{\frac{1}{(1-\alpha)}} \dots\dots\dots (2)$$

أي أن إجمالي رأس المال هو مركب من أنواع مختلفة من السلع الرأسمالية ، كل منها يُشار إليه بـ $x(j)$ ⁵. نفترض أن العدد الإجمالي لأصناف السلع الرأسمالية ، N ، يتم إنتاجه بواسطة نوعين من الشركات:

⁵ هذه الصيغة ترجع إلى (Ethier، 1982)

الشركات المحلية والأجنبية الموجودة في الاقتصاد. تنتج الشركات المحلية n أصنافاً من العدد الإجمالي N ، وتنتج الشركات الأجنبية عدد n^* من الأصناف:

$$N = n + n^* \dots\dots\dots (3)$$

نفترض أن الشركات المتخصصة تنتج كل مجموعة متنوعة من السلع الرأسمالية ، وتؤجرها لمنتجات السلع النهائية بسعر إيجار $m(j)$. يتم إعطاء الطلب لكل مجموعة متنوعة من السلع الرأسمالية، $X(j)$ ، من خلال المساواة بين معدل الإيجار والإنتاجية الحدية للسلعة الرأسمالية في إنتاج السلعة النهائية ، أي:

$$m(j) = A(1 - \alpha)H^\alpha x(j)^{-\alpha} \dots\dots\dots (4)$$

يتطلب التوسع في عدد الأصناف الرأسمالية تكييف التكنولوجيا المتاحة في البلدان الأكثر تقدماً والتي تسمح بإدخال نوع جديد من السلع الرأسمالية. يفترض أن عملية التكيف مع التكنولوجيا هذه مكلفة ، وتتطلب تكلفة إعداد ثابتة تعتمد سلباً على عدد الشركات الأجنبية العاملة في الاقتصاد المضيف (n^*). تم وضع هذا الافتراض لالتقاط الفكرة القائلة بأن الأجانب يجلبون للاقتصاد النامي تقدماً في "المعرفة" المطبقة على إنتاج السلع الرأسمالية الجديدة التي قد تكون متاحة بالفعل في بلدان أخرى: وبالتالي ، فإن الاستثمار المباشر الخارجي هو القناة الرئيسية للتقدم التكنولوجي في هذا الإطار ، من خلال تسهيل تبني تكنولوجيا إنتاج أصناف رأسمالية جديدة. بالإضافة إلى ذلك ، هناك تأثير "اللاحق بالركب" في التقدم التكنولوجي ، حيث تعتمد تكلفة الإعداد سلباً على عدد الأصناف التي يتم إنتاجها محلياً مقارنة بتلك التي يتم إنتاجها في البلدان الأكثر تقدماً (والتي يدل عليها بـ N^*) ، نظراً لأنها أرخص في تقليد المنتجات الموجودة بالفعل في بعض الأحيان المنتجات الموجودة في طليعة الابتكار⁶. وبالتالي ، فإننا نفترض الشكل الوظيفي التالي لتكلفة الإعداد:

$$F = F\left(n^*, \frac{N}{N^*}\right), \text{ where } \frac{\partial F}{\partial n^*} < 0 \text{ and } \frac{\partial F}{\partial (\frac{N}{N^*})} < 0 \dots\dots\dots (5)$$

يمكن إعطاء تفسير بديل لـ (5) من حيث "سلام الجودة" كما في (Grossman and Helpman 1991). يمكن تفسير الزيادة في عدد الأصناف على أنها تحسن في جودة السلع الموجودة. لذلك ، فإن وجود الشركات متعددة الجنسيات من شأنه أن يقلل من التكلفة ويحسن جودة السلع الرأسمالية الحالية ،

⁶ تم التأكيد على أهمية "الفجوة التكنولوجية" كعامل محدد للانتشار التكنولوجي في الأبحاث السابقة ، على سبيل المثال ، (Nelson and Phelps 1966)

ويولد نفس العلاقة السلبية بين الاستثمار المباشر الخارجي وتكلفة الإعداد. علاوة على ذلك ، يمكن إعادة تفسير افتراض اللحاق بالركب على أنه يعني أن تكلفة تحسين سلعة رأسمالية قائمة هي أقل تكلفة في جودتها. أي أن ترقية آلة كاتبة قديمة أرخص من ترقية جهاز كمبيوتر شخصي.

بالإضافة إلى تكلفة الإعداد الثابتة ، بمجرد تقديم سلعة رأسمالية ، يجب على المالك إنفاق تكلفة صيانة ثابتة لكل فترة زمنية. هذا مشابه لافتراض أن هناك تكلفة هامشية ثابتة للإنتاج $X(j)$ تساوي 1 ، وأن السلع الرأسمالية تنخفض بشكل كامل. بافتراض حالة مستقرة حيث يكون سعر الفائدة (r) ثابتًا ، فإن أرباح منتج مجموعة متنوعة جديدة من رأس المال z هي:

$$\Pi(j)_t = -F\left(n_t^*, \frac{N_t}{N_t^*}\right) + \int_t^\infty [m(j) - x(j)]e^{-r(s-t)} ds \dots\dots\dots (6)$$

يؤدي تعظيم المعادلة (6) وفقًا لمعادلة الطلب (4) إلى إنشاء مستوى التوازن التالي لإنتاج كل سلعة رأسمالية $X(j)$:

$$x(j) = HA^{\frac{1}{\alpha}(1-\alpha)^{\frac{2}{\alpha}}} \dots\dots\dots (7)$$

لاحظ أن $X(j)$ مستقل عن الوقت، أي في كل لحظة يكون مستوى إنتاج كل سلعة جديدة هو نفسه. علاوة على ذلك ، فإن مستوى الإنتاج عبر الأصناف المختلفة هو نفسه أيضًا بسبب التماثل بين المنتجين. باستبدال المعادلة (7) في دالة الطلب (4) ، نحصل على التعبير التالي لسعر الإيجار:

$$M(j)=1/(1-\alpha) \dots\dots\dots (8)$$

مما يعطي معدل الإيجار كعلامة على تكاليف الصيانة.

أخيرًا ، نفترض أن هناك دخولًا مجانيًا ، وبالتالي فإن معدل العائد r سيكون بحيث تكون الأرباح مساوية للصفر. حل شرط الأرباح الصفرية التي نحصل عليها:

$$r = \Psi F(n^*, \frac{N}{N_t})^{-1} H \dots\dots\dots (9)$$

و

$$\Psi = A^{\frac{1}{\alpha}}(1 - \alpha)^{(2-\alpha)/\alpha}$$

لإغلاق النموذج ، نحتاج إلى وصف عملية تراكم رأس المال، الذي يحركه سلوك الادخار. نفترض أن الأفراد يقومون بتعظيم وظيفة المنفعة القياسية بين الفترات الزمنية التالية:

$$U_t = \int_t^{\infty} \frac{C_s^{1-\sigma}}{1-\sigma} e^{\rho(s-t)} ds \dots \dots \dots (10)$$

حيث تشير C إلى وحدات استهلاك السلعة النهائية Y. بالنظر إلى معدل العائد الذي يساوي r ، يتم إعطاء مسار الاستهلاك الأمثل من خلال الشرط القياسي:

$$\frac{\dot{C}_t}{C_t} = \frac{1}{\sigma} (r - \rho) \dots \dots \dots (11)$$

من السهل التحقق من أن معدل نمو الاستهلاك يجب أن يكون ثابت في حالة توازن ، و يساوي معدل نمو الإنتاج ، والذي نشير إليه بواسطة g.

أخيرًا ، باستبدال المعادلة (9) في (11) ، نحصل على التعبير التالي لمعدل نمو الاقتصاد:

$$g = \frac{1}{\sigma} [\Psi F(n^*, N/N^*)^{-1} H - \rho] \dots \dots \dots (12)$$

توضح المعادلة (12) أن الاستثمار المباشر الخارجي، الذي يقاس بعدد المنتجات التي تنتجها الشركات الأجنبية (n*) ، يقلل من تكاليف إدخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية ، وبالتالي زيادة معدل إدخال السلع الرأسمالية الجديدة. كما أن تكلفة إدخال سلع رأسمالية جديدة أقل بالنسبة للبلدان المتخلفة، وهذا يعني أن البلدان التي تنتج أصنافاً أقل من السلع الرأسمالية مقارنة بالدول الرائدة - تتمتع البلدان ذات N/N* الأقل تكاليف لاعتماد التكنولوجيا أقل، وسوف تميل إلى النمو بشكل أسرع. علاوة على ذلك ، يرتبط تأثير الاستثمار المباشر الخارجي على معدل نمو الاقتصاد ارتباطاً إيجابياً بمستوى رأس المال البشري ، أي أنه كلما ارتفع مستوى رأس المال البشري في البلد المضيف ، زاد تأثير الاستثمار المباشر الخارجي على معدل نمو الاقتصاد.

لتنفيذ النموذج تجريبياً ، كما بتقدير التقريب التالي للمعادلة (12):

$$g = c_0 + c_1 Fdi + c_2 Fdi \times H + c_4 Y_0 + c_5 X \dots \dots \dots (13)$$

حيث Fdi هو الاستثمار المباشر الخارجي، H مخزون رأس المال البشري ، Y₀ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأولي ، ومتغيرات أخرى يتم تضمينها في كثير من الأحيان كمحددات للنمو في الدراسات، مثل الاستهلاك الحكومي والمتغيرات التي تمثل الصرف الأجنبي والتجارة إلى غير ذلك.

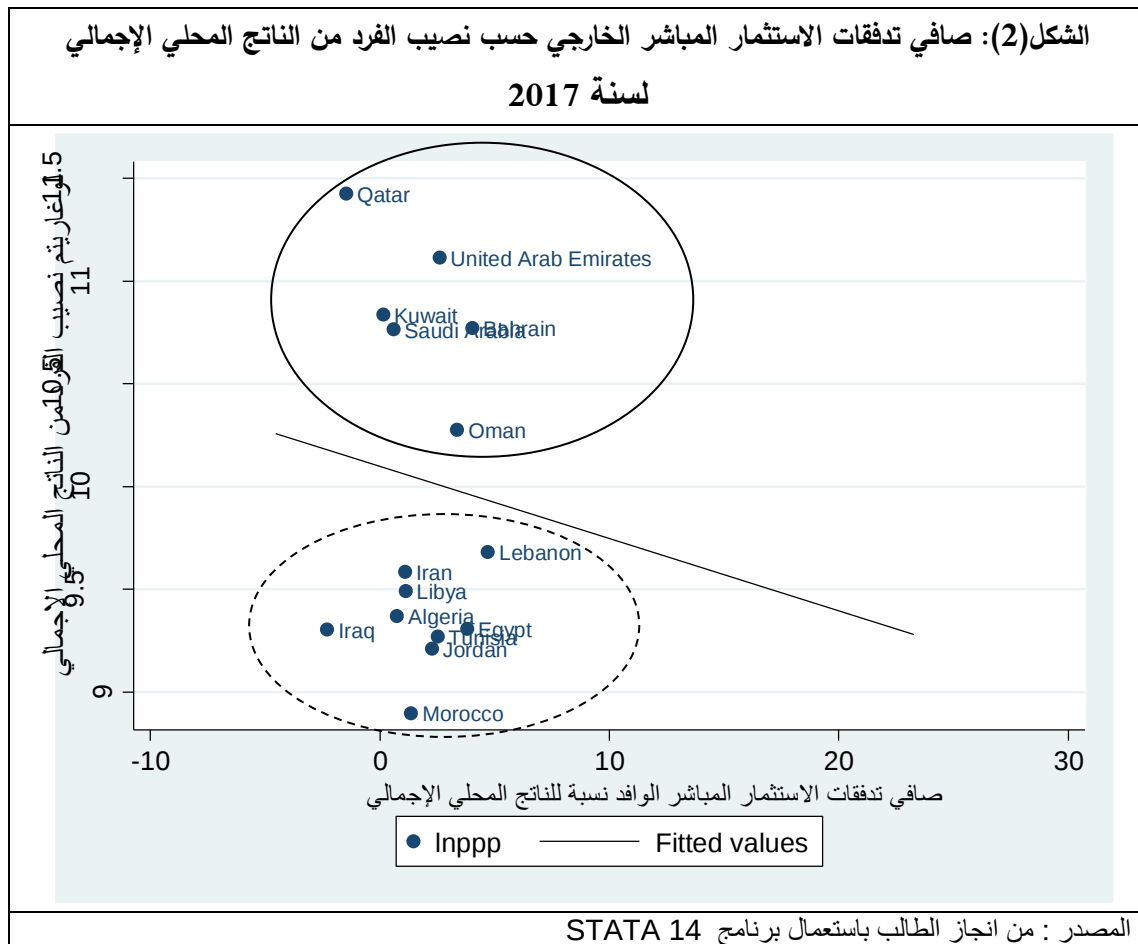
اقتصاديًا، النموذج المراد تقديره يكتب على النحو التالي:

$$\ln(y_{it}) = \alpha_i + \phi \ln(y_{it-1}) + \beta_1 \text{fdipr}_{it} + \beta_2 \text{Lnhc}_{it} + \beta_3 \text{cpi}_{i,t} + \beta_4 \text{LnOptrade}_{i,t} + \beta_5 \text{gov}_{i,t} + \beta_6 \ln m2 \text{prgdp}_{it} + \beta_7 \text{fdipr}_{it} \times \text{Lnhc}_{it} + \xi_{it} \dots \dots \dots (14)$$

حيث (gov) يمثل مؤشرات الحوكمة الستة.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1.3. علاقة صافي تدفقات الاستثمار المباشر الخارجي بالنمو الاقتصادي



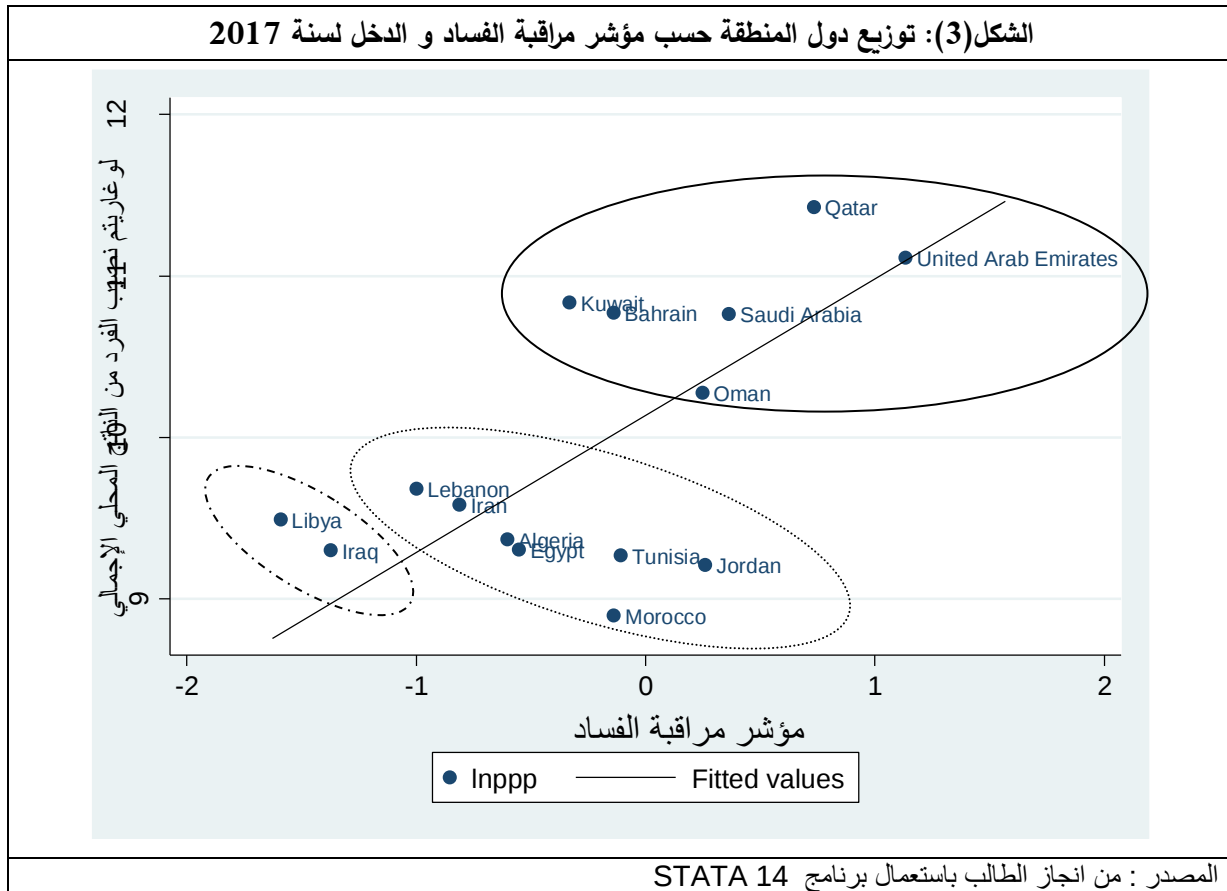
يتضح من خلال الشكل (2) يمكن تقسيم دول المنطقة إلى مجموعتين حيث نجد المجموعة الأولى و التي تتألف من (قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة وعمان) و التي تقع فوق خط متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي فهي الدول تتمتع بدخول فوق المتوسط. أين نجد دولة قطر تتميز بدخل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقارب (\$99000) سنويا و هو مرتفع مقارنة بالأخرين وبالتالي يمكن إرجاع سبب ارتفاع الدخل إلى كونها تتميز بثروة باطنية مثل البترول، إلا ان الاستثمارات المباشرة الخارجية فيها قد تراجعت دون (-1%) من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة. اما باقي الدول الأخرى لهذه المجموعة تتأرجح فيها نسب تدفقات الاستثمارات المباشرة

الخارجية بن (0.5 و 4) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي فيما يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بين (\$49000 و \$66000) سنويا و يمكن إرجاع هذه الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكون هذه الدول تتوفر على ثروات باطنية مثل البترول. و يمكن إرجاع الارتفاع في الدخل لهذه المجموعة إلى كون نمو الصادرات من المواد الخام مثل البترولية مرتبط بالاستثمارات المباشرة الخارجية حيث أدت إلى تحقيق مكاسب في حصص أسواق الصادرات العالمية.

نقيد ذلك نجد المجموعة الثانية و التي تتألف من (الجزائر، المغرب، إيران، ليبيا، الأردن، تونس، مصر، لبنان والعراق) تقع تحت خط متوسط الدخل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. نجد دولة العراق تتميز بدخل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقارب (\$10900) سنويا و هو دون المتوسط فيما أن تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية لا تعدو أن تتعدى (-1%) من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة و يمكن إرجاع ذلك لعدم وجود استقرار سياسي و الصراعات في هذه الدولة و التدخلات الخارجية. فيما يخص دولة المغرب التي نجد فيها أن نسبة صافي تدفقاتها الاستثمارية المباشرة الخارجية تقارب (2%) من الناتج المحلي الإجمالي لكن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها اقل من (\$8100) سنويا وهو الأدنى بالنسبة لكل دول المنطقة. اما باقي الدول المجموعة فهي تتمتع بدخل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين (\$13500 و \$18000) سنويا، فيما أن تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجية تفوق (2%) من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول و تقل عن (5%) منه. و يمكن إرجاع ضعف الدخل في بعض دول هذه المجموعة مثل المغرب في أن الاستثمار المباشر الخارجي يزيد الفجوة بين الفقراء و الأغنياء في الدول المضيفة بسبب سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العمال في الشركات المستثمرة بأجور مرتفعة مقارنة بباقي العمال في المؤسسات الوطنية، و بالتالي هذه الاستثمارات الأجنبية تخلق تفاوت اقتصادي و اجتماعي بين طبقات المجتمع كما يترتب عن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات تشوه في أنماط الاستهلاك⁷.

⁷ الشركات الأجنبية غالبا ما تنتج سلعا عالية الجودة و الإقبال عليها يبذل مدخرات الأفراد و المدخرات الوطنية بصفة عامة

2.3. علاقة مؤشرات الحوكمة بالنمو الاقتصادي



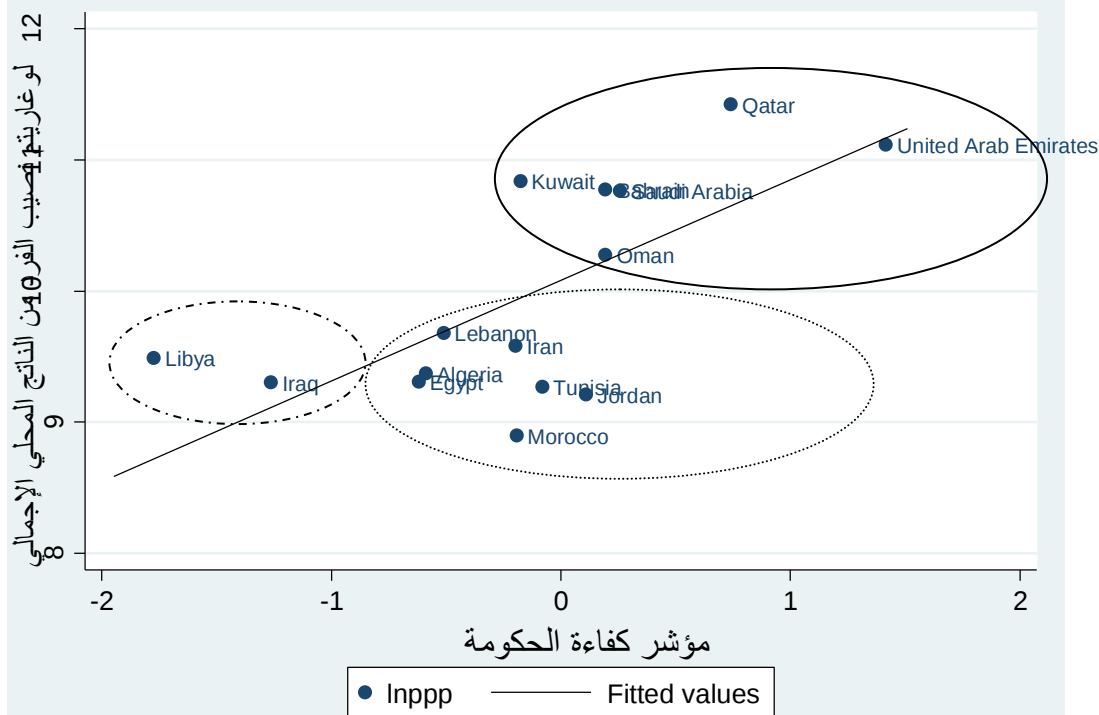
الشكل (2) أعلاه يمكننا من تقسيم دول المنطقة إلى ثلاث مجموعات. المجموعة الأولى و التي تضم كل من (قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة وعمان)، فجل هذه الدول تتميز بمؤشر مراقبة فساد فوق المتوسط، ماعدا مملكتي البحرين و الكويت اللتين لهما مؤشر مراقبة الفساد اقل من المتوسط. اما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فان كل الدول دخلها فوق المتوسط ماعدا دولة عمان التي تميزت بدخل في نصيب الفرد دون المتوسط.

اما المجموعة الثانية فهي تتكون من (الجزائر، المغرب، إيران، الأردن، تونس، مصر، لبنان) و التي تتميز بدخل منخفض نوعا ما، لكن مؤشر الفساد في هذه المجموعة يتراوح بين (0 و -1) ماعدا دولة الأردن التي نجد فيها أن قيمة هذا المؤشر تفوق المتوسط و هي في حدود (0.4).

اما المجموعة الثالثة المتكونة من (العراق و ليبيا) والتي تتميز بمستوى أدنى لمؤشر مراقبة الفساد فدخولهم أعلى من المتوسط و يفسر ذلك لاعتبارهما دولتان نفطيتان.

وبالتالي فإن مراقبة الفساد في المجموعة الثانية و الثالثة قد تكون حجرة عثرة في تطور دول هذين المجموعتين حيث يترتب عن الفساد خلل في الكفاءة الاقتصادية لما ينتج عنه من سوء تخصيص للموارد الاقتصادية و سوء توجيه للاستثمارات المباشرة الخارجية، و سوء التوزيع في الدخل و الثروة بين الأفراد، و ليما يترتب عليه من آثار سلبية سياسيا و اجتماعيا و بالتالي إعاقه مساعي الإصلاح.

الشكل(4): توزيع دول المنطقة حسب مؤشر كفاءة الحكومة و الدخل لسنة 2017



المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14

يشر الشكل(4) أعلاه إلى توزيع دول العينة إلى ثلاث مجموعات حسب مؤشر كفاءة الحكومة و لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث تمثل المجموعة الأولى كل من (قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة وعمان) أي دول المجلس الخليجي و التي تتميز بمؤشر كفاءة الحكومة فوق المتوسط فيما نجد أن الكويت تتميز بمؤشر كفاءة دون المتوسط اما دولة الامارات العربية المتحدة فلها مؤشر كفاءة جيد، اما من حيث الدخل فمعظم هذه الدول تتميز فوق المتوسط و هو في

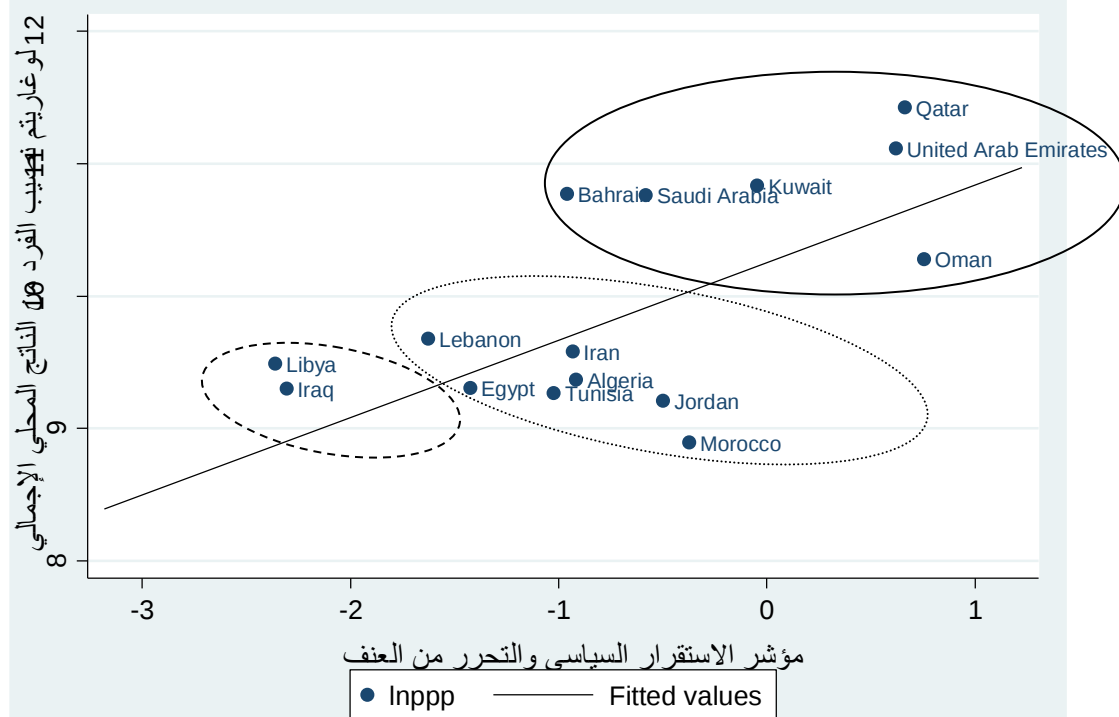
أغلب الأحوال مرتفع. يمكن إرجاع هذه النتائج في هذه المجموعة إلى مواكبة هذه الدول إلى التغيرات التي تتطلبها العولمة و التنمية المستدامة، الاستخدام الفعال للموارد.

اما المجموعة الثانية و التي تتكون من (الجزائر، المغرب، إيران، الأردن، تونس، مصر، لبنان) فنجد جليها تتميز بمؤشر كفاءة الحكومة دون المتوسط فهو يتراوح بين (0 و -1) ماعدا دولة الأردن التي نجد بها مؤشر كفاءة الحكومة فوق المتوسط. اما دخول هذه المجموعة فهي دون المتوسط بالنسبة لهذه المجموعة إلا دولة لبنان التي يقع نصيب دخل الفرد فيها على خط المتوسط.

اما المجموعة الثالثة المتكونة من (ليبيا والعراق) فمؤشر كفاءة الحكومة بها ضعيف، لكن نصيب دخل الفرد فيها يفوق المتوسط بالنسبة لهذه المجموعة.

يمكن إرجاع النتائج في هذين المجموعتين الأخيرتين إلى ضعف قدرة حكومات هذه الدول في تهيئة سياسات صحيحة و تنظيمها و تطبيقها.

الشكل (5): توزيع الدول المنطقة حسب مؤشر الاستقرار السياسي والتحرر من العنف و الدخل لسنة 2017

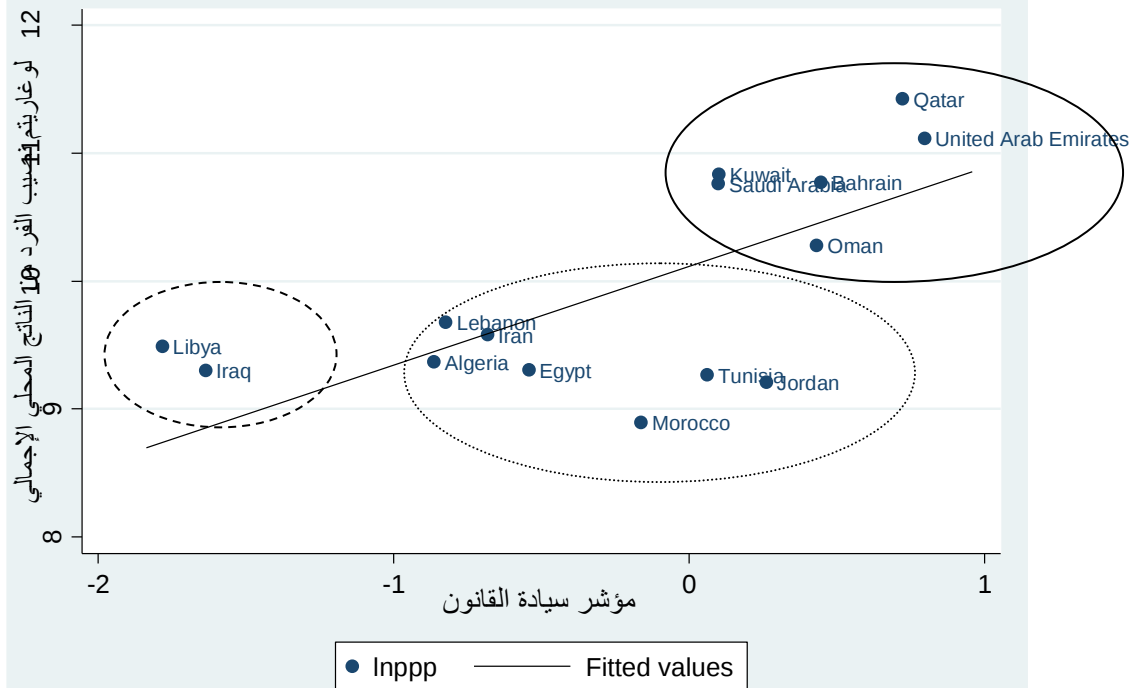


المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14

يوضح الشكل (5) ثلاث مجموعات أين تمثل المجموعة الأولى جل دول المجلس الخليجي المتكون من (قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة وعمان) حيث يمكن تقسيم هذه المجموعة إلى مجموعتين جزئيتين المجموعة الأولى تحوي على كل من (قطر، الامارات العربية المتحدة وعمان) وتتميز هذه المجموعة بمؤشر جيد من حيث الاستقرار السياسي و نبذ العنف، فيما نجد المجموعة الجزئية الثانية تتكون من (السعودية، البحرين، الكويت)، و التي تتميز بمؤشر دون المتوسط الخاص بالاستقرار السياسي و نبذ العنف، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذه الدول تتميز بتنوع ديني (شيوعي و سني) وبالتالي هذا التنوع قد يخلق صراع بين النظام و هذه الطوائف و بالتالي استحالة القبول بالنظام السياسي و من ثم التعبير عن ذلك بالتظاهرات و الاعتصام إلى غير ذلك. فيما نجد أن جل دول هذه المجموعة تتمتع بدخول فوق المتوسط أي دخول مرتفعة. اما المجموعة الثانية و التي تضم كل من (الجزائر، المغرب، إيران، الأردن، تونس، مصر، لبنان) التي يتراوح مؤشرها بين (0 و -1.5) وهو دون المتوسط إلى ضعيف في كل من مصر و لبنان، فلبنان تعاني من التنوع الطائفي الذي يغذي الأقليات على عدم الرضا بالنظام السياسي القائم اما بالنسبة لمصر فقد مرت بما يسمى الربيع العربي و الذي هز استقرارها ولا ننسى من ذلك تونس و الأردن و المغرب، اما الجزائر فتعديها لمرحلة العشرية السوداء فقد اثقل كاهلها. و بالتالي كل هذه التراكمات أثرت على دول هذه المجموعة من حيث مزاوله الحياة العامة و الأنشطة اليومية و تنفيذ الخطط التنموية و الاستثمارية و بالتالي خلق بيئة طاردة للاستثمار. مما قد يسهم في أن يكون دخل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لدول هذه المجموعة يكون دون المتوسط.

اما المجموعة الثالثة المكونة من (العراق و ليبيا) و التي مؤشر الاستقرار السياسي و نبذ العنف بها ضعيف نظرا لمتعاني منه هاتين الدولتين من صراع داخلي و عدم الاستقرار و التدخلات الخارجية. اما دخولهما هي فوق المتوسط بالنسبة لهذه المجموعة.

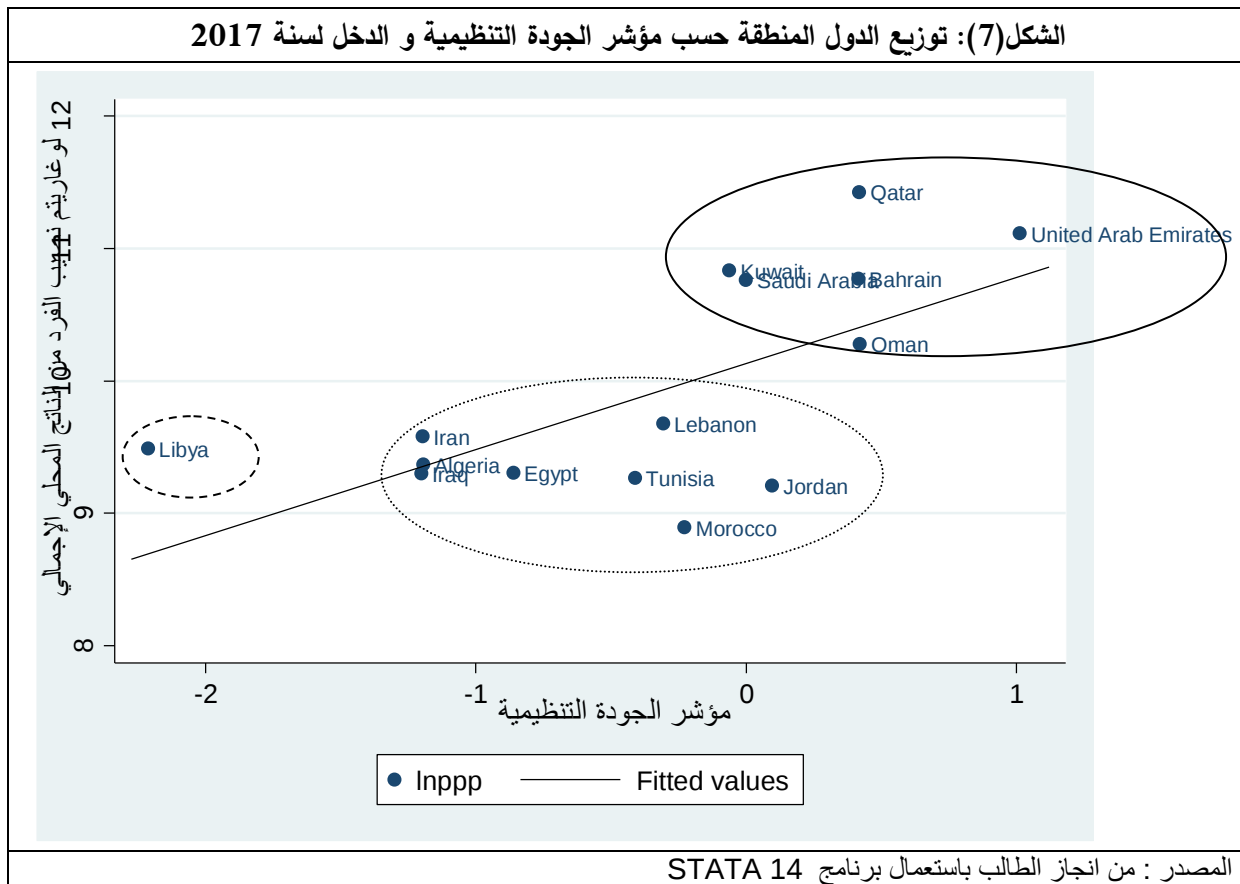
الشكل(6): توزيع الدول المنطقة حسب مؤشر سيادة القانون و الدخل لسنة 2017



المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14

الشكل (6) أعلاه يوضح ثلاث مجموعات أين نميز المجموعة الأولى و التي تتكون من (قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة وعمان) و التي مؤشر سيادة القانون بها يتراوح بين (0 و 1) أي فوق المتوسط إلى القريب من الجيد و كذلك دخولهم مرتفعة. و يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الثقة المتبادلة بين الحكومة و الأفراد و قطاع الأعمال و جذب المستثمرين و خلق مناخ استثماري ملائم و جذاب و بيئة تزخر بالمبدعين و المبتكرين نتيجة لحماية الحقوق الملكية الفكرية. اما المجموعة الثانية المتكونة من (الجزائر، المغرب، إيران، الأردن، تونس، مصر، لبنان) يتم تقسيمها إلى مجموعتين جزئيتين. المجموعة الجزئية الأولى المتكونة من (الجزائر، إيران، مصر ولبنان) والتي يتراوح مؤشر سيادة القانون بها بين (0 و -1) فهو دون المتوسط إلى ضعيف، و يمكن إرجاع ذلك لضعف الثقة المتبادلة بين الحكومة و الأفراد و قطاع الأعمال و عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذه الدول. اما المجموعة الجزئية الثانية و المتكونة من (المغرب، الأردن، تونس) و التي نجد فيها مؤشر سيادة القانون يقارب المتوسط أو يفوقه بالنسبة للأردن. اما دخول هذه المجموعة فهي دون المتوسط.

المجموعة الثالثة و التي تضم كل من (العراق و ليبيا) و التي مؤشر سيادة القانون بها ضعيف نظرا لمتعاني منه هاتين الدولتين من الفوضى وضعف الثقة المتبادلة بين الحكومة و الأفراد و قطاع الأعمال و عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذه الدول. اما دخولهما هي فوق المتوسط بالنسبة لهذه المجموعة.

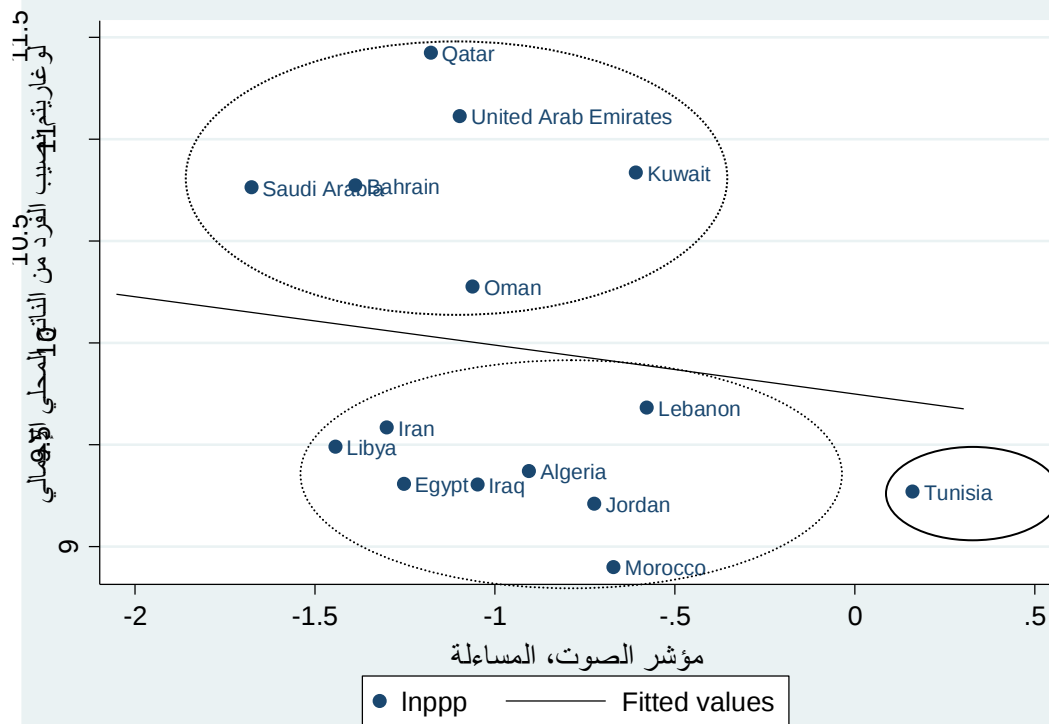


يوضح الشكل (7) أعلاه ثلاث مجموعات أين نجد المجموعة الأولى و التي تتكون من (قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة وعمان) ومؤشر الجودة التنظيمية بها يتراوح بين (0 و 1) أي من المتوسط إلى الجيد، اما دخول هذه المجموعة فهي مرتفعة. و يمكن إرجاع ذلك إلى قدرة حكومات هذه الدول على صياغة و تنفيذ القوانين و السياسات و اللوائح التي من شأنها تنظيم حياة الناس، تنمية القطاع الخاص بالتالي رفع معدل النمو و تحقيق التنمية.

المجموعة الثانية المتكونة من (الجزائر، المغرب، إيران، الأردن، تونس، مصر، لبنان و العراق) و التي يتميز فيها الأردن بمؤشر جودة تنظيمية يفوق المتوسط اما فيما تبقى من الدول فمؤشر جودة تنظيمية يتراوح فيها بين (0 و -1.3) فهو دون المتوسط إلى ضعيف، اما دخول هذه المجموعة فهي دون المتوسط. يرجع كل هذا إلى أن القوانين و التشريعات في هذه الدول قد تعيق مساهمة القطاع الخاص في التنمية من خلال الموفقات الحكومية لمزاولة الأعمال، كثرة التقاطعات بين المؤسسات و الدوائر الحكومية مما ينتج عنه زيادة تكاليف المعاملات و هدر للوقت و تبديد للجهد و بالتالي إضاعة الفرص الاستثمارية.

اما المجموعة الثالثة و التي تضم فقط ليبيا فنجد مؤشر جودة التنظيمية بها ضعيف جدا، اما دخلها فهو فوق المتوسط، و يرجع ضعف مؤشر جودة التنظيمية بهذه الدولة إلى الأوضاع السياسية التي تمر بها البلاد فالانقسامات في الحكم يؤثر سلبا على تطبيق القوانين و التشريعات و بالتالي يعيق كل المساهمات التي تؤدي إلى التنمية.

الشكل(8): توزيع الدول المنطقة حسب مؤشر الصوت، المساءلة و الدخل لسنة 2017



المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14

الشكل (8) أعلاه يبين أن العينة تتكون من ثلاث مجموعات في هذه الحالة حيث تمثل المجموعة الأولى الدول التي دخلها مرتفع في حين أن مؤشرها للصوت و المساءلة يتراوح بين (0.5- و -2) إذا هو دون المتوسط إلى ضعيف جدا و التي تضم كل (قطر، السعودية، البحرين، الكويت، الامارات العربية المتحدة وعمان). فيما تمثل المجموعة الثانية (الجزائر، المغرب، إيران، الأردن، ليبيا، مصر، لبنان و العراق) و تتميز هذه الدول بدخل دون المتوسط وبمؤشر الصوت و المساءلة تتراوح قيمه بين (0.5- و -1.5) فهي دون المتوسط إلى الضعيف، يمكن إرجاع هذه النتائج إلى عدة أسباب، منها التضيق على الحريات و حرية الصحافة، العزوف عن المشاركة السياسية للمواطن، عدم فعالية الرقابة البرلمانية، غياب الشفافية و النزاهة في العمل الحكومي.

اما المجموعة الثالثة و التي تحوي على دولة تونس فقط و التي تتميز بدخل دون المتوسط لكن وبمؤشر الصوت و المساءلة فوق المتوسط، و يرجع ذلك لكون هذه الدولة قد مرت بالربيع العربي الذي أثر في توجهاتها السياسية حيث أصبحت الحريات مصانة و أصبح للمواطن حس المشاركة السياسية و أصبح للبرلمان فعالية الرقابة و المحاسبة اتجاه المؤسسات العامة.

مما سبق تبين لنا أنه ثمة تشابه بين الدول في تشكيل المجموعات و من أجل معرفة أوجه التشابه و

الاختلاف بين دول المنطقة تعين علينا أن نستخدم تحليل متعدد الأبعاد (Multidimensional

Scaling) الذي يعرف على النحو التالي:

تحليل الاختلاف متعدد الأبعاد ، المعروف باسم القياس متعدد الأبعاد (MDS) ، هو مجموعة من الأساليب والخوارزميات لتحليل بيانات الاختلاف. يتكون من تمثيل كل كائن بنقطة في فضاء ممثلة بأبعاد صغيرة قدر الإمكان، بحيث تمثل المسافات بين النقاط في أفضل الأحوال العلاقات التي لوحظت في البيانات. يسمح هذا التمثيل الرسومي بقراءة أبسط للبيانات، وبالتالي يمكننا من تحديد الملاحظات واكتشاف الهياكل التي كانت ستمر دون أن تلاحظ و تمثل.

3.3. تحليل متعدد الأبعاد للاختلافات (Analyze Multidimensional of Dissimilarities) لمتوسط المشاهدات بين الدول المنطقة للمدة 2002-2017.

يتم إنشاء مصفوفة متوسط المشاهدات الجدول (1) عن طريق حساب متوسطات المشاهدات لكل من متغيرة الاستثمار المباشر الخارجي و متغيرات الحوكمة الستة حسب كل دولة و فق المعادلة التالية $Mvar = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N x_i$. ثم انطلاقاً من هذه المصفوفة يتم حساب مصفوفة الأبعاد للمشاهدات بين الدول باستعمال برنامج (SPSS) و بتطبيق الأمر (Correlation) و (Distance).

الجدول (1): مصفوفة متوسط المشاهدات للاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشرات الستة للحوكمة							
Economy	MCC	MGE	MPV	MRL	MRQ	MVA	MFDI
Algeria	-0.59731931	-0.54420911	-1.22929426	-0.75116286	-0.91990199	-0.92602602	1.11022563
Bahrain	0.26745041	0.4632863	-0.47133695	0.47407549	0.69199045	-1.00555156	4.89848813
Egypt	-0.62837032	-0.52880296	-1.02584987	-0.29711974	-0.50843027	-1.11313833	3.37018375
Iran (Islamic Republic of)	-0.62633752	-0.47074789	-1.04707655	-0.87263462	-1.41907475	-1.44905531	0.96161125
Iraq	-1.34781713	-1.37484488	-2.3441585	-1.60057344	-1.30634431	-1.22275285	-1.34781713
Jordan	0.1885152	0.11976078	-0.42388169	0.32218354	0.18909935	-0.71914335	8.37993875
Kuwait	0.22405483	0.03893145	0.22465277	0.4118291	0.14861516	-0.540052	0.55298
Lebanon	-0.82972642	-0.35049626	-1.44242614	-0.63407529	-0.17950379	-0.43582576	9.39617
Libya	-1.23954219	-1.29352954	-0.64453737	-1.19432415	-1.60183073	-1.60971757	2.09224793
Morocco	-0.28306603	-0.13250334	-0.41752954	-0.17040671	-0.17950629	-0.66633316	2.59194875
Oman	0.38216324	0.31198567	0.78465878	0.46166528	0.56816474	-0.99919868	2.96793688
Qatar	0.91695874	0.71793193	1.042676	0.71004777	0.50054949	-0.92883914	2.27164125
Saudi Arabia	-0.01923944	-0.06801609	-0.38349179	0.09721559	0.06018643	-1.73831806	2.92680063
Tunisia	-0.08753748	0.20591571	-0.30261886	-0.02098417	-0.15542356	-0.63913308	3.0869625
United Arab Emirates	1.06027319	1.03920373	0.82969056	0.53124819	0.73812871	-0.92114819	3.33211125
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج EXCEL 2007							

يتكون قطر مصفوفة الجدول (2) الموضح أدناه من الاصفر لأن كل بلد لا يختلف عن نفسه. من ناحية أخرى ، تمثل القيم الغير قطرية المسافات الإقليدية بين الزواجين من الدول.

أين نجد الأبعاد بين دول المجلس الخليجي مقارنة فيما بينها أما بينها وبين باقي الدول الأخرى فنجدها متباعدة. فيما نجد كل من مصر و الجزائر و إيران و تونس متقربين فيما بينهم و متباعدين عن باقي

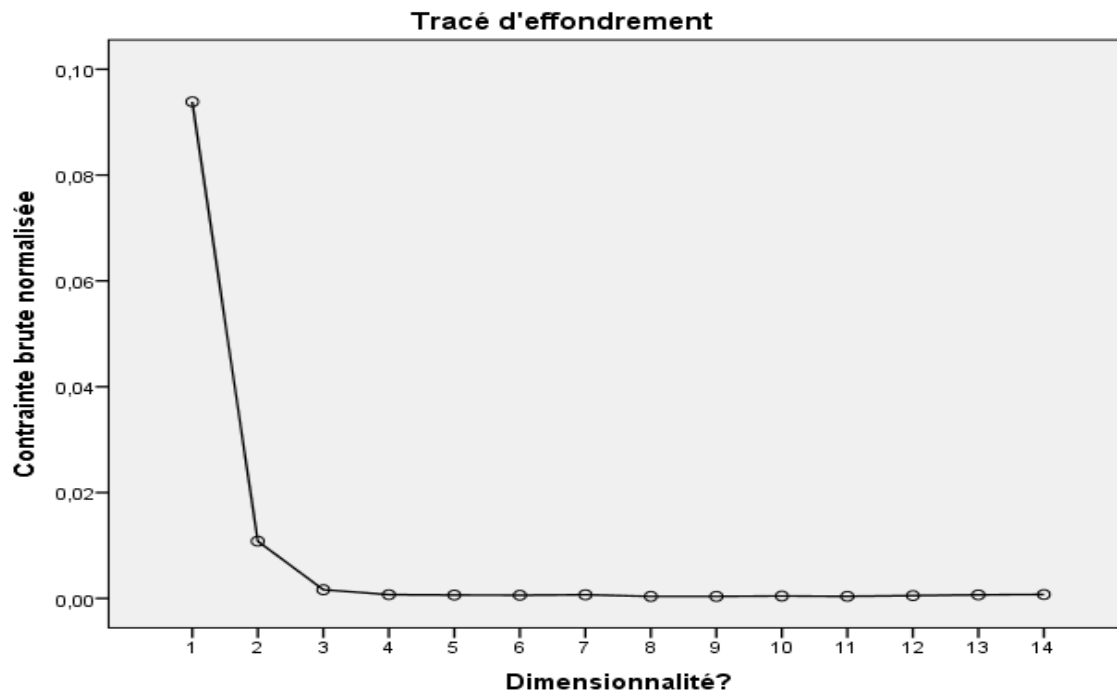
الدول. أما العراق و ليبيا فهما متقربتين فمابينهم و متباعدتين عن باقي الدول. أما فيما يخص دولة لبنان فنجدها متباعدة عن باقي الدول.

الجدول (2): مصفوفة الأبعاد للمشاهدات بين الدول															
	Algeria	Bahrain	Egypt	Iran	Iraq	Jordan	Kuwait	Lebanon	Libya	Morocco	Oman	Qatar	Saudi	Tunisia	U,A,E
Algeria	0.000	3.971	1.322	1.556	2.691	3.826	3.714	3.430	2.691	2.065	4.127	5.269	3.494	2.450	5.341
Bahrain	3.971	0.000	3.341	4.457	6.322	2.440	2.369	3.930	5.498	3.119	1.582	2.391	2.437	2.531	2.160
Egypt	1.322	3.341	0.000	1.967	3.497	2.934	3.708	2.960	2.902	1.698	3.614	4.963	2.905	2.079	4.964
Iran	1.556	4.457	1.967	0.000	2.663	4.568	4.445	4.390	1.774	3.163	4.527	5.569	3.135	3.424	5.689
Iraq	2.691	6.322	3.497	2.663	0.000	6.275	6.033	5.208	2.621	4.578	6.549	7.629	5.241	5.089	7.769
Jordan	3.826	2.440	2.934	4.568	6.275	0.000	3.676	2.587	5.464	2.420	2.987	4.161	3.810	2.076	3.833
Kuwait	3.714	2.369	3.708	4.445	6.033	3.676	0.000	4.660	5.423	3.069	1.870	2.201	3.390	2.578	2.584
Lebanon	3.430	3.930	2.960	4.390	5.208	2.587	4.660	0.000	4.864	3.071	4.694	5.828	4.799	3.110	5.629
Libya	2.691	5.498	2.902	1.774	2.621	5.464	5.423	4.864	0.000	4.256	5.476	6.559	3.939	4.615	6.780
Morocco	2.065	3.119	1.698	3.163	4.578	2.420	3.069	3.071	4.256	0.000	3.076	4.427	3.637	.804	4.334
Oman	4.127	1.582	3.614	4.527	6.549	2.987	1.870	4.694	5.476	3.076	0.000	1.602	2.601	2.527	1.662
Qatar	5.269	2.391	4.963	5.569	7.629	4.161	2.201	5.828	6.559	4.427	1.602	0.000	3.459	3.779	.895
Saudi	3.494	2.437	2.905	3.135	5.241	3.810	3.390	4.799	3.939	3.637	2.601	3.459	0.000	3.416	3.574
Tunisia	2.450	2.531	2.079	3.424	5.089	2.076	2.578	3.110	4.615	.804	2.527	3.779	3.416	0.000	3.641
U,A, E	5.341	2.160	4.964	5.689	7.769	3.833	2.584	5.629	6.780	4.334	1.662	.895	3.574	3.641	0.000

المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج SPSS 22

في الشكل (9) يتم الكشف عن الأبعاد الحقيقية للبيانات من خلال معدل انخفاض stress مع زيادة الأبعاد. فأتثناء انتقالنا من بُعد واحد إلى اثنين و نظريًا باستخدام "الكوع" في المنحنى كدليل لأبعاد البيانات، نجد أننا كلما ستمررنا في التنقل من البعد ثلاثة إلى أربعة و إلى خمسة وأعلى فإن معدل التغيير يتباطأ. هذا لأننا نعتقد أن جميع الاختلافات الأخرى في البيانات التي تتجاوز تلك التي تم حسابها من خلال البعدين الأولين هي ضوضاء غير منتظمة و بالتالي فهي لا تمثل إلا القليل.

الشكل (9): Stress إجمالي



المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج SPSS 22

4.3. تحليل متعدد الأبعاد (Multidimensional Scaling)

يوضح الشكل (3) أن عدد المشاهدات بلغ خمسة عشرة (15) مشاهدة فيما كان عدد المصفوفات، مصفوفة واحدة (1) و عدد القيم الغير صفرية (210) و الفعلية منها (105) و لا توجد قيم مفقودة.

الجدول (3): ملخص معالجة الملاحظات

Récapitulatif de traitement des observations

Observations	15
Sources	1
Objets	15
Proximités Total des proximités	210 ^a
Proximités manquantes	0
Proximités actives ^b	105

a. Somme de l'ensemble des proximités strictement triangulaires inférieure et supérieure.

b. Les proximités actives incluent l'ensemble des proximités non manquantes.

المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج SPSS 22

5.3. قياس الملائمة (الضغط Stress)

الجدول (4): ملائمة القياس

Mesure d'ajustement et de contrainte

Contrainte brute normalisée	,00655
Contrainte I	,08091 ^a
Contrainte II	,18236 ^a
Contrainte S	,01137 ^b
Dispersion représentée (D.A.F.)	,99345
Coefficient de congruence de Tucker	,99672

PROXSCAL réduit le stress brut normalisé.

a. Facteur d'échelle optimal = 1,007.

b. Facteur d'échelle optimal = ,998.

المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج SPSS 22

إن المخرجات الموجودة في الجدول (4) و التي نجد من بينها قيمة (Contrainte S) أو (Stress s) المساوية لـ(0,01137) و التي تقل عن 0.1 و بالتالي فإن قيمة (Stress s) ممتازة، فيما تقترب قيمة كل من التشتت الممثل (DAF) و معامل التطابق (Tucker) كل منهما يقترب من الواحد (1)، و على هذا الأساس التمثيل البياني للبلدان في مخطط (Shepard) يكون مقبول.

الفصل الثاني: دراسة قياسية حول العلاقة بين الحوكمة، الاستثمار الأجنبي الخارجي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

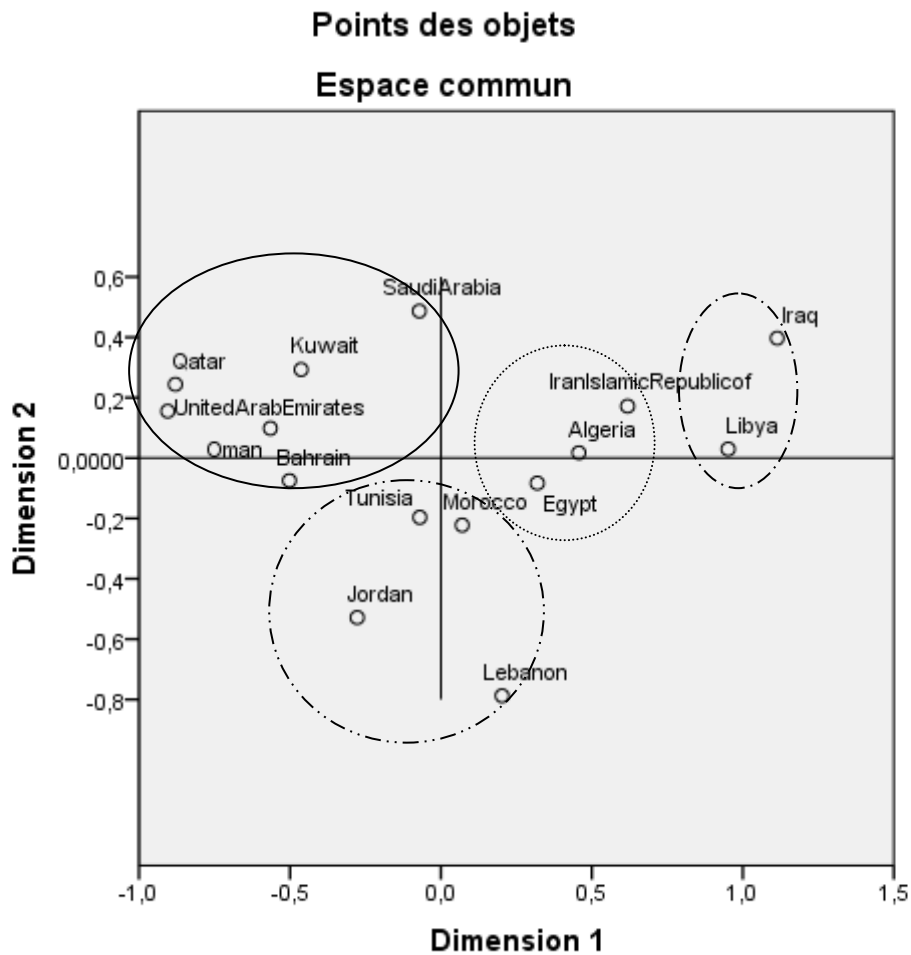
الجدول(5): الإحداثيات النهائية

Pays	Dimension	
	1	2
Algeria	,457	,018
Bahrain	-,502	-,075
Egypt	,319	-,083
Iran	,618	,172
Iraq	1,114	,397
Jordan	-,277	-,529
Kuwait	-,463	,293
Lebanon	,202	-,787
Libya	,951	,030
Morocco	,070	-,222
Oman	-,565	,098
Qatar	-,879	,244
Saudi Arabia	-,071	,487
Tunisia	-,070	-,197
U.A.E	-,905	,155

المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج SPSS 22

يمثل الجدول(5)، الإحداثيات النهائية لخمس عشرة دولة والتي سيتم استخدامها في التمثيل البياني ثنائي الأبعاد.

الشكل (10): مخطط Shepard



المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج SPSS 22

إن مخطط (Shepard) الموضح في الشكل (10) يبين أنه ثمة أوجه تشابه بين بعض الدول المنطقة، حيث أن كل دول المجلس الخليجي جاءت مجمعة في زمرة واحدة و الممثلة بواسطة الدائرة المستمرة، فهي تتشابه في نظام الحكم الذي هو ملكي و نوعية الاقتصاد الذي يعتمد على البترول و من حيث الاستقرار فهي دول مستقرة نسبيا إذا مستثنين الصراعات الداخلية. اما فيما يخص كل من الجزائر و مصر و الجمهورية الإيرانية و الممثلين بدائرة من نقط فهذه الدول تشترك في نظام الحكم الجمهوري و من حيث الاستقرار فهي مستقرة نسبيا إذا مستثنين الصراعات الداخلية، اما الاقتصاد فاعتمادهم على البترول ماعدا مصر التي تعتمد السياحة كمورد فقري أول و هي تقارب من مجموعة التي تحوي كل من

(المغرب، تونس، الأردن ولبنان) والتي تشترك في نوعية الاقتصاد الذي يعتمد على السياحة بالدرجة الأولى أي أن هذه الدول غير بترولية اما النظام في هذه المجموعة فمختلف فنجد ملكي في كل من المغرب و الأردن و جمهوري في كل من تونس و لبنان، فيما نجد كل من ليبيا والعراق و الممثلة بدائرة متقطعة و نقطة بين كل قطعتين و تشترك هذين الدولتين في كونها تنتهج نظام جمهوري و اقتصاد يعتمد على البترول ولا تتمتع بالاستقرار داخليا و تعاني من التدخلات الخارجية و الارهاب.

و بالتالي يمكننا أن نظيف ثلاث متغيرات وهمية على أساس ما تقدم ألا وهي المتغيرة الوهمية الأولى هي طبيعة النظام (جمهوري او ملكي)، المتغيرة الوهمية الثانية طبيعة الاقتصاد (يعتمد على البترول أو لا يعتمد على البترول)، المتغيرة الوهمية الثالثة الاستقرار (بلد مستقر أم غير مستقر).

6.3. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

بين الجدول (6) وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة، حيث يوضح الجدول المتوسط الكلي و التغير الكلي بالإضافة إلى التغير بين الأفراد و التغير داخل الأفراد. و بما أن عدد المشاهدات لم يتغير من متغيرة لآخر و من بلد لآخر فالبيانات المقطعية العرضية للسلاسل الزمنية متوازنة و طويلة لأن $(T > N)$.

الجدول (6): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2017						
Variable		Mean	Std.Dev	Min	Max	Obs
lnppp	Overall	9.986476	0.941754	8.297603	11.86101	N=240
	Between		0.9542619	8.673455	11.6566	n=15
	Within		0.1828565	9.359853	10.41184	T=16
cpi	Overall	5.470413	7.430007	-10.06749	53.23096	N=240
	Between		4.405475	1.619464	16.87136	n=15
	Within		6.083986	-17.13282	46.16563	T=16
fdipr	Overall	3.177172	3.733938	-4.54159	23.29418	N=240
	Between		2.662624	-0.2816657	9.39617	n=15
	Within		2.701421	-3.107255	18.09141	T=16
lnhc	Overall	2.010667	0.2305771	1.280934	2.379546	N=240
	Between		0.2177028	1.470331	2.294131	n=15
	Within		0.0935193	1.722686	2.245085	T=16
lnOptrade	Overall	3.696793	0.3524919	2.716235	4.563684	N=240
	Between		0.3145976	3.163636	4.300097	n=15
	Within		0.1774557	3.069752	4.272342	T=16

الفصل الثاني: دراسة قياسية حول العلاقة بين الحوكمة، الاستثمار الأجنبي الخارجي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

lnm2prgdp	Overall	4.250972	0.536002	3.007985	5.560929	N=240
	Between		0.4812142	3.388991	5.462437	n=15
	Within		0.2650747	3.360238	5.630228	T=16
Cc	Overall	-0.174636	0.7173497	-1.626686	1.567186	N=240
	Between		0.71136	-1.347817	1.060273	n=15
	Within		0.2007907	-0.7301945	0.6154041	T=16
Ge	Overall	-0.124409	0.6738799	-1.94748	1.509608	N=240
	Between		0.66758	-1.374845	1.039204	n=15
	Within		0.1908443	-0.7228084	0.3459953	T=16
pv	Overall	-0.4567016	0.9958741	-3.180798	1.223623	N=240
	Between		0.9172507	-2.344159	1.042676	n=15
	Within		0.4508	-2.173995	1.021109	T=16
rl	Overall	-0.1688677	0.7000127	-1.837934	0.9585235	N=240
	Between		0.702708	-1.600573	0.7100478	n=15
	within		0.1649571	-0.7912376	0.2068547	T=16
rq	overall	-0.2248854	0.7779445	-2.274461	1.120548	N=240
	between		0.7736464	-1.601831	0.7381287	n=15
	within		0.2103175	-0.9087611	0.4690516	T=16
va	overall	-0.9942822	0.4437555	-2.050344	0.3034269	N=240
	between		0.3824281	-1.738318	-0.4358258	n=15
	within		0.2446358	-1.821873	-0.0517222	T=16
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14						

الجدول (7) ارتباطات المتغيرات												
	LnPPP	LnOTRADE	LnM2PRGDP	LnKH	IDEPR	CPI1	CC	GE	PV	RL	RQ	VA
LnPPP	1											
LnOTRADE	0.3164	1										
LnM2PRGDP	-0.2888	-0.1312	1									
LnKH	0.5153	-0.0174	0.1054	1								
IDEPR	-0.1393	0.0705	0.4001	0.1594	1							
CPI	-0.1671	-0.1928	-0.1822	-0.0036	-0.0774	1						
CC	0.6458	0.2297	-0.064	0.3903	0.0949	-0.3254	1					
GE	0.5496	0.2228	0.0891	0.4011	0.1677	-0.3923	0.9278	1				
PV	0.6191	0.259	-0.1928	0.2087	0.0745	-0.3624	0.8169	0.7648	1			
RL	0.5733	0.2907	0.0731	0.3225	0.1874	-0.4023	0.9189	0.9095	0.8094	1		
RQ	0.536	0.3449	0.1135	0.3017	0.2674	-0.4484	0.8533	0.8876	0.69	0.9152	1	
VA	-0.1134	0.2111	0.4461	-0.1354	0.2584	-0.2667	0.2447	0.2644	0.0544	0.2765	0.3389	1
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14												

الملاحظ في قيم الارتباط من الجدول (7) أن المتغيرة التابعة (lnppp) لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي و باقي المتغيرات الخارجية لها ارتباط عالية و قوي مما يجعل هذه الأخيرة تفسر المتغيرة الداخلية (lnppp)، اما بالنسبة لمتغيرات التحكم فنجدها غير مرتبطة فيما بينها فقيمها ضعيفة فهي دون 45% ماعدا متغيرات الحوكمة التي جاء جلها مرتبط ببعضها ببعض و تفوق 80%.

المبحث الثاني الدراسة التجريبية لمتغيرات الحوكمة

المطلب الاول: تحليل المركبات الاساسية على متغيرات الحوكمة

مؤشر الحوكمة ذا أبعاد متعددة مما يجعل من غير السهل فهم تفاعلات هذه المؤشرات مع المتغيرات الأخرى و مقارنتها. مما حتم علينا استعمال طريقة تحليل المكونات الاساسية (PCA) لاختزال متغيراتها إلى أقل عدد ممكن من المؤشرات تقيس الحوكمة الجيدة.

1.1. دراسة مصفوفة الارتباط لمتغيرات الحوكمة:

جدول (8): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الحوكمة						
	Cc	Ge	Pv	RI	Rq	Va
cc	1					
ge	0.9278	1				
pv	0.8169	0.7648	1			
RI	0.9189	0.9095	0.8094	1		
Rq	0.8533	0.8876	0.69	0.9152	1	
va	0.2447	0.2644	0.0544	0.2765	0.3389	1
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14						

للتحقق في ما إذا كان بالإمكان تخفيض البيانات. نعتمد في ذلك على مصفوفة الارتباط المبينة في الجدول (8) و التي من خلالها نرى أن جل المتغيرات مرتبطة فيما بينها و قيم الارتباط تفوق 80% ما عد متغيرة (va) الذي جاءت قيمة ارتباطها بالمتغيرات الأخرى ضعيفة.

2.1. اختبار (KMO)

جدول (9): اختبار KMO لمتغيرات الحوكمة

Variable	kmo
Cc	0.8663
Ge	0.8819
Pv	0.8839
RI	0.85
Rq	0.8531
Va	0.7588
Overall	0.8634
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14	

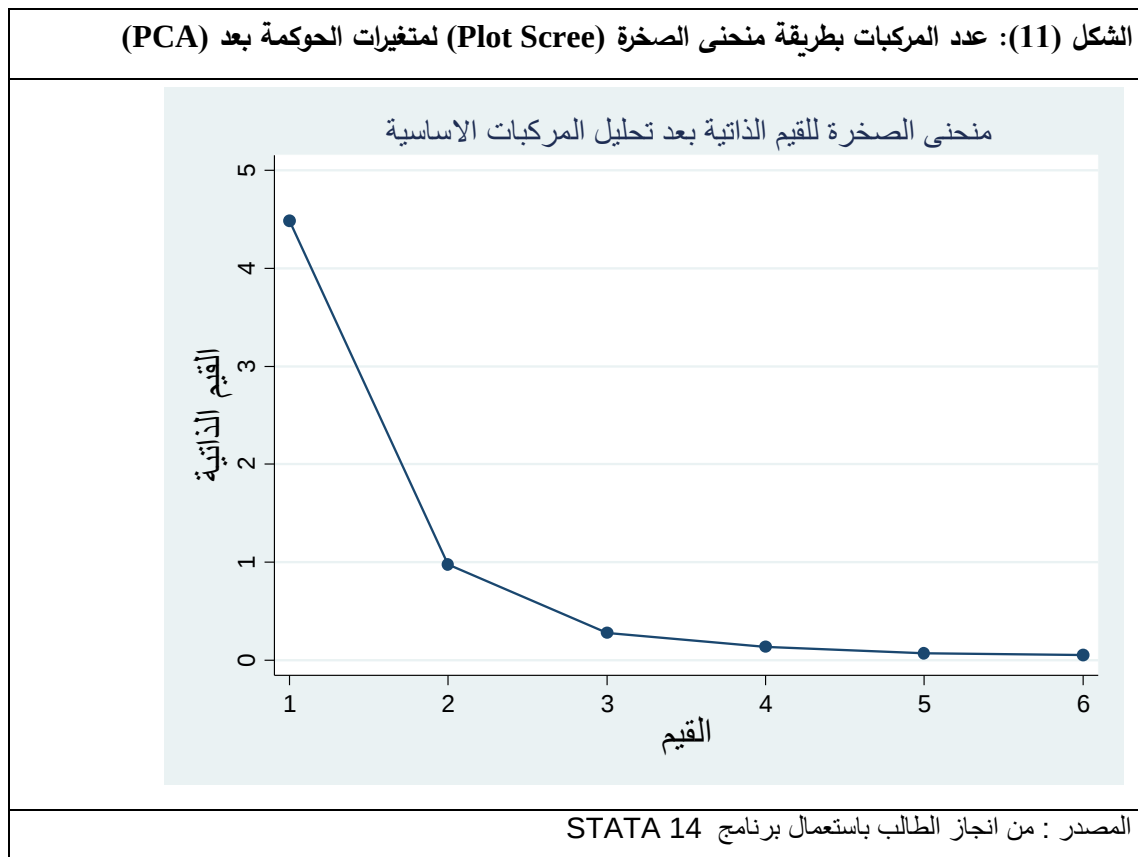
يوضح الجدول (9) لاختبار (KMO) أن قيمته تفوق 50%.

و على أساس ما تقدم من مصفوفة الارتباط و اختبار (KMO) يمكننا تطبيق تحليل المركبات الأساسية.

3.1. تطبيق تحليل المركبات الأساسية:

1.3.1. تحديد عدد المركبات الأساسية:

هنالك العديد من الأساليب لأجل تحديد عدد المركبات الأساسية فنجد منها طريقة (Scree Diagram منحني الصخرة) الذي اقترحه (1965 Cattell) يعتمد فيه على الرسم البياني الذي من خلاله تعين الجذور المميزة لمصفوفة الارتباط على المحور العمودي مقابل رقم الجذر المميز على المحور الأفقي، حيث ينتج شكل يشبه الصخرة تكون فيه الجذور المميزة تقع في أعلى المنحنى و تؤخذ مركباتها بعين الاعتبار اما الوقعة أسفله فيتم إهمالها وقد تم تطويره من قبل (1986 Jolliffe) حيث استخدم لوغاريتم قيمة الجذر المميز مقابل رقم الجذر المميز فيكون عدد المركبات الرئيسية مساويا لرقم الجذر المميز المناظر إلى الانحناء المرفق للمنحنى (Curve in elbow an to corresponding) فالنقطة التي ينتهي عندها هذا الانحناء تتوقف عندها الجذور المميزة الكبيرة وتبدأ الجذور المميزة الصغيرة، والتي يتم استبعادها من التحليل.



يوضح الشكل (11) منحنى الصخرة (Plot Scree) لمتغيرات الحوكمة بعد تطبيق (PCA) أن عدد المركبات الأساسية اثنان و من اجل أكثر دقة نستعين بطريق (Kaiser) الذي هو عبارة عن محك رياضي في طبيعته اقترحه Guttman عام 1954 م ، و Kaiser عام 1960 وفكرته تعتمد على تحديد الجذور المميزة التي تزيد قيمتها عن الواحد الصحيح، المركبات الرئيسية المقابلة لتلك الجذور تبقى في التحليل، اما المركبات الرئيسية المقابلة للجذور المميزة الأخرى فيتم إهمالها من التحليل وبذلك يكون عدد المركبات الرئيسية مساويا لعدد الجذور المميزة الداخلة في التحليل.

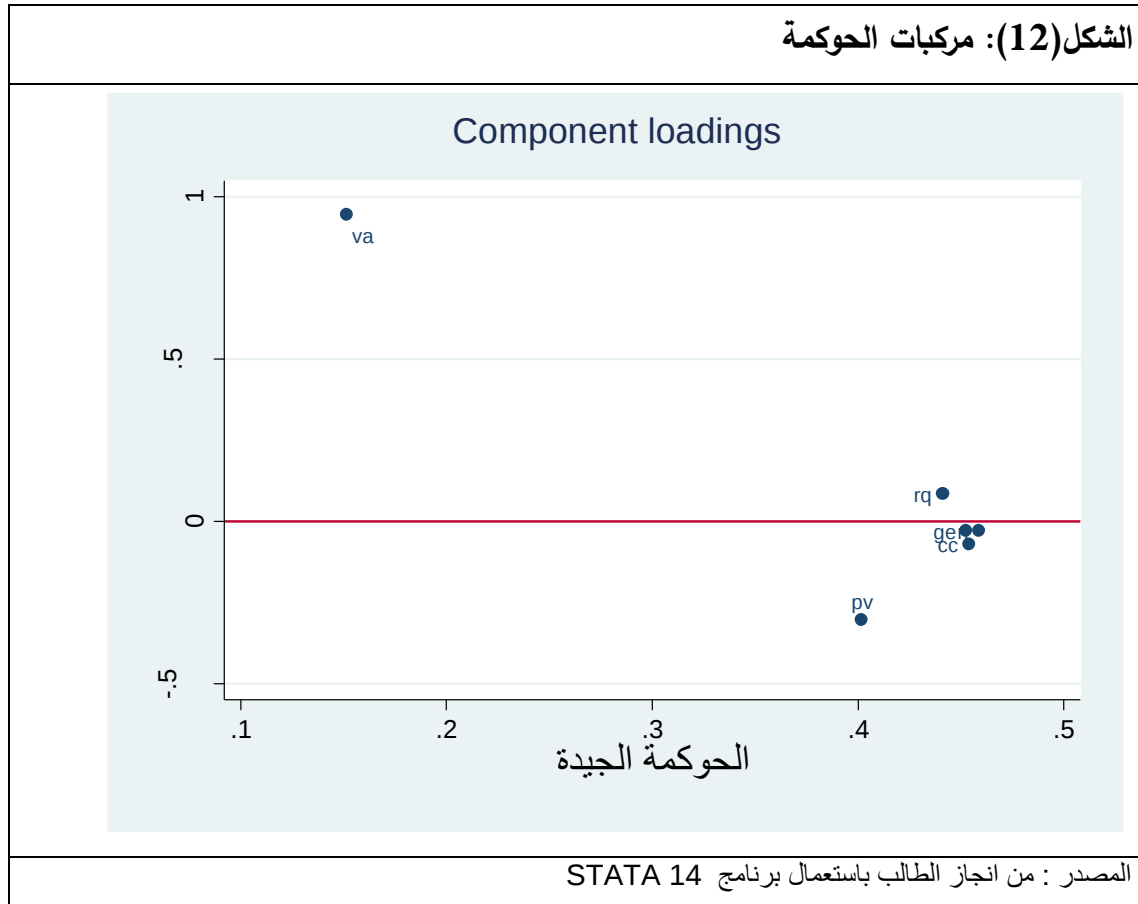
2.3.1. طريق (Kaiser):

جدول (10): مصفوفة التباينات لمتغيرات الحوكمة				
Component	Eigenvalue	Difference	Proportion	Cumulative
Comp1	4.48643	3.50842	0.7477	0.7477
Comp2	0.978001	0.701042	0.163	0.9107
Comp3	0.276959	0.143534	0.0462	0.9569
Comp4	0.133425	0.060728	0.0222	0.9791
Comp5	0.0726973	0.0202062	0.0121	0.9913
Comp6	0.0524912	.	0.0087	1.0000
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14				

إن جدول (10) لمصفوفة التباينات لمتغيرات الحوكمة يبين أن قيمة (Eigenvalue) للمركبة (Comp1) و المساوية لـ 4.48643 تشرح ما مقدره 74.77% من مجموع التباينات فيما أن المركبة (Comp2) و المساوية لـ 0.978001 وهي أصغر من الواحد و تشرح ما مقدره 16.30% من مجموع التباينات وعليه يتم إهمال هذه المركبة (Comp2) و المركبات الأخرى التي تليها و نأخذ بالمركبة الأولى (Comp1) فقط، كما يؤكد ذلك جدول (11) للمكونات الأساسية (المتجهات الذاتية) و الذي يوضح أن المركبة (Comp1) و التي تتكون من المتغير (cc, ge, pv,rl,rq) التي جلها تكون هذه المركبة بنسب تفوق 40% ماعدا المتغيرة (va).

جدول (11): المكونات الأساسية (المتجهات الذاتية)						
Variable	Comp1	Comp2	Comp3	Comp4	Comp5	Comp6
cc	0.454	-0.0707	0.0093	-0.5507	-0.4703	0.5141
ge	0.4524	-0.0291	-0.2391	-0.4842	0.6123	-0.3577
pv	0.4017	-0.3045	0.7896	0.2489	0.2354	0.071
rl	0.4587	-0.0283	-0.1025	0.2549	-0.5521	-0.6391
rq	0.441	0.0844	-0.4758	0.5787	0.2075	0.4406
va	0.1517	0.9453	0.2871	-0.02	0.0244	-0.0081
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14						

3.3.1. تحديد مركبات الحوكمة:



من الشكل (12) لمركبات الحوكمة نستنتج أن المحور الأفقي يمثل الحوكمة الجيدة و الذي يظم جل متغيراتها و المتمثلة في (سيادة القانون، كفاءة الحكومة، الجودة التنظيمية، الاستقرار السياسي والتحرر من العنف، مراقبة الفساد) و على هذا الأساس تم اختزال هذه المتغيرات في مركبة الحوكمة الجيدة (Ggov).

المطلب الثاني:النموذج القياسي للدراسة

1.2.دراسة الاستقرارية للمقاطع العرضية للسلاسل الزمنية:

جدول (12):دراسة الاستقرارية للمتغيرات							
في المستوى							
Variables	Method: With Individual	Levin, Lin & Chu	Breitung t-stat	Im,Pesaran and Shin W- stat	ADF- Fisher Chi- Square	PP - Fisher Chi-Square	Process
lnppp	Intercept	-6.6432*		-3.25357*	56.5105*	51.8489*	I(0)
	intercept and trend	-2.57390*	-2.29903*	-5.07741*	78.3895*	88.3737*	I(0)
cpi	Intercept	-4.05062*		-3.54825*	60.8552*	64.8464*	I(0)
	intercept and trend	-5.17926*	-2.45153*	-3.71302*	62.1466*	65.0087*	I(0)
fdipr	Intercept	-1.84430**		-2.15503**	45.5405**	53.4906*	I(0)
	intercept and trend	-2.32294*	-0.53250	-2.69326*	52.1836*	43.2482*	I(0)
lnkh	Intercept	-8.56827*		-1.72578**	61.9784*	75.9809*	I(0)
	intercept and trend	-9.61641*	-3.78064*	-6.43729*	92.7265*	148.245*	I(0)
lnOtrade	Intercept	-3.25007*		-1.71619**	40.3121	39.7349	I(0)
	intercept and trend	-8.44379*	-1.7191**	-5.80473*	86.3660*	91.3256*	I(0)
lnm2prgdp	Intercept	-10.5013*		-9.16322*	129.416*	145.833*	I(0)
	intercept and trend	-5.24736*	-1.63471	-3.14930*	54.4391*	38.4779	I(0)
** signification 5% , * signification 1%,			ساكنة في المستوى:I(0)				
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج Eviews 10							

يتضح من الجدول (12) أن كل السلاسل ساكنة عند المستوى و منه التقدير المناسب هو الانحدار.

2.2.تقدير النموذج بدون متغيرة التفاعل بين الاستثمار المباشر الأجنبي مع رأس المال البشري:

انطلاقا من المعادلة (14) يتم اعتماد النموذج (15) للتقدير و الدراسة:

$$\ln(y_{it}) = \alpha_i + \emptyset \ln(y_{it-1}) + \beta_1 fdipr_{it} + \beta_2 lnhc_{it} + \beta_3 cpi_{i,t} + \beta_4 lnOtrade_{i,t} + \beta_5 Ggov_{i,t} + \beta_6 lnm2prgdp_{it} + \xi_{it} \dots \dots \dots (15)$$

و باستخدام الطريقة المربعات الصغرى العادية والتقدير عن طريق للتأثيرات الثابتة واعتمادا على برنامج (STATA 14) جاءت النتائج المدونة في الجدول (13) أدناه:

الجدول (13) تقدير النموذجين (التجميعي و التأثيرات الثابتة)		
Variable	Pooled	Fixed Effect
Lnppp L1.	.96029673***	.59379058***
Cpi	-0.000837	-0.001656
Fdipr	.00563174*	-0.002137
Lnkh	-0.019412	.41725944***
InOtrade	-0.007313	0.0067474
lnm2prgdp	-.05932149***	-.28415476***
Ggov	0.0076709	-0.001564
_cons	.71385279***	4.4275375***
Nombre N_groupe	225	225 15
r2	0.9856684	
r2_Within		0.7280846
r2_Between		0.9575222
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001		
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14		

نتائج التقديرين الموضحين في الجدول (13):

1.2.2. النموذج الأول التجميعي (pooled):

يشر إلى أن النتائج تبين أن جل المتغيرات (التضخم، راس المال البشري، الانفتاح التجاري، المتغيرة المركبة للحوكمة) لم تكن ذات معنوية ماعد الاستثمار المباسر الاجنبي و التنمية المالية و المتغيرة الداخلية المتأخرة لنصيب الفرد. حيث نجد أن الاستثمار المباسر الخارجي جاء معنوي في حدود 5% وبإشارة موجبة وعليه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 0.56%. اما في حالة التنمية المالية الممثلة بنسبة النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنها ذات دلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 5.9% منه. اما بالنسبة للمتغيرة الداخلية المتأخرة كانت ذات دلالة احصائية في حدود 0.1% و بإشارة

موجبة و بالتالي زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 96% منه. إلا أن هذه المتغيرة قيمتها جاءت متحيزة لأنها مرتبطة بالاضطراب $\varepsilon_{i,t}$ ، و بالتالي التقدير غير معنوي.

2.2.2. النموذج الثاني الآثار الثابتة (Fixed Effect):

يشر إلى أن النتائج تبين أن جل المتغيرات (التضخم، الاستثمار المباشر الاجنبي، الانفتاح التجاري، المتغيرة المركبة للحوكمة) لم تكن ذات معنوية ماعد راس المال البشري و التنمية المالية و المتغيرة الداخلية المتأخرة لنصيب الفرد. حيث نجد أن راس المال البشري جاء معنوي في حدود 0.1% وبإشارة موجبة وعليه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 41.7% منه. اما في حالة التنمية المالية الممثلة بنسبة النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنها ذات دلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 28.4% منه. اما بالنسبة للمتغيرة الداخلية المتأخرة كانت ذات دلالة احصائية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة و بالتالي زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 59.3% منه. إلا أن هذه المتغيرة قيمتها جاءت متحيزة لأنها مرتبطة بالاضطراب $\varepsilon_{i,t}$ ، و بالتالي التقدير غير معنوي.

و بمأن هذين التقديرين غير معنويين فلبد على أن تكون قيمة المعاملة ($\emptyset$) وفقا للمعادلة (6.6) بين القيمتين المتحصل عليها بالتقدير التجميعي (Pooled) و تقدير (Fixed Effect).

حتى يتسنى لنا ذلك يتم التقدير عن طريق النموذجين التاليين : الاول عن طريق المعادلة (6.16) التي أخذ فيها (Bond و Arellano) الفرق الأول لأجل حذف الآثار الخاصة بالبلدان، اما التقدير الثاني فيعتمد على المعادلة (6.47) و التي يقترح فيها (Bond و Blundell) الجمع بين الفرق الأول و استخدام الادوات في المستوى و بالتالي تكديس معادلات الفرق الأول و معادلات المستوى.

3.2.2. تقدير النموذجين الفرق الأول و النظام (Difference and System):

الجدول (14) تقدير النموذجين (الفرق الأول و Difference و System)		
Variable	Difference	System
Lnppp L1.	.43891222***	.72929712***
Cpi	-0.001669	-0.001902
Fdipr	-0.002505	-0.004638
Lnkh	.78074001***	.40340077*
lnOtrade	-0.020076	.10005674*
lnm2prgdp	-.41475667***	-.18818785***
Ggov	0.0013489	.05098517**
_cons		2.3579651***
Nombre	210	225
N_groupe	15	15
ar1p	2.66E-07	1.19E-06
ar2p	0.751941	0.3267647
Sargan	188.09429	2.9769286
Sarganp	8.60E-07	0.5616938
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001		
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14		

الملاحظ من هذين التقديرين المقدمين في الجدول (14) أعلاه أن معامل المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد (($Lnppp(-1)$) جاءت في كلتا التقديرين معنوية في حدود 0.1% لكن المعامل الناتج عن مقدر الفرق الأول (Difference) لم يكن ضمن القيمتين المتحصل عليهما من التقديرين (التجميعي و التأثيرات الثابتة). من أجل قبول او رفض فرضية عدم وجود الترابط التسلسلي للأخطاء في المقدر الفرق الأول (Difference) فإننا نستعمل إختبار (Arellano و Bond) للارتباط الذاتي و ذلك بالرجوع للقيم الاحتمالية لكل من ($ar2p$) و ($ar1p$). و بما أن القيمة الاحتمالية لـ ($ar2p$) مساوية لـ (0.751941) فهي أعلى من 5% وهذا ما يؤكد عدم وجود ارتباط تلقائي تسلسلي في الأخطاء، اما القيمة الاحتمالية لـ ($ar1p$) مساوية لـ (0.000) تقريبا وهي أقل من 5% و بالتالي تعد مهمة. ويتوفر هذين الشرطين ن قبل

بالفرضية عدم ترابط الأخطاء تسلسلياً في النموذج (Difference). (Labra و Torrecillas، 2018، صفحة 49)

فيما يخص صلاحية الأدوات المستعملة فإننا نعود إلى اختبار (sargan) و ذلك بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لـ (sarganp) و التي تنص فرضيتها على أن النموذج لا يعاني من مشكلة (فوق التحديد)، وبمأن القيمة الاحتمالية لـ (sarganp) تساوي (0.000) فهي أقل من 5% و عليه الأدوات غير صالحة ونتيجة لذلك هناك تعريف زائد في النموذج (النموذج يعاني من مشكلة فوق التحديد). (Labra و Torrecillas، 2018، صفحة 47)

وعلى إثر ما تم ذكره نستنتج أن نموذج الفرق الأول (Difference) غير صالح للتقدير رغم توفر شرط عدم وجود الترابط التسلسلي في الأخطاء.

اما التقدير النظام (System) المقدم في الجدول (9) نرى أن معامل المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد $\ln ppp(-1)$ جاءت معنوية في حدود 0.1% والمعامل الناتج عن هذا التقدير هو ضمن القيمتين المتحصل عليهما من التقديرين (التجميعي و التأثيرات الثابتة) بل يقترب من مقدر التجميعي (Pooled)، اما فيما يخص صلاحية النموذج فيجب علينا دراسة الترابط التسلسلي للأخطاء و صلاحية الأدوات المستعملة في التقدير. من أجل قبول او رفض فرضية عدم وجود الترابط التسلسلي للأخطاء في المقدر الفرق الأول (System) فإننا نستعمل اختبار (Arellano و Bond) للارتباط الذاتي و ذلك بالرجوع للقيم الاحتمالية لكل من (ar2p) و (ar1p). و بما أن القيمة الاحتمالية لـ (ar2p) مساوية لـ (0.3267647) فهي أعلى من 5% وهذا ما يؤكد عدم وجود ارتباط تلقائي تسلسلي في الأخطاء، اما القيمة الاحتمالية لـ (ar1p) مساوية لـ (0.000) تقريبا وهي أقل من 5% و بالتالي تعد مهمة. وبتوفر هذين الشرطين نقبل بالفرضية عدم ترابط الأخطاء تسلسلياً في النموذج (System). (Labra و Torrecillas، 2018، صفحة 49)

فيما يخص صلاحية الأدوات المستعملة فإننا نعود إلى اختبار (sargan) و ذلك بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لـ (sarganp) و التي تنص فرضيتها على أن النموذج لا يعاني من مشكلة (فوق التحديد)، وبمأن القيمة الاحتمالية لـ (sarganp) تساوي (0.5616938) فهي أكبر من 5% و عليه فإن الأدوات

المستخدمة في التقدير صالحة ، والنموذج لا يعاني من مشكلة فوق التحديد. (Labra و Torrecillas، 2018، صفحة 47).

و على إثر ما تقدم نستنتج أن النموذج النظام (System) صالح للتقدير لتوفر جميع الشروط من بينها عدم وجود الترابط التسلسلي الأخطاء و صلاحية الأدوات المستعملة و قيمة معاملة المتغيرة المتباطئة لنصيب الفرد (1)lnppp موجودة ضمن مجال تعريفها.

4.2.2. محاكاة النموذج (System) لإختبار الرصانة

من أجل التحقق أكثر من هذه النتائج تم تعريض النموذج النظام (System) لمحاكاة حيث أستخدمت 150 مشاهدة أي ما يعادل 10 مشاهدات لكل دولة و تم محاكاة التقدير ب 1000 مرة و النتائج في الجدول (15) تؤكد أن قيم المعاملات لم تنحرف عن قيمها الأصلية إلا بقيم ضئيلة جدا.

الشكل (13): محاكاة النموذج (System) لإختبار الرصانة	
المخرجات	برنامج المحاكاة
<pre>. simulate b2=r(b2) b3=r(b3) b4=r(b4) b5=r(b5) b6=r(b6) b7=r(b7) , reps(1000) : myreg command: myreg b2: r(b2) b3: r(b3) b4: r(b4) b5: r(b5) b6: r(b6) b7: r(b7) Simulations (1000) ----- ----- ----- ----- ----- 1 2 3 4 5 50 100 150 200 250 300 350 400 450 500 550 600 650 700 750 800 850 900 950 1000</pre>	<pre>program define myreg, rclass drop _all set obs 150 gen id=_n expand 16 gen year = 2002 sort id bysort id: replace year=year[_n-1]+1 if _n!=1 sort id year xtset id year gen u=invnorm(uniform()) gen cpi=invnorm(uniform()) gen fdipr=invnorm(uniform()) gen lnkh=invnorm(uniform()) gen lnOtrade=invnorm(uniform()) gen lnm2prgdp=invnorm(uniform()) gen pc1=invnorm(uniform()) gen lnppp=-.00190223*cpi-.00463813*fdipr+.40340077*lnkh +.10005674*lnOtrade-.18818785*lnm2prgdp+.05098517*pc1+u xtabond2 lnppp l.lnppp cpi fdipr lnkh lnOtrade lnm2prgdp pc1,gmm(1.lnppp, lag(2 5) collaps) iv(cpi fdipr lnkh lnOtrade lnm2prgdp pc1) small return scalar b2=_b[cpi] return scalar b3=_b[fdipr] return scalar b4=_b[lnkh] return scalar b5=_b[lnOtrade] return scalar b6=_b[lnm2prgdp] return scalar b7=_b[pc1] end simulate b2=r(b2) b3=r(b3) b4=r(b4) b5=r(b5) b6=r(b6) b7=r(b7) , reps(1000): myreg sum</pre>
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14 عن (EC 823: Applied Econometrics Boston College, Spring 2013 Christopher F Baum)	

5.2.2. نتيجة المحاكاة لإختبار الرصانة:

جدول (15): نتيجة المحاكاة للنموذج (System) لإختبار الرصانة					
Variable	Obs	Mean	Std.Dev.	Min	Max
Cpi	1,000	-0.0018794	0.0239884	-0.1016363	0.0737997
Fdipr	1,000	-0.005598	0.0238613	-0.1137007	0.0687589
Lnkh	1,000	0.3823939	0.0649844	0.179806	0.7839028
lnOtrade	1,000	0.0956633	0.0301263	-0.0277682	0.2921121
lnm2prgdp	1,000	-0.1788074	0.0366267	-0.3398349	-0.0652094
Ggov	1,000	0.0480613	0.0257174	-0.0524288	0.2069226
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14					

نتائج المحاكاة للنموذج النظام (System) و الممثلة في هذه الحالة بقيم (Mean) في الجدول (15) التي تعبر عن معاملات متغيرات النموذج (System) والتي تقترب من المعاملات الاصلية المتحصل عليها في النموذج (System) وبالتالي النتيجة تفيد بأن النموذج يحقق الغاية التي بنيا من أجلها وعليه يمكن الآن إجراء نماذجنا التجريبية.

لكن قبل الانتقال إلى إجراء هذه النماذج نعلق على النتائج الواردة في النموذج (System)، نلاحظ أن كل من التضخم و الاستثمار المباشر الخارجي جاء بإشارة سالبة لكن بدون معنوية، اما بخصوص باقي المتغيرات فنجد كل من راس المال البشري و الانفتاح التجاري جاء معنويين في حدود 5% و بإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة من راس المال البشري تؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد بنسبة قدرها 40% منها و زيادة وحدة واحدة من الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد بنسبة قدرها 10% منه. فيما جاءت التنمية المالية معنويين في حدود 0.1% و بإشارة سالبة حيث زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نمو نصيب الفرد بنسبة قدرها 18.80% منها اما بالنسبة لمتغيرة المركبة للحوكمة جاءت بمعنوية في حدود 5% و بإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد بنسبة قدرها 5% منها.

3.2. تقدير النماذج التجريبية بدون متغيرة التفاعل (fdi_hc) (اقران خطي):

الجدول (16) : أنواع النماذج	
النموذج	حالة
Model_0	النظام ملكي
Model_1	النظام الجمهوري
Model_2	الدول المنتجة للبترول
Model_3	الدول المنتجة للبترول و نظامها جمهوري
Model_4	الدول الغير منتجة للبترول و نظامها جمهوري
Model_5	الدول الغير منتجة للبترول و نظامها ملكي
Model_6	الدول منتجة للبترول و نظامها ملكي
Model_7	دول غير مستقرة
Model_8	دول مستقرة
Model_9	دول غير منتجة للبترول
المصدر : من انجاز الطالب	

الجدول (17): تقديرات النماذج (3.2.1.0)				
Variable	Model_0	Model_1	Model_2	Model_3
lnppp				
L1.	.48716149***	0.31632789	.50916485**	0.13334926
cpi	0.00316592	-.00522883**	-146667	-.0056747*
fdipr	-.02345672**	.0185384***	-0.0023502	.03414887*
lnkh	.56439884**	1.2390964**	.21081351*	1.6226232**
lnOtrade	.24328876***	0.15403286	.14966563**	.52217426*
lnm2prgdp	-.61573727***	-.22112891***	-.12862431***	-.24151443***
Ggov	.11092339**	-0.0399224	.12788141**	0.02299717
_cons	5.815835***	4.3318001**	4.6594902***	4.2402132**
Nombre Obs	120	105	150	60
N_groupe	8	7	10	4
ar1p	0.03188191	0.07131548	0.00110656	0.21176362
ar2p	0.54441728	0.61385628	0.47743263	0.77443029
sargan	1.4671944	2.0913403	2.3726286	0.81157376
sarganp	0.68986228	0.71896348	0.66757927	0.93688974
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001				
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14				

النموذج (Model_0): الموضح في الجدول (17) والذي يتميز بالدول التي تنتهج النظام الملكي. اين مخرجات التقدير تبين أن جل المتغيرات أتت بمعنوية ماعد متغيرة التضخم فيما جاءت المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معنوية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة و منه زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 48.71% منها، اما فيما يخص الاستثمار المباشر الاجنبي فقد أتى معنوي في حدود 1% و بإشارة سالبة و عليه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 2.34% منه، كما وجدنا أن راس المال البشري جاء معنوي في حدود 1% و بإشارة موجبة مما يعني أن زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 56.43% منه، اما الانفتاح التجاري فهو الآخر معنوي و إيجابي التأثير حيث زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 24.32% منه، فيما يخص التنمية المالية و الممثلة بنسبة النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنها ذات دلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 61.57% منها، أما المتغيرة المركبة للحوكمة فكانت معنوية و موجبة التأثير و زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 11.09% منها.

النموذج الأول (Model_1): الموضح في الجدول (17) و الذي يتميز بدول تنتهج نظاما جمهوريا النتائج تبين أن جل المتغيرات أتت بمعنوية ماعد المتغيرة المركبة للحوكمة و الانفتاح التجاري و المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. اما البقية فنجد أن التضخم جاء معنوي في حدود 1% و بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 0.5% منه، اما فيما يخص الاستثمار المباشر الاجنبي فقد أتى بمعنوية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة و عليه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 1.8% منه، كما وجدنا أن راس المال البشري جاء معنوي في حدود 1% و بإشارة موجبة مما يعني أن زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بماقيمته 1.23% منه، اما بخصوص التنمية المالية و الممثلة بنسبة النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنها ذات دلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 15.4% منه. المركبة للحوكمة و الانفتاح التجاري

النموذج الثاني (Model_2): الموضح في الجدول (17) و الذي يتميز بالدول المنتجة للبتروال النتائج تبين أن جل المتغيرات أتت بمعنوية ماعد المتغيرتين التضخم و الاستثمار المباسر الاخارجي. اما المتغيرات الأخرى فنجد منها المتغيرة المتأجرة لنصيب الفرد من الدخل الاجمالي التي كانت ذات دلالة إحصائية في حدود 5% بإشارة موجبة و عليه زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 50.9% منه، ورأس المال البشري الذي جاء بمعنوي في حدود 5% و بإشارة موجبة مما يعني أن زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 21% منه، اما متغيرة الانفتاح التجاري فكانت ذات دلالة احصائية في حدود 5% و بإشارة موجبة و بالتالي زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 15% منه، فيما جائت متغيرة التنمية المالية معنوية و بدلالة إحصائية في حدود 0.1% بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 12.8% منه. اما بخصوص المتغيرة المركبة للحوكمة فكانت ذات معنوية في حدود 5% و بإشارة موجبة و بالتالي زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 12.78% منها.

النموذج الثالث (Model_3): الموضح في الجدول (17) والذي يتميز بالدول المنتجة للبتروال و تنتهج النظام الجمهوري. مخرجات التقدير تبين أن جل المتغيرات أتت بمعنوية ماعد المتغيرة المركبة للحوكمة والمتغيرة التأخرة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. فنجد أن متغيرة التضخم جائت معنوي في حدود 5% و بإشارة سالبة و منه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 0.5% منه، اما فيما يخص الاستثمار المباسر الاجنبي فقد أتى بمعنوية في حدود 5% و بإشارة موجبة و عليه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 3.4% منه، كما وجدنا أن راس المال البشري جاء معنوي في حدود 1% و بإشارة موجبة مما يعني أن زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بماقيمتة 1.62% منه، اما بخصوص التنمية المالية و الممثلة بنسبة النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنها ذات دلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 24% منها.

الجدول (18): تقديرات النماذج (6.5.4)			
Variable	Model_4	Model_5	Model_6
Lnppp			
L1.	1.1346549***	.91659944**	.70645053***
Cpi	-0.0008029	0.00227527	.00712237*
Fdipr	.00886535*	0.00372804	-0.0042726
Lnkh	-0.3593504	0.02289318	-0.1031238
lnOtrade	0.01687618	0.13063519	0.00660534
lnm2prgdp	-0.033672	-0.0628707	-0.0346076
Ggov	-0.0181796	-0.0187504	.05317632**
_cons	-0.4642367	0.53360071	3.4625654***
Nombre Obs	45	30	90
N_groupe	3	2	6
ar1p	0.0664854	0.01146017	0.75338781
ar2p	0.41829989	0.0575163	0.00292502
Sargan	5.5188882	8.2950308	5.6583993
Sarganp	0.23807417	0.08134945	0.22615293
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001			
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14			

النموذج الرابع (Model_4): الموضح في الجدول (18) و الذي يشتمل فقط على الدول الغير منتجة للبترو و نظامها جمهوري. جل متغيرات النموذج لم تكن ذات دلالة إحصائية ماعد متغير الاستثمار المباشر الاجنبي الذي كان معنوي في حدود 5% و بإشارة موجبة و عليه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 0.8% منه، .

النموذج الخامس (Model_5): الموضح في الجدول (18) و الذي دوله غير منتجة للبترو و تنتهج نظاما ملكيا. النتائج تبين أن كل المتغيرات لم تكن ذات معنوية ماعدا المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد التي جاءت معنوية في حدود 1% و بإشارة موجبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بما قدره 91.65% منها.

النموذج السادس (Model_6): الموضح في الجدول (18) و الذي دوله منتجة للبترو و تنتهج نظاما ملكيا. فمخرجات التقدير تبين أن جل المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية ماعد المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد التي جاءت معنوية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بما قدره 70.64% منها، ومتغيرة التضخم والمتغيرة المركبة للحكومة. فنجد أن

متغيرة التضخم جاءت معنوي في حدود 5% و بإشارة موجبة و منه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 0.7% منه، اما فيما يخص والمتغيرة المركبة للحوكمة فقد أتت بمعنوية في حدود 5% و بإشارة موجبة و عليه زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 5.3% منها.

الجدول (19): تقديرات النماذج (9.8.7)			
Variable	Model_7	Model_8	Model_9
Lnppp			
L1.	0.156158	0.32924008	.92409471***
Cpi	-0.000489	0.00065082	-0.00039707
Fdipr	.0392151*	-.02042105**	.00505422**
Lnkh	3.392588 ***	1.0134737**	0.02092615
Lnotrade	0.0724226	.18000545***	0.03594661
lnm2prgdp	-.2698429*	-.35172006***	-.03105098*
Ggov	0.1309727	.17048873**	-0.02492868
_cons	2.883546	5.5248293***	0.67197052
N	30	195	75
N_g	2	13	5
ar1p	.19248152	0.2879994	0.00039557
ar2p	.89991444	0.15835579	0.35638056
Sargan	3.7876346	1.7272943	9.4772538
Sarganp	.43550858	0.63088279	0.02357458
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001			
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14			

النموذج السابع (Model_7): الموضح في الجدول (19) و الذي يتميز بدول غير مستقرة. حيث نجد ان مخرجات التقدير تبين أن جل المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية ماعد الاستثمار المباشر الخارجي ذات معنوية في حدود 1% و بإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 3.92% منه، اما متغيرة رأس المال البشري فكانت ذات دلالة معنوية في حدود 1% وبإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بما قيمته 3.39 منها، اما متغيرة التنمية المالية فكانت معنوية و بإشارة سالبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 26.98% منها.

النموذج الثامن (Model_8): الموضح في الجدول (19) و الذي يتميز بدول مستقرة. حيث نجد مخرجات التقدير تبين أن جل المتغيرات ذات دلالة إحصائية ماعد المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد ، ومتغيرة التضخم. اين نجد متغيرة الاستثمار المباشر الخارجي ذات معنوية في حدود 1% و بإشارة سالبة فزيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى نقصان في نصيب الفرد بما نسبته 2% منه، اما متغيرة رأس المال البشري فكانت ذات دلالة معنوية في حدود 1% وبإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بما قيمته 1.01 منها، فيما يخص الانفتاح التجاري فقد كان ذا دلالة احصائية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة وزيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة قدرها 18% منه، اما متغيرة التنمية المالية فكانت معنوية و بإشارة سالبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 35.17% منها، والمتغيرة المركبة للحوكمة قد أتت معنوية و موجبة الاشارة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 17.04%.

النموذج التاسع (Model_9): الموضح في الجدول (19) و الذي يتميز بدول غير منتجة للبترول. حيث نجد ان مخرجات التقدير تبين أن جل المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية ماعد المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد التي جاءت معنوية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بما قدره 92.4% منها، الاستثمار المباشر الخارجي ذات معنوية في حدود 5% و بإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 0.5% منه، اما متغيرة التنمية المالية فكانت معنوية و بإشارة سالبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 3.1% منها.

4.2. تقدير النموذج بوجود متغيرة التفاعل بين الاستثمار المباشر الأجنبي و رأس المال البشري (اقران غير خطي):

انطلاقاً من المعادلة (14):

$$\ln(y_{it}) = \alpha_i + \phi \ln(y_{it-1}) + \beta_1 \text{fdipr}_{it} + \beta_2 \text{Lnhc}_{it} + \beta_3 \text{cpi}_{i,t} + \beta_4 \text{LnOptrade}_{i,t} + \beta_5 \text{gov}_{i,t} + \beta_6 \text{lnm2prgdp}_{it} + \beta_7 \text{fdipr}_{it} \times \text{Lnhc}_{it} + \xi_{it} \dots \dots \dots (14)$$

و باستخدام الطريقة التقدير للتأثيرات الفردية و المربعات الصغرى العادية واعتماداً على برنامج (STATA 14) جاءت النتائج المدونة في الجدول (20) أدناه:

الجدول (20) تقدير النموذجين (التجميعي و التأثيرات الثابتة)		
Variable	Pooled	Fixed Effect
Lnppp		
L1.	.95916275***	.58024141***
Cpi	-0.00084467	-0.00165351
Fdipr	0.02383655	-0.05261705
Lnhc	0.00959269	.35401231**
lnOtrade	-0.00385463	0.00594896
lnm2prgdp	-.06030683***	-.28712965***
Ggov	0.00737215	0.00147424
fdi_hc	-0.00865168	0.02372156
_cons	.65671909***	4.7116613***
N	225	225
N_g		15
r2	0.98569649	
r2_w		0.73153984
r2_b		0.95441108
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001		
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14		

نتائج التقديرين الموضحين في الجدول (20):

1.4.2. النموذج الأول التجميعي (pooled):

تشير النتائج أن جل المتغيرات (التضخم، الاستثمار المباشر الخارجي، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، المتغيرة المركبة للحوكمة، متغيرة التفاعل) لم تكن ذات معنوية ماعد متغيرة التنمية المالية و

المتغيرة الداخلية المتأخرة لنصيب الفرد. حيث أتت متغيرة التنمية المالية الممثلة بنسبة النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي بدلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 6% منه. اما بالنسبة للمتغيرة الداخلية المتأخرة كانت ذات دلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة و بالتالي زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 95.9% منه. إلا أن هذه المتغيرة قيمتها جاءت متحيزة لأنها مرتبطة بالاضطراب ε_{it} ، و بالتالي التقدير غير معنوي.

2.4.2. النموذج الثاني الآثار الثابتة (Fixed Effect):

النتائج تبين أن معظم المتغيرات (التضخم، الاستثمار المباشر الخارجي، الانفتاح التجاري، المتغيرة المركبة للحوكمة، متغيرة التفاعل) لم تكن ذات معنوية ماعد راس المال البشري و التنمية المالية و المتغيرة الداخلية المتأخرة لنصيب الفرد. حيث نجد أن راس المال البشري جاء معنوي في حدود 5% و بإشارة موجبة وعليه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 35.4% منه. اما في حالة التنمية المالية الممثلة بنسبة النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنها ذات دلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 28.7% منه. اما بالنسبة للمتغيرة الداخلية المتأخرة كانت ذات دلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة و بالتالي زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 58% منه. إلا أن هذه المتغيرة قيمتها جاءت متحيزة لأنها مرتبطة بالاضطراب ε_{it} ، و بالتالي التقدير غير معنوي.

و بمأن هذين التقديرين غير معنويين فلبد على أن تكون قيمة المعاملة ($\emptyset$) وفقا للمعادلة (6.6) بين القيمتين المتحصل عليها بالتقدير التجميعي (Pooled) و تقدير التأثيرات الثابتة (Fixed Effect).

حتى يتسنى لنا ذلك يتم التقدير عن طريق النموذجين التاليين : الاول عن طريق المعادلة (6.16) التي أخذ فيها (Arellano و Bond) الفرق الأول لأجل حذف الآثار الخاصة بالبلدان، اما التقدير الثاني فيعتمد على المعادلة (6.47) و التي يقترح فيها (Blundell و Bond) الجمع بين الفرق الأول و استخدام الادوات في المستوى و بالتالي تكديس معادلات الفرق الأول و معادلات المستوى.

3.4.2. تقدير النموذجين (الفرق الأول Difference و النظام System) بوجود متغيرة التفاعل (fdi_hc):

الجدول (21) تقدير النموذجين (الفرق الأول و System)		
Variable	Difference	System
Lnppp L1.	.43205476***	.72071446***
Cpi	-0.00166311	-0.00186987
Fdipr	-0.03054466	.0590604*
Lnhc	.75265568***	.51148517**
lnOtrade	-0.01922086	.11299614*
lnm2prgdp	-.41432834***	-.19354877***
Ggov	0.00304965	.05092318**
fdi_hc	0.01332868	-.03024286*
_cons		2.1953622***
N	210	225
N_g	15	15
ar1p	2.99E-07	1.97E-06
ar2p	0.7174558	0.37965661
Sargan	189.5324	2.7967937
Sarganp	6.13E-07	0.5923863
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001		
STATA 14 المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج		

تبين نتائج التقديرين المقدمين في الجدول (21) أعلاه أن معامل المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد ((lnppp(-1)) جاءت في كلتا التقديرين معنوية في حدود 0.1% لكن المعامل الناتج عن مقدر الفرق الأول (Difference) لم يكن ضمن القيمتين المتحصل عليهما من التقديرين (التجميعي و التأثيرات الثابتة) فهو أقل منهما. اما فرضية عدم وجود الترابط التسلسلي للأخطاء في المقدر الفرق الأول (Difference) فإننا نستعمل إختبار (Arellano و Bond) للارتباط الذاتي و ذلك بالرجوع للقيم الاحتمالية لكل من (ar2p) و (ar1p). و بما أن القيمة الاحتمالية لـ (ar2p) مساوية لـ (0.7174558) فهي أعلى من 5% وهذا ما يؤكد عدم وجود ارتباط تلقائي تسلسلي في الأخطاء، اما القيمة الاحتمالية لـ (ar1p) مساوية لـ (0.000) تقريبا وهي أقل من 5% و بالتالي تعد مهمة. وبتوفر هذين الشرطين نقبل

بفرضية عدم ترابط الأخطاء تسلسلياً في النموذج (Difference). (Labra و Torrecillas، 2018، صفحة 49).

اما فيما يخص صلاحية الأدوات المستعملة فإننا نعود إلى اختبار (sargan) و ذلك بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لـ (sarganp) و التي تنص فرضيتها على أن النموذج لا يعاني من مشكلة (فوق التحديد)، وبمأن القيمة الاحتمالية لـ (sarganp) تساوي (0.000) تقريباً فهي أقل من 5% و عليه الأدوات غير صالحة ونتيجة لذلك هناك تعريف زائد في النموذج (النموذج يعاني من مشكلة فوق التحديد). (Labra و Torrecillas، 2018، صفحة 47).

و على إثر ما تقدم نستنتج أن النموذج الفرق الأول (Difference) غير صالح للتقدير لعدم توفر شرطين هما عدم صلاحية الأدوات المستعملة و قيمة المعاملة للمتغيرة المتباطئة نصيب الفرد (-Inppp) خارج مجال تعريفها.

اما تقدير النظام (System) في الجدول (21)، نرى أن معامل المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد (-Inppp) جاءت معنوية في حدود 0.1% و هي ضمن القيمتين المتحصل عليهما من التقديرين (التجميعي و التأثيرات الثابتة) بل يقترب من مقدر التجميعي (Pooled)، اما فيما يخص صلاحية النموذج فيجب علينا دراسة الترابط التسلسلي للأخطاء و صلاحية الأدوات المستعملة في التقدير. لأجل قبول فرضية عدم وجود الترابط التسلسلي للأخطاء في المقدر النظام (System) فإننا نستعمل اختبار (Bond و Arellano) للارتباط الذاتي و ذلك بالرجوع للقيم الاحتمالية لكل من (ar2p) و (ar1p). و بما أن القيمة الاحتمالية لـ (ar2p) مساوية لـ (0.37965661) فهي أعلى من 5% وهذا ما يؤكد عدم وجود ارتباط تلقائي تسلسلي في الأخطاء، اما القيمة الاحتمالية لـ (ar1p) مساوية لـ (0.000) تقريباً وهي أقل من 5% و بالتالي تعد مهمة. ويتوفر هذين الشرطين قبل بالفرضية عدم ترابط الأخطاء تسلسلياً في النموذج (Sys). (Labra و Torrecillas، 2018، صفحة 49)

فيما يخص صلاحية الأدوات المستعملة فإننا نعود إلى اختبار (sargan) و ذلك بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لـ (sarganp) و التي تنص فرضيتها على أن النموذج لا يعاني من مشكلة (فوق التحديد)، وبمأن القيمة الاحتمالية لـ (sarganp) تساوي (0.5923863) فهي أكبر من 5% و عليه فإن الأدوات

المستخدمة في التقدير صالحة ، والنموذج لا يعاني من مشكلة فوق التحديد. (Labra و Torrecillas، 2018، صفحة 47).

و على إثر ما تم ذكره نستنتج أن نموذج النظام (System) صالح للتقدير و ذلك لتوفر جميع الشروط من عدم وجود الترابط التسلسلي الأخطاء و صلاحية الأدوات المستعملة و قيمة معاملة المتغيرة المتباطئة الموجودة ضمن مجال تعريفها.

4.4.2. محاكاة النموذج (System) لإختبار الرصانة

من أجل التحقق أكثر من هذه النتائج تم تعريض النموذج النظام (System) لمحاكاة حيث أستخدمت 150 مشاهدة أي مايعادل 10 مشاهدات لكل دولة و تم محاكاة التقدير بـ 1000 مرة و النتائج في الجدول (22) تؤكد أن قيم المعاملات لم تنحرف عن قيمها الأصلية إلا بقيم ضئيلة جدا.

المحاكاة

الشكل (14): محاكاة النموذج (System) لإختبار الرصانة	
المخرجات	برنامج المحاكاة
<pre> simulate b2=r(b2) b3=r(b3) b4=r(b4) b5=r(b5) b6=r(b6) b7=r(b7) b8=r(b8) , reps(1000) : myreg2 command: myreg2 b2: r(b2) b3: r(b3) b4: r(b4) b5: r(b5) b6: r(b6) b7: r(b7) b8: r(b8) Simulations (1000) ----- 1 ----- 2 ----- 3 ----- 4 ----- 5 50 100 150 200 250 300 350 400 450 500 550 600 650 700 750 800 850 900 950 1000 </pre>	<pre> program define myreg2, rclass drop _all set obs 150 gen id=_n expand 16 gen year = 2002 sort id bysort id: replace year=year[_n-1]+1 if _n!=1 sort id year xtset id year gen u=invnorm(uniform()) gen cpi=invnorm(uniform()) gen fdipr=invnorm(uniform()) gen lnhc=invnorm(uniform()) gen lnOtrade=invnorm(uniform()) gen lnm2prgdp=invnorm(uniform()) gen pc1=invnorm(uniform()) gen fdi_hc=invnorm(uniform()) gen lnppp=-0.00186987*cpi+.0590604*fdipr+.51148517*lnhc +.11299614*lnOtrade-.19354877*lnm2prgdp+.05092318*pc1- .03024286*fdi_hc+u xtabond2 lnppp l.lnppp cpi fdipr lnhc lnOtrade lnm2prgdp pc1 fdi_hc,gmm(l.lnppp, lag(2 5) collaps) iv(cpi fdipr lnhc lnOtrade lnm2prgdp pc1 fdi_hc) small return scalar b2=_b[cpi] return scalar b3=_b[fdipr] return scalar b4=_b[lnhc] return scalar b5=_b[lnOtrade] return scalar b6=_b[lnm2prgdp] return scalar b7=_b[pc1] return scalar b8=_b[fdi_hc] end </pre>

simulate b2=r(b2) b3=r(b3) b4=r(b4) b5=r(b5) b6=r(b6) b7=r(b7) b8=r(b8) , reps(1000): myreg2 sum
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14 عن (EC 823: Applied Econometrics Boston College, Spring 2013 Christopher F Baum)

5.4.2. نتيجة المحاكاة لإختبار الرصانة:

جدول (22): نتيجة المحاكاة للنموذج (System) لإختبار الرصانة					
Variable	Obs	Mean	Std.Dev.	Min	Max
Cpi	1,000	-0.0009242	0.0246395	-0.1154201	0.087069
Fdipr	1,000	0.055865	0.0248149	-0.1159041	0.1651148
Lnhc	1,000	0.4868476	0.0757381	-0.0635697	0.7947294
lnOtrade	1,000	0.1083291	0.028147	-0.0018596	0.2281574
lnm2prgdp	1,000	-0.185238	0.0361473	-0.3541803	-0.0169173
Ggov	1,000	0.0482692	0.0241597	-0.0849062	0.1319102
fdi_hc	1,000	-0.0285459	0.0249487	-0.107359	0.0969303
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001					
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14					

نتائج المحاكاة النموذج و الممثلة في هذه الحالة بقيم (Mean) في الجدول (22) التي تعبر عن المعاملات تقترب من المعاملات الاصلية المتحصل عليها في النموذج (System) و بالتالي النتيجة تفيد بأن النموذج يحقق الغاية التي بنى من أجلها وعليه يمكن الآن إجراء نماذجنا التجريبية.

لكن قبل الانتقال إلى إجراء هذه النماذج نعلق على النتائج الواردة في النموذج (System)، فنلاحظ أن متغيرة التضخم هي الوحدة التي لم تأتي بدلالة إحصائية اما باقي المتغيرات فكانت ذات معنوية. فنجد متغيرة الاستثمار المباشر الخارجي جاءت معنوية في حدود 5% وبإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 72% منه، اما بخصوص رأس المال البشري الذي أتى بدلالة إحصائية في حدود 1% و بإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد بنسبة قدرها 41.14% منه، اما الانفتاح التجاري فهو كذيك ذا معنوية في حدود 5% وبإشارة موجبة فزيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد بنسبة قدرها 11.29% منه، فيما جاءت التنمية المالية معنوية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة حيث زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نمو نصيب الفرد بنسبة قدرها 19.35% منها اما بالنسبة لمتغيرة المركبة للحوكمة جاءت بمعنوية في حدود 5% و بإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نمو نصيب الفرد

بنسبة قدرها 5% منها، فيما جاءت متغيرة التفاعل معنوية في حدود 5% و بإشارة سالبة و بالتالي زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى تناقص في نمو نصيب الفرد بنسبة قدرها 3% منه.

5.2. تقدير النماذج التجريبية بوجود متغير التفاعل (fdi_hc) :

الجدول (23) : أنواع النماذج	
النموذج	حالة
Model_00	النظام الملكي + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
Model_10	النظام الجمهوري + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
Model_11	الدول المنتجة للبترول + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
Model_12	الدول المنتجة للبترول و نظامها جمهوري + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
Model_13	الدول الغير منتجة للبترول و نظامها جمهوري + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
Model_14	الدول الغير منتجة للبترول و نظامها ملكي + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
Model_15	الدول منتجة للبترول و نظامها ملكي + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
Model_16	دول غير مستقرة + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
Model_17	دول مستقرة + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
Model_18	دول غير منتجة للبترول + المتغيرة التفاعلية (FDI_HC)
المصدر : من انجاز الطالب	

الجدول (24): تقديرات النماذج (13.12.11.10.00)					
Variable	Model_00	Model_10	Model_11	Model_12	Model_13
Lnppp					
L1.	.53010412***	0.1026123	.50414293**	0.14100804	1.1430047***
Cpi	0.00081811	-.005757 ***	-0.00146666	-.00561765*	-0.00095245
Fdipr	-.19603707***	-0.0994596	-0.01758083	-0.2693622	-0.04525452
Lnhc	.29464374*	1.439461***	0.19935264	1.478871**	-0.50425285
Lnotrade	.21524354***	.1982146**	.14963951**	.49969467*	0.02645653
lnm2prgdp	-.61305797***	-.2539069***	-.12823587***	-.24573565***	-0.05314971
Ggov	.09863146***	-.0497159*	.12936989**	0.0202207	-0.02583031
fdi_hc	.07997231**	.0599587*	0.00725015	0.1600577	0.02831242
_cons	6.0559592***	5.917956***	4.7340362***	4.530366*	-0.21505948
N	120	105	150	60	45
N_g	8	7	10	4	3
ar1p	0.0258235	0.228	0.00104343	0.17732161	0.05161126
ar2p	0.7343942	0.901	0.46908513	0.77842867	0.51550616
sargan	1.517972	0.07	2.3481357	0.80309692	4.7224834
sarganp	0.67812865	0.995	0.67201954	0.9380324	0.31697535
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001					
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14					

النموذج (Model_00): الموضح في الجدول (24) والذي يتميز بالدول التي تنتهج النظام الملكي. اين مخرجات التقدير تبين أن جل المتغيرات أتت بمعنوية ماعد متغيرة التضخم فيما جاءت المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معنوية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة و منه زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 53% منها، اما فيما يخص الاستثمار المباشر الاجنبي فقد أتى معنوي في حدود 0.1% و بإشارة سالبة و عليه زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 19.6% منه، كما وجدنا أن راس المال البشري جاء معنوي في حدود 5% و بإشارة موجبة مما يعني أن زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 29.46% منه، اما الانفتاح التجاري فهو الآخر معنوي و إيجابي التأثير حيث زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 21.52% منه، فيما يخص التنمية المالية و الممثلة بنسبة النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ أنها ذات دلالة إحصائية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة و أن زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 61.30% منها، أما المتغيرة المركبة للحوكمة فكانت معنوية و موجبة التأثير و زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 9.86% منها، أما المتغيرة التفاعلية فهي الأخرى معنوية و موجبة التأثير حيث زيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 7.99% منها.

النموذج العاشر (Model_10): الموضح في الجدول (24) و الذي يتميز بدول تنتهج نظام الجمهوري في وجود متغيرة التفاعلية (FDI_HC). حيث نجد مخرجات التقدير تبين أن جل المتغيرات ذات دلالة إحصائية ماعد المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد ومتغيرة الاستثمار المباشر الخارجي. اين نجد متغيرة التضخم ذات معنوية في حدود 0.1% و بإشارة سالبة فزيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى نقصان في نصيب الفرد بما نسبته 0.57% منها، اما متغيرة رأس المال البشري فكانت ذات دلالة معنوية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة حيث زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بما قيمته 1.43% منها، اما فيما يخص الانفتاح التجاري فقد كان ذا دلالة احصائية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة وزيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة قدرها 19.82% منه، اما متغيرة التنمية المالية فكانت معنوية و بإشارة سالبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 25.39% منها، والمتغيرة المركبة للحوكمة قد أتت معنوية و بإشارة سالبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي

إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 4.9%، اما متغيرة التفاعل فقد كان ذا دلالة احصائية في حدود 5% و بإشارة موجبة وزيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة قدرها 5.99% منها.

النموذج الحادي عشر (Model_11): الموضح في الجدول (24) و الذي يتميز بدول منتجة للبترول في وجود متغيرة التفاعلية (FDI_HC). حيث نجد مخرجات التقدير تبين أن متغيرات التضخم و الاستثمار المباشر الخارجي و رأس المال البشري و متغيرة التفاعل ليست معنوية، اما باقي المتغيرات فقد جاءت معنوية أين نجد المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد قد جاءت معنوية و موجبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 50.41% منها، اما فيما يخص الانفتاح التجاري فقد كان ذا دلالة احصائية في حدود 1% و بإشارة موجبة وزيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة قدرها 14.96% منه، اما متغيرة التنمية المالية فكانت معنوية و بإشارة سالبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 12.82% منها، والمتغيرة المركبة للحوكمة قد أنتت معنوية و بإشارة موجبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 12.93%.

النموذج الثاني عشر (Model_12): الموضح في الجدول (24) و الذي يتميز بدول منتجة للبترول و تنتهج نظام جمهوري و في وجود متغيرة التفاعلية (FDI_HC). حيث توضح مخرجات التقدير أن جل المتغيرات لم تكن معنوية ماعدا متغيرات التحكم (التضخم، رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، التنمية المالية).

النموذج الثالث عشر (Model_13): الموضح في الجدول (24) و الذي يتميز بدول غير منتجة للبترول و تنتهج نظام جمهوري و في وجود متغيرة التفاعلية (FDI_HC). حيث توضح مخرجات التقدير أن جل المتغيرات لم تكن معنوية ماعدا المتغيرات المتأخرة لنصيب الفرد.

الجدول (25): تقديرات النماذج (18.17.16.15.14)					
Variable	Model_14	Model_15	Model_16	Model_17	Model_18
lnppp					
L1.	1.0722561**	.6906334***	.0581209	0.35176684	.91517914***
Cpi	0.00126638	0.00499223	-.0015112	0.00082466	-.00036239
Fdipr	-0.00245788	-.17039062*	.5365542	.07059828*	.01113992
Lnhc	-0.09179709	-.22771321**	4.757234***	1.1045382**	.03966175
lntrade	0.09399654	0.00101858	.2337737	.18320905***	.03786173
lnm2prgdp	-0.15130318	-0.06857987	-.3674136***	-.33899383***	-.03017188*
Ggov	0.00027665	.05351003**	.1295568	.16489861**	-.02568959
fdi_hc	0.00373561	.07737653*	-.2681518	-.04231012**	-.00295832
_cons	-0.09325604	4.0715255***	1.012803	5.0345505***	.70499886
N	30	90	30	195	75
N_g	2	6	2	13	5
ar1p	0.01085513	0.56897904	0.324	0.30976159	0.001
ar2p	0.0551445	0.01184562	0.830	0.10668544	0.368
sargan	7.0435863	5.3537266	3.16	1.9171914	9.42
sarganp	0.13360274	0.25288934	0.532	0.58977053	0.024
legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001					
المصدر : من انجاز الطالب باستعمال برنامج STATA 14					

النموذج الرابع عشر (Model_14): الموضح في الجدول (25) و الذي يتميز بدول غير منتجة للبتترول و تنتهج نظام ملكي و في وجود متغيرة التفاعلية (FDI_HC). حيث توضح مخرجات التقدير أن جل المتغيرات لم تكن معنوية ماعدا المتغيرات المتأخرة لنصيب الفرد.

النموذج الخامس عشر (Model_15): الموضح في الجدول (25) و الذي يتميز بدول منتجة للبتترول و تنتهج نظام ملكي و في وجود متغيرة التفاعلية (FDI_HC). حيث توضح مخرجات التقدير أن عديد من المتغيرات كان معنوي، فجاءت المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد معنوية و موجبة الاشارة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 69% منها، فيما جاءت متغيرة الاستثمار المباشر الخارجي معنوية و سالبة الاشارة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى نقصان في نصيب الفرد بنسبة 17% منها، اما متغيرة رأس المال البشري فهي الأخرى معنوية و سالبة الاشارة و بالتالي زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى نقصان في نصيب الفرد بنسبة 22.77% منها، اما فيما يخص المتغيرة المركبة للحوكمة قد أتت معنوية و بإشارة موجبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة

5.35%، و متغيرة التفاعل هي الأخرى جاءت معنوية و بإشارة موجبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 7.73%.

النموذج السادس عشر (Model_16): الموضح في الجدول (25) و الذي يتميز بدول غير مستقرة و في وجود متغيرة التفاعلية (FDI_HC). حيث توضح مخرجات التقدير أن جل المتغيرات لم تكن معنوية ماعدا رأس المال البشري والتنمية المالية.

النموذج السابع عشر (Model_17): الموضح في الجدول (25) و الذي يتميز بدول مستقرة و في وجود متغيرة التفاعلية (FDI_HC). حيث توضح مخرجات التقدير أن جل المتغيرات معنوية ماعدا المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد و التضخم اللاتي لم تكونا معنويتين، فمتغيرة الاستثمار المباشر الخارجي و التي كانت و بإشارة موجبة و بالتالي زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 7% منها، و رأس المال البشري الذي جاء هو الآخر معنوي و موجب وزيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بما قدره 1.1 منه، اما فيما يخص الانفتاح التجاري فقد كان ذا دلالة احصائية في حدود 0.1% و بإشارة موجبة وزيادة وحدة واحدة منه تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة قدرها 18.32% منه، اما متغيرة التنمية المالية فكانت معنوية و بإشارة سالبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 33.89% منها، والمتغيرة المركبة للحوكمة قد أتت معنوية و بإشارة موجبة و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد بنسبة 16.48%، و في الأخير متغيرة التفاعل التي هي الأخرى معنوية لكن بإشارة سالبة و بالتالي و زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد بنسبة 4.2% منها.

النموذج الثامن عشر (Model_18): الموضح في الجدول (25) و الذي يتميز بدول غير منتجة للبترو و في وجود متغيرة التفاعلية (FDI_HC). حيث توضح مخرجات التقدير أن جل المتغيرات لم تكن معنوية ماعدا المتغيرة المتأخرة لنصيب الفرد و متغيرة التنمية المالية.

مناقشة النتائج:

يبين التقدير (System) في الجدول (14) أن الاستثمار المباشر الخارجي له تأثير سلبي وغير معنوي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مجتمعةً و جاءت النتيجة موفقة لدراسة (Kherfi و Soliman، 2005) التي ترى أن الدول المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي الاستثمار المباشر الخارجي فيها له تأثير إيجابي و عكس ذلك في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا فيكون له تأثير سلبي، كما يمكن إرجاع ذلك لافتقار دول هذه المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية (OKAFOR، 2014)، و يرى (Azman-Saini, Ahmad, & Siong, 2010) أن الاستثمار المباشر الخارجي في حد ذاته ليس له تأثير مباشر على نمو الاقتصادي. في حين نجد أن المتغيرة المركبة للحوكمة كانت ذات معنوية و تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول وفقاً لما جاء به (BARRO، 1996) الذي يرى أن الحرية السياسية (الديمقراطية) لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من حيث الحفاظ على سيادة القانون، والأسواق الحرة، والاستهلاك الحكومي القليل، ورأس المال البشري المرتفع، فيما يظهر مؤشر التنمية المالية أثر سلبي على النمو ففي دراسة (Karadam & Öcal, 2014) التي تبين أن البلدان الناشئة وذات جودة مؤسساتية أقل من العتبة فإن التكامل المالي فيها يؤثر سلباً على النمو وعندما تتجاوز جودة المؤسسات العتبة المقدرة ، تنخفض الآثار السلبية وتصبح إيجابية، وبالتالي فإن جودة المؤسسات في هذه البلدان لم تتجاوز بعد العتبة المرجوة و التي قد تحسن أكثر من درجة النمو الاقتصادي.

التقدير (System) في الجدول (21) وفي وجود متغيرة التفاعل بين أن الاستثمار المباشر الخارجي معنوي و له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول و هو يوافق دراسة (E.Borensztein، De Gregorio، و Lee، 1998) التي ترى أن التفاعل بين الاستثمار المباشر الأجنبي ورأس المال البشري قد يجعل الاستثمار المباشر الخارجي يساهم في النمو الاقتصادي أين يكون للاستثمار في رأس المال البشري عاملاً هاماً في انتقال التكنولوجيا و المهارات، فيما يرى (Tshepo، 2014) أن رأس المال البشري و تكلفة العمالة و الفساد هي عوامل تؤثر على الاستثمار المباشر الخارجي و بالتالي على النمو الاقتصادي. أما عامل المتغيرة المركبة للحوكمة فبقى على حله معنوي و بأثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

يمكن أن نقول على أن دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا قد حسنت من وضعها من حيث الرأس المال البشري نتيجة جذب الاستثمارات المباشرة الخارجية التي صقلت المهارات ونقلت التكنولوجيا وبالتالي هذه العوامل مجتمعة كان لها أثر على النمو الاقتصادي في هذه الدول إلا أن هذا التأثير كان نوعاً ما ضعيف إذ بلغ 6%. و تحسين الحوكمة من حيث المبادرات المقدمة من بعض هذه الدول في مكافحة الفساد و تحقيق الديمقراطية و تعزيز المؤسسات الاقتصادية و الادارية، من تحديث للهياكل و التكيف مع الأولويات الناشئة بما يتماشى مع الاتجاهات الاقليمية و العالمية الجديدة و من ثم تنفيذ الاصلاحات السياسية، إلا أنه مع كل هذا، كان تأثير الحوكمة ضئيل حيث بلغ هو الآخر 5%. من أجل ذلك كان و لبد التدقيق أكثر لنرى على أي الاصعدة يكون التحسن ذا كفاءة، في الأنظمة المنتهجة أم في الثروة الطبيعية (البترو) التي تتميز بها بعض الدول عن الباقي أو في الوضع السياسي السائد في هذه الدول.

فا في حالة الدول التي تنتهج النظام الملكي النموذجين (Model_0, Model_00) و التي تضم كل من دول مجلس الخليجي و الأردن و المغرب نرى ان الاستثمار المباشر الخارجي يمارس تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في ظل عدم وجود متغيرة التفاعل (Fdi_Hc) إذ بلغ في هذه الحالة -2.34% أما في حالة وجود المتغيرة التفاعلية فانخفضت هذه النسبة أكثر إلى أن وصلت إلى -19.60% في حين أن معامل متغيرة التفاعل قارب 8% في هذه الدول. النتائج توافق دراسة (De E.Borensztein, Gregorio, و Lee, 1998) التي ترى أن الدول منخفضة رأس المال البشري يأتي فيها الاستثمار المباشر الخارجي سلبي التأثير على النمو الاقتصادي و يمكن إرجاع هذا الانخفاض في مستوى رأس المال البشري في هذه الدول، إلى اعتماد هذه الأخيرة على اليد العاملة الأجنبية و التي قد تهجر عند انتهاء الاشغال او العقود التي تربطها بهذه الدول وبالتالي مخزون رأس المال البشري لهذه الدول ينفذ بمرور الوقت. أما المؤشر المركب للحوكمة فهذا الأخير مارس أثر إيجابي على النمو الاقتصادي فا في حالة وجود المتغيرة التفاعلية (Fdi_Hc) بلغ التأثير لمركبة الحوكمة 11% أما في حالة و جود متغيرة التفاعل فقد تراجعت نسبة التأثير إلى 9.86%، لكن هذا التأثير الإيجابي له ارتباط بالتكامل المالي حيث يرى (Karadam و Öcal, 2014) أن البلدان الناشئة وذات جودة مؤسساتية أقل من العتبة فان التكامل المالي فيها يؤثر سلباً على النمو وعندما تتجاوز جودة المؤسسات العتبة المقدرة ، تنخفض الآثار السلبية وتصبح إيجابية، كذلك يرى (Chen & Quang, 2014) أن البلدان التي تتميز بمؤسسات جيدة يكون للاستثمار الأجنبي فيها له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، و مما تقدم يمكن أن نستخلص أن

الحوكمة في هذه الدول لم تصل بعد إلى المستويات المطلوبة حتى يكون لها تأثير على محددات النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للدول التي تنتهج النظام الجمهوري النموذجين (Model_1, Model_10) و التي تضم كل من (الجزائر، مصر، إيران، العراق، لبنان، ليبيا، تونس) النتائج تشير إلى أن الاستثمار المباشر الخارجي له تأثير إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي إلا أنه ضعيف في ظل عدم وجود المتغيرة التفاعلية و النتائج موافقة لدراسة (Maha & Nahed, 2017) التي وجدت أن الاستثمار المباشر الخارجي يمكن ان يولد آثارا إيجابية غير مباشرة في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، أما في حالة وجود المتغيرة التفاعلية فنرى أن الاستثمار المباشر الخارجي غير معنوي مع ذلك له آثار سلبية على النمو الاقتصادي و هو موافق لدراسة (Rivera-Batiz, 2001) الذي يرى في التحرر المالي يحفز هروب رأس المال و بالتالي انخفاض النمو. أما فيما يخص المتغيرة المركبة للحوكمة فقد جاءت غير معنوية و سالبة التأثير في غياب متغيرة التفاعل اما في وجودها فكانت معنوية و لكن سالبة التأثير على النمو الاقتصادي في هذه الدول و يمكن تفسير ذلك بما قدمه (Robinson، Johnson، Acemoglu، و Thaicharoen، 2002) أن البلدان التي ورثت مؤسسات استخراجية من ماضيها الاستعماري كانت أكثر عرضة لتجربة تقلبات عالية وأزمات اقتصادية و فسرو هذه التقلبات على أنها ناتجة التأثير السببي للمؤسسات. فيما يرى (Sridevi و Denise، 2015) أن الفساد مرتبط بشكل كبير وسلبى بالنمو الاقتصادي وبالتالي يمكن تفسير العلاقة السلبية هذه بتقشي الفساد و خاصة في الدول التي تتميز بثروات طبيعية.

إن الدول التي تتميز بثروات طبيعية و الممثلة في إنتاج البترول (Model_2, Model_11) و المنضوية في كل من (دول المجلس الخليجي و إيران، العراق، ليبيا والجزائر) أين نجد أن الاستثمار المباشر الخارجي فيها غير معنوي و لكنه يمارس أثر سلبي على النمو الاقتصادي في ظل وجود أو عدم وجود المتغيرة التفاعلية و هو موافق لما جاءت به دراسة (OKAFOR، 2014) الذي كشف على أن الثروات الطبيعية في جنوب الصحراء ليست من محددات الاستثمار و يمكن أن تكون كذلك في هذه المجموعة. أما بخصوص المتغيرة المركبة للحوكمة فقد كانت ذات دلالة إحصائية و لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول، فيما كانت متغيرة التنمية المالية هي الأخرى معنوية و سالبة التأثير و بالتالي فجودة الحوكمة لم ترقى بعد وتتخطى العتبة وفقا لـ (Karadam & Öcal، 2014) و بالتالي هذا التأثير لم يكن قوي و يجعل من الاستثمار المباشر الخارجي عامل مهم في هذه البلدان، و

يمكن أن يعود هذا التأثير الايجابي للحوكمة على النمو الاقتصادي في الجهود المبذولة من قبل هذه الدول في تطبيق مبادئها.

في حالة الدول المنتجة للبترول و نظامها جمهوري (إيران، العراق، ليبيا والجزائر) و في ظل عدم وجود المتغيرة التفاعلية النموذج (Model_3) الاستثمار المباشر الخارجي معنوي و إيجابية التأثير على النمو في هذه الدول لكن مفعوله ضعيف حيث قدر بـ 3.41% ويمكن إرجاع ذلك في هذه الدول إلى أن جل الاستثمارات الخارجية المباشرة تكون في البترول و البيئة الغير مواتية من الحظر المفروض على الجمهورية الايرانية و حالة عدم الاستقرار في كل من ليبيا و العراق و عدم وجود قوانين و تشريعات تشجع على الاستثمار في الجزائر، هذا ما أكدته المتغيرة المركبة للحوكمة التي لم تكن معنوية نظرا لما تعنه هذه الدول من عدم استقرار و الصراعات الداخلية في كل من ليبيا و العراق أما جمهورية إيران فهي تعاني التدخلات الخارجية من فرض الحظر إلى الصراع في منطقة بينها و بين دول الخليج و بالتالي خوض حرب بالوكالة في كل من سوريا و العراق و اليمن أما الجزائر فالقوانين و التشريعات فيها متغيرة و لا تتميز بالثبات. أما في ظل وجود المتغيرة التفاعلية النموذج (Model_12) فلم يكن هنالك أي أثر إيجابي لتفاعل رأس المال البشري مع الاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي ثم الاستثمار المباشر الخارجي الذي لم يكن معنوي و تميز بالأثر السلبي على النمو الاقتصادي.

بالنسبة للدول الغير منتجة للبترول و نظامها جمهوري (مصر، لبنان، تونس) النموذج (Model_4) و في ظل غياب متغيرة التفاعل نجد أن الاستثمار المباشر الخارجي معنوي و له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول إلا انه ضعيف اين نجد نسبته تساوي 0.89% نظرا لهذه الدول التي لا تتمتع بثروات طبيعة و تعتمد على السياحة بالدرجة الأولى في إقتصادها و بالتالي الاستثمارات المباشرة الخارجية قليلة لحد ما، أما المتغيرة المركبة للحوكمة فلم تكن معنوية. أما عند إدخال المتغيرة التفاعلية النموذج (Model_13) المتغيرات كلها لم تكن معنوية و بالتالي التفاعل بين رأس المال البشري و الاستثمار المباشر الخارجي لا يؤثر من حيث نقل المهارات و المعارف في هذه الدول.

النموذجين (Model_14, Model_5) اللذين يمثلان على التوالي الدول الغير منتجة للبترول و نظامها ملكي (المغرب و الأردن) و في ظل وجود و عدم وجود متغيرة التفاعل لا نرى أي أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر و للمتغيرة المركبة للحوكمة على النمو الاقتصادي.

أما حالة الدول المنتجة للبترول و نظامها ملكي النموذجين (Model_15, Model_6) و التي تضم دول المجلس الخليجي المتكون من الدول (العربية السعودية، قطر، البحرين، عمان، الكويت، الإمارات العربية المتحدة) و في ظل غياب متغيرة التفاعل نجد فقط أن المتغيرة المركبة للحوكمة هي الوحيدة بين المتغيرات المستقلة التي أتت معنوية و بأثر إيجابي على النمو الاقتصادي لكن في وجود متغيرة التفاعل نجد أن متغيرة الاستثمار المباشر الخارجي أتت معنوية لكن بأثر سلبي على النمو الاقتصادي و التي توافق دراسة (De Gregorio، E.Borensztein، و Lee، 1998)، وجدنا كذلك المتغيرة التفاعلية قد أتت معنوية و بأثر إيجابي على النمو الاقتصادي و بالتالي يمكن تفسير هذه النتائج على أن الدول التي هي في طور النمو فيها الاستثمار المباشر الخارجي ذو أثار سلبية على النمو الاقتصادي لأنه كل المهارات و المعارف التي ينقلها الاستثمار المباشر الخارجي تلتقطها اليد العاملة المهاجرة التي تعتمد عليها هذه الدول في إدارة مشاريعها. أما المتغيرة المركبة للحوكمة فهي الأخرى كانت معنوية و ايجابية التأثير على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

أما الدول الغير منتجة للبترول النموذجين (Model_18, Model_9) الممثلة في كل من (المغرب، تونس، مصر، الأردن، لبنان) وفي ظل عدم وجود متغيرة التفاعل وجدنا أن متغيرة الاستثمار المباشر الخارجي جاءت معنوية و ايجابية التأثير على النمو الاقتصادي لكن هذا التأثير كان ضعيف حيث قدر بـ 0.50% و يمكن إرجاع هذا التأثير إلى أن هذه الدول جل إستثماراتها الخارجية تكون في السياحة و التي تعتمد على العنصر البشري، لكن نرى أن رأس المال البشري لم يكن له أي تأثير على الاستثمار وذلك ما تثبته متغيرة التفاعل عند إدخالها لم تجعل من الاستثمار المباشر الخارجي معنوي و من ثم التأثير على النمو الاقتصادي. أما فيما يخص متغيرة الحوكمة لم تكن معنوية و يمكن إرجاع ذلك للعديد من الأسباب من بنها وقوع هذه الدول دون المتوسط لمؤشرات الحوكمة الستة.

في حالة الدول الغير مستقرة النموذجين (Model_16, Model_7) و التي تضم كل من (العراق و ليبيا) و في غياب متغيرة التفاعل نرى بأن الاستثمار المباشر الخارجي كان معنوي و له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي و يمكن تفسير ذلك بالاستثمارات في الثروة البترولية التي يتمتع بها هذين البلدين و خاصة في هذه المرحلة التي تتميز بعدم الاستقرار و بالتالي إستغلال هذه الثروة إلى الحد القصي من قبل الدول المتدخلة في هذين الدولتين، أما المتغيرة المركبة للحوكمة لم تكن معنوية و يفسر ذلك بالوضع السياسي الغير مستقر الذي يعيشه هذين البلدين، أما في حالة وجود المتغيرة التفاعلية فلم نجد أي معنوية

للاستثمار الأجنبي المباشر. بالتالي فالرأس المال البشري في هذ البلدين رغم معنويته لم يساهم في جعل الاستثمار فعال في هذين البلدين، كذلك غياب الاستثمار المحلي الذي يكاد ينعدم للضروف السياسية الغير ملائمة والذي يكون المستقبل الأول للمهارات والمعارف والتكنولوجيا المقدمة من الشركات الاجنبية المستثمرة.

و أخيرا الدول المستقرة النموذجين (Model_17, Model_8) و الذي يمثل كل دول العينة ماعدا (العراق وليبيا) وفي حالة عدم وجود المتغيرة التفاعلية، الاستثمار المباشر الخارجي معنوي و له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في هذه الدول حيث بلغ 2- %، أما المتغيرة المركبة للحوكمة فهي الأخرى معنوية و إيجابية التأثير حيث بلغت نسبتها 17%. لكن عند إدخال متغيرة التفاعل نجد أن الاستثمار المباشر الخارجي معنوي و باشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول حيث ارتفعت نسبته إلى 7%، أما فيما يخص المتغيرة المركبة للحوكمة فحافظت على دلالتها الإحصائية و كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول أين بلغ 16.49%.

الخاتمة:

على رغم من مرور عدة سنوات من الاصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا إلا أن هذا التحول لم يتم حصاد نتائجه بشكل هام على الصعدين، الاستثمار المباشر الخارجي و الحوكمة الجيدة في تحسين النمو الاقتصادي لدول المنطقة، فبالرغم من التحسن الملحوظ على مستوى العينة ككل من النتائج المتحصل عليها، و التي أظهرت التأثير الإيجابي للاستثمار المباشر الخارجي و الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي لكن هذا التأثير كان ضعيف لحد ما إذ بلغ تأثير الاستثمار المباشر الخارجي 6% فيما بلغ تأثير الحوكمة الجيدة 5% فهذه الاخيرة توجي بأن أغلبية دول المنطقة لم تستطيع تحقيق بعد إرادة شعوبها و تطلعاتها في بناء أنظمة ديمقراطية فعالة تغطي مساحة للمسائلة و المحاسبة وإبداء الرأي و مكافحة الفساد و التمتع بحماية قوية لحقوق الملكية و المستوى المرتفع لدرجة الحرية الاقتصادية كمحور أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي و جذب الاستثمارات المباشرة الخارجية في هذه الدول. و من اجل الالمام اكثر بالعلاقة القائمة بين هذه المتغيرات الأساسية (النمو الاقتصادي، الاستثمار المباشر الخارجي، الحوكمة) أدرج متغيرات الصورية الممثلة في نوعية النظام القائم و الثروة التي يعتمد عليها الاقتصاد وحالة النظام السياسي من حيث الاستقرار، فافي الدول القائمة على نظام الملكي و اقتصادها يعتمد على الثروة البترولية و يسودها الاستقرار و يمكن حصرها في دول المجلس الخليجي أين نجد أن الاستثمار المباشر الخارجي فيها له أثر سلبي على النمو الاقتصادي و الحوكمة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، فيما أن الدول غير متوفرة على الثروة البترولية و لها نفس الخصائص من حيث نوعية النظام و الاستقرار السياسي و المتمثلة في كل من دولة المغرب و الاردن فالاستثمار المباشر الخارجي فيها ليس له أثر على النمو الاقتصادي و لا الحوكمة هي الأخرى. أما الدول التي نظامها جمهوري و منتجة للبترول و الممثلة في كل من (الجزائر، ليبيا، العراق، ايران) فهي ذات استثمارات مباشرة خارجية تتميز بتأثير إيجابي على النمو الاقتصادي لكن هذا التأثير ضئيل حيث قدر بـ 3.41% فقط فيما الحوكمة فلم نجد لها أي تأثير. كما و جدنا أن الدول غير بترولية ونظامها جمهوري ممثلتا في كل من (تونس، مصر، لبنان) تتميز بأثر إيجابي للاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي لكنه ضعيف إذ يقدر بـ 0.88% أما بخصوص الحوكمة فلا نجد لها أي أثر على النمو الاقتصادي. أما من حيث الاستقرار فنجد الدول التي نظامها غير مستقر و ممثلتا في كل من (ليبيا و العراق) فالاستثمار الخارجي المباشر إيجابي التأثير على النمو إلا أنه ضعيف حيث يقدر بـ 3.92%

فيما لا نجد للحكومة أي تأثير. أما في الدول المستقرة و التي تحوي كل دول العينة ماعدا (ليبيا و العراق) و بوجود التفاعل بين الاستثمار المباشر الخارجي و رأس المال البشري فيعود ذلك بأثر إيجابي للاستثمار المباشر الخارجي على النمو الاقتصادي حيث قدر بـ 7% فيما نجد ان للحكومة هي الأخرى أثر إيجابي على النمو الاقتصادي أين بلغت 16.48%.

Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J., & Thaicharoen, Y. (2002). INSTITUTIONAL CAUSES, MACROECONOMIC SYMPTOMS: VOLATILITY, CRISES AND GROWTH. *Institutional Causes, Macroeconomic Symptoms* , 1-57.

Aderemi, T. A., Olayemi, H. O., Adejumo, A. V., & Yusuff, F. A. (2019). Panel cointegration and granger causality approach to foreign direct investment and economic growth in some selected emerging economies. *European Financial and Accounting Journal* , 27-42.

Ahmad Jafari Samimi و Ariani Faezeh .(2010) .Governance and FDI in MENA region .*Australian Journal of Basic and Applied Sciences*.4882-4880 ‘

Ahmed Dif .(2015) .*The impact of fiscal policy on sustainable economic growth in Algeria (1989-2012* .(Algeria: University of Algiers, Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Department of Economics.

Ahmed, M., & Mehdi, Z. (2020). Policies and Variables affecting FDI: A Panel Data Analysis of North African Countries. *İktisat Politikası Araştırmaları Dergisi -Journal of Economic Policy Researches* , 1-20.

Ahmed, Z., & Tarek, B. A. (2016). Foreign Direct Investment (FDI) and Governance: The Case of MENA. *Journal of Research in Business, Economics and Management* , 598-608.

Alain Pirotie .(2011) .*ECONOMETRIE DES DONNEES DE PANEL* .Paris: ECONOMICA.

Albert, W., Renato, V., & Brian, D. (2010). Economic growth and FDI inflows: A stochastic frontier analysis. *The Journal of Developing Areas* , 143-158.

Alesina, A., & Perotti, R. (1994). The political economy of growth: a critical survey of the recent literature. *The World Bank Economic* , 351-371.

Alfaro, L., Chanda, A., Sebnem, K.-O., & Sayek, S. (2010). Does foreign direct investment promote growth? Exploring the role of financial markets on linkages. *Journal of Development Economics* , 242–256.

Ali Raza Syed ,Shah Nida و Arif Imtiaz .(2019) .Relationship Between FDI and Economic Growth in the Presence of Good Governance System: Evidence from OECD Countries .*Global Business Review* ‘ .19-1

Ali, S., Naz, A., & Rana Muhammad, S. Y. (2015). Impact of FDI and trade balance on economic growth during 1990-2014. *Historical Research Letter* , 25-29.

Almfrajia, M. A., & Almsafir, M. K. (2014). Foreign direct investment and economic growth literature review from 1994 to 2012. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* , 206–213.

Amadou, B. (2018). Volatilité de l'inflation, gouvernance et investissements directs étrangers entrants en Afrique sub-saharienne. *African Development Review* , 86–99.

- Angelopoulou, A., & Liargovas, P. (2014). Foreign direct investment and growth: EU, EMU and transition economies. *Journal of Economic Integration* , 470-495.
- Anwar, S. M. (2017). Political stability and attracting foreign direct investment: a comparative study of Middle East and North African Countries. *Sci.Int.(Lahore)* , 679-683.
- Anwar, S., & Lan, P. N. (2010). Absorptive capacity, foreign direct investment-linked spillovers and economic growth in Vietnam. *Asian Business & Management* , 553–570.
- Arnaud Diemer . تم الاسترداد من *ECONOMIE -GESTION La croissance économique* (بلا تاريخ). academia.edu: https://www.academia.edu/33838080/ECONOMIE_GESTION_La_croissance_%C3%A9conomique?from=cover_page
- Azman-Saini, W., Ahmad, Z. B., & Siong, H. L. (2010). Foreign direct investment, economic freedom and economic growth. : *International evidence. Economic Modelling* , 1079–1089.
- BELLAK, C., LEIBRECHT, M., & LIEBENSTEINER, M. (2010). Attracting foreign direct investment: the public policy scope for South East European countries. *EASTERN JOURNAL OF EUROPEAN STUDIES* , 37-53.
- Belloumi, M., & Alshehry, A. (2018). The impacts of domestic and foreign direct investments on economic growth in Saudi Arabia. *economies* , 1-17.
- BÉNASSY-QUÉRÉ, A., FONTAGNÉ, L., & LAHRÈCHE-RÉVIL, A. (2001). Exchange-rate strategies in the competition for attracting foreign direct investment. *Journal of the Japanese and International Economies* , 178-198.
- Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J.-W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth. *Journal of International Economics* , 115–135.
- Bozkurt, Ö., Turgay, E., & Seriy, S. (1998). *Kamu Yönetimi Sözlüğü*. Ankara.
- Buckley, P. J., & Casson, M. (1976). *Future of the Multinational Enterprise*. New York.
- Carkovic, M., & Levine, R. (2002). Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth? *University of Minnesota* , 1-24.
- Cesaratto, S. (1999). Savings and economic growth in neoclassical theory. *Cambridge Political Economy Society* , 771–793.
- Chakraborty, C., & Basu, P. (2002). Foreign direct investment and growth in India: A cointegration approach. *Applied Economics* , 1061–1073.
- Chand, R., Singh, R., Patel, A., & Devendra, K. J. (2020). Export performance, governance, and economic growth: evidence from Fiji-a small and vulnerable economy. *Cogent Economics & Finance* , 1-16.

- Chen, J., & Quang, T. (2014). The impact of international financial integration on economic growth: New evidence on threshold effects. *Economic Modelling* , 475-489.
- CHOI, C. (2004). Foreign direct investment and income convergence. *Applied Economics* , 1045–1049.
- Cichy, J., & Gradoń, W. (2016). Innovative economy, and the activity of financial market institutions. Case of Poland. *Journal of International Studies. Journal of International Studie* , 156-166.
- Claude Ménard و M. Shirley Mary .(2014) .The Contribution of Douglass North to New Institutional Economics .*Institutions, property rights, and economic growth: the legacy of Douglass North. Cambridge University Press, Cambridge*.34-1
- Coase, R. H. (1991). The nature of the firm (1937). The Nature of the Firm. Origins, Evolution, and Development. *New York, Oxford* , 18-33.
- Daniel Kaufmann و Aart Kraay .(2002) .Growth Without Governance .*POLICY RESEARCH WORKING PAPER*.2-50
- Dingwerth, K., & Pattberg, P. (2006). Global Governance as a Perspective on World Politics. *Global Governance* , 185–203.
- DORNEAN, A., & OANEA, D. C. (2013). FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND POST CRISIS ECONOMIC GROWTH. EVIDENCE FROM EUROPEAN UNION. *Revista Economica* , 46-60.
- Dunning, J. H. (2007). The theory of international production. *The International Trade Journal* , 21-66.
- E.Borensztein, De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth? *Journal of international Economics* , 45(1), 115-135.
- Elizabeth, A. (2013). Foreign direct investment, natural resources and institutions. International Growth Centre. *International Growth Centre* , 1-47.
- ESCWA .(2000) .*The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries* .New York: UNITED NATION.
- ETSIBA, S., NDOMBI, A. F., & BOZONGO, J. (2018). EFFETS DE LA GOUVERNANCE INSTITUTIONNELLE SUR LA CROISSANCE ECONOMIQUE: CAS DE LA CEMAC. *Annales des Sciences et Économiques et de Gestion* , 138-148.
- eyachandran, g., & Seilan, A. (2010). A causal relationship between trade, foreign direct investment and economic growth for India. *International Research Journal of Finance and Economics* , 88-74.
- Faeth, I. (2009). Determinants of foreign direct investment—a tale of nine theoretical models. *Journal of Economic Surveys* , 165–196.
- Feridun, M., & Sissoko, Y. (2011). Impact of FDI on Economic Development: A Causality Analysis for Singapore, 1976-2002. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research* , 7-17.
- Fidrmuc, J., & Kostagianni, S. (2015). Impact of IMF assistance on economic growth revisited. *Economics and Sociology* , 32-40.

- Frederick T Knickerbocker .(1973) .OLIGOWLISTIC REACTION AND MULTINATIONAL ENTERPRISE .*The International Executive*.9-7 ‘
- Gaurav, A. (2015). Foreign direct investment and economic growth in BRICS economies: A panel data analysis. *Journal of Economics, Business and Management* , 421-424.
- Guillochon Bernard و Kamecki Annie .(2006) .*Economie Internationale* .Paris: Edition Dunod.
- H. Lindert Peter و A. Pugel Thomas .(1996) .*Economie internationale, 10 eme Edition* .Paris: Economica.
- Hazenberg, H. (2015). Is governance democratic? *Critical Review of International Social and Political Philosophy* , 1-17.
- Hennart, J. (1982). *A theory of multinational enterprise*. University of Michigan.
- Hussain, A. B., & Raed, W. A.-S. (2017). Exploring the long-run and short-run elasticities between FDI inflow and its determinants in Jordan. *International Journal of Business and Globalisation* , 337-362.
- Hymer, S. (1976). International operations of national firms. . *MIT press*.
- I. H. Giddy .(1978) .DEMISE OF PRODUCT CYCLE MODEL IN INTERNATIONAL-BUSINESS THEORY . *Columbia Journal of World Business*.97-90 ‘
- ILO, G. W. (2004). *A fair globalization: creating opportunities for all*. (ILO) Geneva: International Labour Organization.
- Isabel Faeth .(2009) .DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT — A TALE OF NINE THEORETICAL MODELS .*Journal of Economic Surveys*.196-166 ‘
- J Clegg .(1987) .Multinational enterprise and world competition: a comparative study of the USA, Japan, the UK, Sweden and West Germany .*Springer*.
- J. Saul Lizondo و Donald J. Mathieson .(1990) .Foreign Direct Investment:In Determinants and Systemic Consequences of International Capital Flows .*International Monetary Fund*.22-1 ‘
- Jeffrey, A. E., Cephas, B. N., & Alfredo, A. R. (2017). Effect of FDI on real per capita GDP Growth. A Rolling Window Panel Analysis of 60 countries, 1982-2011. *Applied Econometrics and International Development* , 20-37.
- Jutta, G., & Maria, K. (2016). No risk, no fun? Foreign direct investment in Central and Eastern Europe. *Intereconomics* , 95-99.
- Kanchan, D., & Lahiri, A. (2018). FDI Inflow, export and economic growth relationship in India: An ARDL-Bound cointegration approach. *Economic Affairs* , 533-545.
- Karadam, D. Y., & Öcal, N. (2014). Financial Integration and Growth: A Nonlinear Panel Data Analysis (N°.1415). *ERC-Economic Research Center Middle East Technical University* , 1-36.

Kassoum Missaoui El-Walid .(2018) .*The impact of investment promotion on economic growth in Algeria since 1993* .Algeria: Mohamed Khider University of Biskra Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Department of Economics.

KEVIN, W. (2017). FOREIGN DIRECT INVESTMENT, ECONOMIC GROWTH, AND POLITICAL INSTABILITY. *JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT* , 17-37.

Kherfi, S., & Soliman, M. (2005). FDI and economic growth in CEE and MENA countries: A tale of two regions. *International Business & Economics Research Journal* , 113-120.

Kindleberger, C. (1969). American business abroad. *The International Executive*. 11–12.

Kiyoshi Kojima .(1982) .*Direct Foreign Investment, Guildfed* .London: Billing and Sons Ltd.

Kiyoshi Kojima .(1975) .International Trade and Foreign Direct Investment: Substitutes or Complements .*Hitotsubashi Journal of Economics*.12-1 ‘

KOJIMA, K. (1977). *Japan and New World Economic Order*. Tokyo: Charles E. Tuttle Co.

Kokeb, G. (2017). The Impact of Institutions on Economic Growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from a Panel Data Approach. *Frontiers in African Business Research* , 63-78.

Kouakou, R. N. (2018). Intégration financière internationale et croissance économique des pays de la CEDEAO: le rôle de la gouvernance. *Journal of Academic Finance* , 81-103.

L. D. Solomon .(1978) .*Multinational corporations and the emerging world order* .Port Washington, New York: Kennikat Press.

Lino, P. B., & Melchior, V. (2019). Economic growth and the concept of diminishing marginal governance effect. *Journal of Economic Studies* , 888-901.

M Akif ÖZER .(2006) .Yönetişim üzerine notlar .*Sayıştay Dergisi*.89-59 ‘

M.Bashir, A.-H. (1999). Foreign direct investment and economic growth in some MENA countries: theory and evidence. *Topics in Middle Eastern and North African Economies* , 1-7.

Maha, K., & Nahed, Z. (2017). Foreign direct investment, trade, and economic growth in MENA countries: empirical analysis using ARDL bounds testing approach. *Journal of the Knowledge Economy* , 1-25.

Mahmoud, A.-I. (2007). Foreign direct investment and economic growth in the GCC countries: A causality investigation using heterogeneous panel analysis. *Topics in Middle Eastern and North African Economies* , 1-31.

Manikiw, G. (2007). *Principles of Economics*. Chaina .

Marcus, J. K., & Andrew, S. (2007). Growth and Governance: Models, Measures, and Mechanisms. *The Journal of Politics* , 538–554.

- Mariem, B., & Sébastien, D. (2016). Foreign direct investments in Europe: are the East-West differences still so noticeable? *The European Journal of Comparative Economics* , 37-61.
- Mazenda, A. (2014). The effect of foreign direct investment on economic growth: Evidence from South Africa. *Mediterranean Journal of Social Sciences* , 95-108.
- Mirela, P., & Cătălin, V. (2017). The relation between foreign direct investments and some economic indicators. The case of Romanian economy. *Theoretical & Applied Economics* , 267-280.
- Mohamed, A., & Sami, H. (2017). The impact of FDI inflows and environmental quality on economic growth: an empirical study for the MENA countries. *Journal of the Knowledge Economy* , 278-254.
- MOHAMMED, A. O. (2019). Cointégration et causalité entre gouvernance et croissance économique: Cas du Maroc. *Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit* , 260-296.
- Moosa, I. A. (2002). *Foreign direct investment: theory, evidence and practice*. Springer.
- Murat, B., & Nesrin, A. (2019). Global governance: Economic growth and income distribution. *Sayıştay Dergisi* , 137-158.
- Nor Jana Salim ,Rajmi Mustaffa و Nor Jawanees Ahmad Hanafiah .(2015) .FDI and economic growth linkages in Malaysia .*Mediterranean Journal of Social Sciences*.657-652 ‘
- OKAFOR, G. C. (2014). *Determinants of foreign direct investment into sub-saharan Africa and its impact on economic growth*. Fern Barrow, Poole BH12 5BB, Royaume-Uni: Bournemouth University.
- Petrochilos, G. A. (1983). *Foreign direct investment and the development process: The case of Greece*. Gower Publishing Company.
- Richard.E Caves .(1996) .*Multinational enterprise and economic analysis* .Cambridge university press.
- Rivera-Batiz, F. L. (2001). International Financial Liberalization, Corruption and Economic Growth. *REVIEW OF INTERNATIONAL ECONOMICS* , 1-23.
- ROBERT J BARRO .(1996) .Democracy and Growth .*Journal of Economic Growth*.27-1 ‘
- Robert J Barro و Jong-Wha Lee .(2000) .International Data on Educational Attainment: Updates and Implications .*manuscript Harvard University*.36-1 ‘
- Robert Z. Aliber .(1970) .A theory of direct foreign investment .*The international corporation a symposium*.Cambridge,Mass.[u.a.]MIT Press.34-17 ‘
- Romilio Labra و Celia Torrecillas .(2018) .Estimating dynamic Panel data. A practical approach to perform long panels .*Revista Colombiana de Estadística*.52-31 ‘
- Saidi Yosra ,Soltani Hassen و Ochi Anis .(2014) .Gouvernance, investissement direct étranger et croissance économique dans la région MENA .*Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB)*.75-71 ‘ (

- Saif Eddine, A., & BARDI, W. (2018). Financial Development and FDI in Tunisia: Non Linear Relationship. *Journal of Economic & Management Perspectives* , 48-62.
- Samer Kherfi و Mohamed Soliman .(2005) .FDI and economic growth in CEE and MENA countries: A tale of two regions .*International Business & Economics Research Journal (IBER)*.120-113 ‘ (
- Samuel, A., & Eric Evans, O. O. (2015). Foreign direct investment, regulations and growth in sub-Saharan Africa. *Economic Analysis and Policy* , 48-56.
- Scholte, J. A. (2002). Civil Society and Democratically Accountable Global Governance. *Government and Opposition* , 211-233.
- Simionescu, M. (2016). The relation between economic growth and foreign direct investment during the economic crisis in the European Union. *Zbornik radova Ekonomskog fakulteta u Rijeci: časopis za ekonomsku teoriju i praksu* , 187-213.
- SOUADOU BALDÉ .(2014) .*GOUVERNANCE INSTITUTIONNELLE, INVESTISSEMENTS DIRECTS ÉTRANGERS ET CROISSANCE ÉCONOMIQUE DES PAYS DE LA COMMUNAUTÉ ÉCONOMIQUE DES ÉTATS DE L'AFRIQUE DE L'OUEST* .MONTRÉAL: UNIVERSITÉ DU QUÉBEC.
- Stephen Hymer .(1960) .*The International Operations of National Firms: A Study of Direct Investment*, (Ph.D. Dissertation), MIT, 1960 .published by MIT Press under same title in 1976.
- Thomas, M. (2010). What Do the Worldwide Governance Indicators Measure? *The European Journal of Development research* , 31-54.
- Tshepo, M. (2014). The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth and Employment in South Africa: A Time Series Analysis. *Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing* , 18-27.
- UNCTAD. (2000). *Investment regimes in the Arab world ISSUES and policies*. New York & Genève: united nation.
- UNCTAD .(2004) .*world Investment Report 2004* .Geneva and new York: The shift Towards services.
- Vernon, R. (1966). International trade and international investment in the product cycle. *Quarterly Journal of Economics* , 190–207.
- Vernon, R. (1971). Sovereignty at bay: The multinational spread of US enterprises. *The International Executive* , 1-3.
- Viorela, B. I. (2018). The Relationship between Economic Development and Foreign Direct Investment Flows. *Economic Insights – Trends and Challenges* , 13-20.
- Viorela, B. I., & Crina, R. B. (2017). The Relationship between Economic Development and Foreign Direct Investment Flows. *Economic Insights – Trends and Challenges* , 13-20.

Volker Nocke و Yeaple Stephen. (2005). AN ASSIGNMENT THEORY OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT. *NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH Working Paper 11003, Cambridge-1* ، 39.

Walter J. M. Kickert. (1997). b. (Anglo-Saxon Public Management and European Governance: The Case of Dutch Administrative Reforms. *Jan-Erik LANE (Ed.), Public Sector Reform Rationale, Trends and Problems, England: Sage Publications. 187-168* ،

Walter J. M. Kickert. (1997). a. (Public governance in The Netherlands: an alternative to Anglo-American managerialism. *Public administration. 752-731* ،

Weihua SU ، Dongcai ZHANG ، Chonghui ZHANG ، Josef ABRHÁM ، Mihaela SIMIONESCU ، Natalya YAROSHEVICH. (2018). DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN THE VISEGRAD GROUP COUNTRIES AFTER THE EU ENLARGEMENT. *Technological and Economic Development of Economy. 1978-1955* ،

Yalta, A. Y. (2013). Revisiting the FDI-led growth hypothesis: The case of China. *Economic Modelling* , 335-343.

Yerrabati Sridevi. (2014). *Economic governance, foreign direct investment, and economic growth in the South and East Asia and Pacific region: evidence from systematic literature reviews and comprehensive analysis*. London: University of Greenwich.

Yerrabati Sridevi و Hawkes Denise. (2015). Economic Governance and Economic Growth in South and East Asia & Pacific Region: Evidence from Systematic Literature Reviews and Meta-analysis. *Advances in Economics and Business. 21-1* ،

Yosra, S., Amine, H., & Anis, O. (2014). Foreign direct investment, complementarities, and economic growth: the case of MENA economies. *Journal of Research in Economics and International Finance* , 60-71.

YÜKSEL, M. (2000). Yönetişim Kavramı Üzerine. *Ankara Barosu Dergisi* , 145-159.

Zaman, G. (2012). WAYS OF IMPROVING FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI) CONTRIBUTION TO ROMANIA'S SUSTAINABLE DEVELOPMENT. *Annales Universitatis Apulensis-Series Oeconomica* , 14(2).

بن سمينه د. (2017). *الاستثمارات الأجنبية المباشرة "محددتها ، أثارها وتوجهاتها"*. عمان الأردن: دار الأيام للنشر و التوزيع.

بنك. (1997). *قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر*. مصر: أوراق بنك مصر البحثية.

جيل ب. (1982). *للاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد*. بيروت: منشورات عويدات.

حسين الجبوري، ع. ا. (2014). *بور الاستثمار المباشر الخارجي في التنمية الاقتصادية*. الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع عمان.

حمزة ضويفي، و عمر علي عبد الصمد. (2020). *جاذبية الحوكمة في القطاع العام للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات البائل*. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale* ، 16-1 ،

- خضيرات، ع. ي. &، الشدوح، ع. م. (2015). أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار المباشر الخارجي في الدول العربية. *المنارة*، 273-317.
- سردوك، ب. &، عدوكة، ل. (2013). الحوكمة و الاستثمار المباشر الخارجي في بلدان المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بيانات البانال. *مجلة الباحث الاقتصادي*، 257-276.
- سعد، م. أ. (2005). *الاستثمار المباشر الخارجي وآثاره على الأقطار النامية، الملتقى الدولي حول: إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. الجزائر: فندق الأوراسي.
- صاحب، و. &، شقيب، ع. (2020). أثر الحوكمة الجيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا للفترة 1996-2016 دراسة قياسية باستعمال نموذج النحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة على معطيات بانل. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، 11-25.
- صغيري، س. ع. (2020). أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة 1996-2017. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، 327-343.
- عبد السلام، أ. ق. (2001). *نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- عجمي، ه. (2001). *الاستثمار المباشر الخارجي في الأردن: حجمه ومحدداته، المؤتمر العالمي الثاني: حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاسها على لى الاقتصاد الأردني*. عمان: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أربد الأهلية.
- على، ع. أ. (1995). *الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠*. مصر: رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية.
- عمر، أ. &، خديجة، أ. (1994). دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية. *مجلة شئون عربية*، 120-130.
- عيسى شقيب، و إبراهيم عدلي. (2016). الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة نمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 281-294.
- لهاشمي، ج. &، غريسي، أ. (2019). دور مؤشرات الحوكمة في التأثير على صورة النشاط الاقتصادي للدول الناشئة -دراسة قياسية للفترة الممتدة ما بين 1996-2016 الاقتصاد التركي الناشئ نمودجا. " *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*، 1-20.
- مصطفى، ز. (2020). *دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية*. باتنة: جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.
- ميرونوف، أ. (1986). *الأنطروحات الخاصة بتطوير الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة على يد محمد تقي عبد الحسين*. الجزائر، : ديوان المطبوعات الجامعية.
- هناء، ع. أ. (2002). *الاستثمار المباشر الخارجي والتجارة الدولية الصين أنموذجاً*. بغداد: بيت الحكمة.

Linear regression: Model_Pooled

Lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.9603	.0134	71.50	0	.9338	.9868	***
Cpi	-.0008	.0012	-0.72	.4745	-.0031	.0015	
Fdipr	.0056	.0024	2.33	.0205	.0009	.0104	*
Lnkh	-.0194	.044	-0.44	.6598	-.1062	.0674	
Lnotrade	-.0073	.0243	-0.30	.7642	-.0553	.0407	
lnm2prgdp	-.0593	.0168	-3.53	.0005	-.0924	-.0262	***
Ggov	.0077	.0053	1.45	.1487	-.0028	.0181	
Constant	.7139	.1667	4.28	0	.3852	1.0425	***

Mean dependent var	10.0001	SD dependent var	0.9336
R-squared	0.9857	Number of obs	225
F-test	2132.0264	Prob > F	0.0000
Akaike crit. (AIC)	-332.5938	Bayesian crit. (BIC)	-305.2650

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_Fixed Effect

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.5938	.0449	13.23	0	.5053	.6823	***
cpi	-.0017	.0012	-1.40	.1638	-.004	.0007	
fdipr	-.0021	.0026	-0.81	.4193	-.0073	.0031	
lnkh	.4173	.1058	3.95	.0001	.2087	.6258	***
lnotrade	.0067	.0389	0.17	.8626	-.07	.0835	
lnm2prgdp	-.2842	.034	-8.37	0	-.3511	-.2172	***
Ggov	-.0016	.0156	-0.10	.9203	-.0323	.0291	
Constant	4.4276	.4777	9.27	0	3.4857	5.3694	***

Mean dependent var	10.0001	SD dependent var	0.9336
R-squared	0.7281	Number of obs	225
F-test	77.6515	Prob > F	0.0000
Akaike crit. (AIC)	-420.3478	Bayesian crit. (BIC)	-393.0190

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_Diff

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.7293	.0949	7.68	0	.5422	.9164	***
cpi	-.0019	.0013	-1.50	.1363	-.0044	.0006	
fdipr	-.0046	.0046	-1.01	.3155	-.0137	.0044	
lnkh	.4034	.1701	2.37	.0186	.0681	.7387	*
lnotrade	.1001	.0495	2.02	.0446	.0025	.1977	*
lnm2prgdp	-.1882	.0404	-4.66	0	-.2678	-.1086	***
Ggov	.051	.0192	2.66	.0084	.0132	.0888	**
Constant	2.3581	.6339	3.72	.0003	1.1087	3.6074	***

Mean dependent var	10.0001	SD dependent var	0.9336
Number of obs	225	F-test	1515.5308

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_Sys

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.4389	.0454	9.68	0	.3495	.5283	***
cpi	-.0017	.0011	-1.58	.1154	-.0037	.0004	
fdipr	-.0025	.0029	-0.86	.3923	-.0083	.0033	
lnkh	.7809	.1213	6.44	0	.5417	1.0201	***
lntrade	-.0201	.0512	-0.39	.6949	-.1211	.0809	
lnm2prgdp	-.4148	.0427	-9.72	0	-.4989	-.3307	***
Ggov	.0014	.0173	0.08	.9374	-.0327	.0355	

Mean dependent var

10.0139

SD dependent var

0.9222

Number of obs

210

F-test

56.3790

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_0**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.4872	.1388	3.51	.0006	.2121	.7623	***
cpi	.0032	.0027	1.15	.2515	-.0023	.0086	
fdipr	-.0235	.0077	-3.03	.003	-.0388	-.0081	**
lnkh	.5644	.1746	3.23	.0016	.2184	.9104	**
lntrade	.2433	.0682	3.57	.0005	.1082	.3784	***
lnm2prgdp	-.6157	.1572	-3.92	.0002	-.9273	-.3042	***
Ggov	.1109	.0334	3.32	.0012	.0448	.1771	**
Constant	5.8158	1.5054	3.86	.0002	2.8332	8.7985	***

Mean dependent var

10.5038

SD dependent var

1.0003

Number of obs

120

F-test

1749.7802

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_1**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.3163	.2774	1.14	.2571	-.2344	.8669	
cpi	-.0052	.0019	-2.77	.0068	-.009	-.0015	**
fdipr	.0185	.0046	4.06	.0001	.0095	.0276	***
lnkh	1.2392	.4427	2.80	.0062	.3606	2.1178	**
lntrade	.154	.0833	1.85	.0674	-.0112	.3193	
lnm2prgdp	-.2211	.0371	-5.97	0	-.2947	-.1476	***
Ggov	-.0399	.0212	-1.88	.0631	-.0821	.0022	
Constant	4.3321	1.6041	2.70	.0082	1.1484	7.5157	**

Mean dependent var

9.4243

SD dependent var

0.3237

Number of obs

105

F-test

58.0717

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_2

Lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.5091	.1519	3.35	.001	.2088	.8095	**
Cpi	-.0015	.0016	-0.93	.3517	-.0046	.0016	
Fdipr	-.0024	.0045	-0.52	.6052	-.0113	.0066	
Lnkh	.2108	.0953	2.21	.0286	.0224	.3992	*
Lnotrade	.1497	.0514	2.91	.0042	.048	.2513	**
lnm2prgdp	-.1286	.0355	-3.62	.0004	-.1989	-.0584	***
Ggov	.1279	.0417	3.07	.0026	.0454	.2103	**
Constant	4.6596	1.3308	3.50	.0006	2.029	7.2903	***

Mean dependent var

10.4469

SD dependent var

0.8145

Number of obs

150

F-test

825.4882

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_3**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.1333	.289	0.46	.6465	-.4466	.7132	
cpi	-.0057	.0022	-2.57	.0131	-.0101	-.0012	*
fdipr	.0342	.0146	2.33	.0236	.0048	.0635	*
lnkh	1.6227	.4686	3.46	.0011	.6824	2.563	**
lnotrade	.5222	.2114	2.47	.0168	.098	.9464	*
lnm2prgdp	-.2415	.0449	-5.38	0	-.3316	-.1514	***
Ggov	.023	.0278	0.83	.4116	-.0328	.0788	
Constant	4.2405	1.5011	2.82	.0067	1.2283	7.2527	**

Mean dependent var

9.5589

SD dependent var

0.3125

Number of obs

60

F-test

15.5235

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_4**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	1.1346	.1866	6.08	0	.7564	1.5128	***
cpi	-.0008	.0014	-0.58	.5661	-.0036	.002	
fdipr	.0089	.0037	2.40	.0213	.0014	.0163	*
lnkh	-.3592	.3387	-1.06	.2957	-1.0455	.3271	
lnotrade	.0169	.0301	0.56	.5777	-.044	.0778	
lnm2prgdp	-.0337	.025	-1.34	.1869	-.0844	.0171	
Ggov	-.0182	.017	-1.07	.293	-.0527	.0164	
Constant	-.4638	1.0397	-0.45	.6581	-2.5705	1.6428	

Mean dependent var

9.2449

SD dependent var

0.2431

Number of obs

45

F-test

297.1750

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_5

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.9167	.31	2.96	.0073	.2739	1.5595	**
cpi	.0023	.003	0.77	.452	-.0039	.0084	
fdipr	.0037	.0048	0.77	.4483	-.0063	.0137	
lnkh	.0228	.2125	0.11	.9154	-.418	.4636	
lntrade	.1306	.112	1.17	.2559	-.1016	.3628	
lnm2prgdp	-.0629	.1867	-0.34	.7392	-.45	.3242	
Ggov	-.0187	.0533	-0.35	.7286	-.1294	.0919	
Constant	.5331	1.3975	0.38	.7065	-2.3652	3.4314	

Mean dependent var

8.8986

SD dependent var

0.2472

Number of obs

30

F-test

254.3441

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_6**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.7065	.081	8.72	0	.5453	.8676	***
cpi	.0071	.0033	2.18	.0319	.0006	.0136	*
fdipr	-.0043	.0029	-1.47	.1446	-.01	.0015	
lnkh	-.1031	.061	-1.69	.0949	-.2245	.0183	
lntrade	.0066	.0254	0.26	.7955	-.044	.0572	
lnm2prgdp	-.0346	.0379	-0.91	.3641	-.1101	.0408	
Ggov	.0532	.0176	3.01	.0034	.0181	.0883	**
Constant	3.4621	.8516	4.07	.0001	1.7679	5.1562	***

Mean dependent var

11.0389

SD dependent var

0.4000

Number of obs

90

F-test

150.8080

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_7**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.1562	.2952	0.53	.6021	-.456	.7683	
cpi	-.0005	.0037	-0.13	.8956	-.0081	.0071	
fdipr	.0392	.0188	2.08	.0491	.0002	.0783	*
lnkh	3.3926	1.121	3.03	.0062	1.0678	5.7174	**
lntrade	.0724	.2268	0.32	.7525	-.398	.5428	
lnm2prgdp	-.2698	.1262	-2.14	.0439	-.5316	-.0081	*
Ggov	.131	.104	1.26	.2212	-.0848	.3467	
Constant	2.8835	2.4298	1.19	.248	-2.1555	7.9226	

Mean dependent var

9.6063

SD dependent var

0.4161

Number of obs

30

F-test

15.3845

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_8

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.3292	.1896	1.74	.0842	-.0448	.7033	
cpi	.0007	.0013	0.50	.6161	-.0019	.0032	
fdipr	-.0204	.0074	-2.76	.0063	-.035	-.0058	**
lnkh	1.0135	.3077	3.29	.0012	.4066	1.6204	**
lntrade	.18	.0524	3.44	.0007	.0767	.2833	***
lnm2prgdp	-.3517	.0901	-3.90	.0001	-.5294	-.174	***
Ggov	.1705	.0511	3.33	.001	.0696	.2714	**
Constant	5.5248	1.4838	3.72	.0003	2.5977	8.452	***

Mean dependent var

10.0607

SD dependent var

0.9761

Number of obs

195

F-test

3744.9541

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_9**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.9241	.1418	6.52	0	.641	1.2071	***
cpi	-.0004	.0011	-0.37	.7107	-.0025	.0017	
fdipr	.0051	.0019	2.69	.009	.0013	.0088	**
lnkh	.0209	.1304	0.16	.873	-.2394	.2812	
lntrade	.0359	.0503	0.71	.4774	-.0645	.1364	
lnm2prgdp	-.0311	.0132	-2.36	.0212	-.0573	-.0048	*
Ggov	-.0249	.0319	-0.78	.4368	-.0885	.0387	
Constant	.672	.8819	0.76	.4488	-1.0883	2.4323	

Mean dependent var

9.1064

SD dependent var

0.2970

Number of obs

75

F-test

855.0479

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

التقديرات بوجود متغيرة التفاعل (fdi_hc) بين الاستثمار المباشر الخارجي و رأس المال البشري

Linear regression: Model_Pooled

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.9592	.0136	70.73	0	.9324	.9859	***
cpi	-.0008	.0012	-0.72	.4712	-.0032	.0015	
fdipr	.0238	.0281	0.85	.3967	-.0315	.0792	
lnkh	.0096	.0627	0.15	.8784	-.1139	.1331	
lntrade	-.0039	.025	-0.15	.8774	-.053	.0453	
lnm2prgdp	-.0603	.0169	-3.57	.0004	-.0936	-.027	***
Ggov	.0074	.0053	1.39	.1672	-.0031	.0179	
fdi_hc	-.0087	.0133	-0.65	.5157	-.0348	.0175	
Constant	.6567	.1886	3.48	.0006	.2849	1.0285	***

Mean dependent var

10.0001

SD dependent var

0.9336

R-squared

0.9857

Number of obs

225

F-test

1860.6227

Prob > F

0.0000

Akaike crit. (AIC)

-331.0349

Bayesian crit. (BIC)

-300.2899

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_Fixed Effect

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.5802	.0455	12.76	0	.4906	.6699	***
cpi	-.0017	.0012	-1.40	.1627	-.004	.0007	
fdipr	-.0526	.0314	-1.67	.0955	-.1146	.0093	
lnkh	.354	.1124	3.15	.0019	.1324	.5757	**
lntrade	.0059	.0388	0.15	.8783	-.0705	.0824	
lnm2prgdp	-.2871	.0339	-8.48	0	-.3539	-.2203	***
Ggov	.0015	.0156	0.09	.9247	-.0293	.0323	
fdi_hc	.0237	.0147	1.61	.1084	-.0053	.0527	
Constant	4.7117	.5074	9.29	0	3.7112	5.7121	***

Mean dependent var	10.0001	SD dependent var	0.9336
R-squared	0.7315	Number of obs	225
F-test	68.8055	Prob > F	0.0000
Akaike crit. (AIC)	-421.2251	Bayesian crit. (BIC)	-390.4802

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_Diff

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.432	.0463	9.33	0	.3407	.5234	***
cpi	-.0017	.0011	-1.58	.1157	-.0037	.0004	
fdipr	-.0305	.0371	-0.82	.4118	-.1037	.0426	
lnkh	.7528	.1259	5.98	0	.5046	1.001	***
lntrade	-.0193	.0511	-0.38	.7067	-.1201	.0815	
lnm2prgdp	-.4144	.0425	-9.74	0	-.4982	-.3305	***
Ggov	.0031	.0174	0.18	.8606	-.0313	.0374	
fdi_hc	.0133	.0176	0.76	.4496	-.0213	.048	

Mean dependent var	10.0139	SD dependent var	0.9222
Number of obs	210	F-test	49.6825

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_Sys

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.7207	.0961	7.50	0	.5312	.9102	***
cpi	-.0019	.0013	-1.47	.1426	-.0044	.0006	
fdipr	.0591	.0297	1.99	.0481	.0005	.1176	*
lnkh	.5115	.1957	2.61	.0096	.1257	.8973	**
lntrade	.113	.0519	2.18	.0305	.0107	.2153	*
lnm2prgdp	-.1936	.0412	-4.70	0	-.2747	-.1124	***
Ggov	.0509	.0191	2.67	.0081	.0134	.0885	**
fdi_hc	-.0302	.0147	-2.05	.0414	-.0593	-.0012	*
Constant	2.1955	.6055	3.63	.0004	1.002	3.3889	***

Mean dependent var	10.0001	SD dependent var	0.9336
Number of obs	225	F-test	1330.9931

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_00

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.5301	.1219	4.35	0	.2886	.7716	***
cpi	.0008	.0026	0.31	.7535	-.0043	.006	
fdipr	-.196	.0576	-3.40	.0009	-.3101	-.082	***
lnkh	.2946	.1298	2.27	.0251	.0375	.5518	*
lntrade	.2152	.0592	3.63	.0004	.0979	.3326	***
lnm2prgdp	-.6131	.1464	-4.19	.0001	-.9031	-.323	***
Ggov	.0986	.029	3.40	.0009	.0411	.1562	***
fdi_hc	.08	.0245	3.26	.0015	.0314	.1285	**
Constant	6.056	1.4533	4.17	.0001	3.1762	8.9358	***

Mean dependent var

10.5038

SD dependent var

1.0003

Number of obs

120

F-test

1754.9560

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_10**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.1026	.2874	0.36	.7219	-.4679	.6731	
cpi	-.0058	.0018	-3.29	.0014	-.0092	-.0023	**
fdipr	-.0995	.057	-1.75	.0842	-.2126	.0137	
lnkh	1.4395	.447	3.22	.0017	.5521	2.3268	**
lntrade	.1982	.0831	2.39	.019	.0333	.3631	*
lnm2prgdp	-.2539	.0368	-6.90	0	-.3269	-.1809	***
Ggov	-.0497	.0213	-2.33	.0217	-.092	-.0074	*
fdi_hc	.06	.0288	2.08	.0399	.0028	.1171	*
Constant	5.918	1.6951	3.49	.0007	2.5532	9.2828	***

Mean dependent var

9.4243

SD dependent var

0.3237

Number of obs

105

F-test

64.7565

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_11**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.5041	.1517	3.32	.0011	.2043	.804	**
cpi	-.0015	.0016	-0.94	.3506	-.0046	.0016	
fdipr	-.0176	.07	-0.25	.8021	-.156	.1208	
lnkh	.1994	.1081	1.84	.0673	-.0144	.4131	
lntrade	.1496	.0507	2.95	.0037	.0494	.2498	**
lnm2prgdp	-.1282	.0352	-3.64	.0004	-.1978	-.0587	***
Ggov	.1294	.0418	3.09	.0024	.0466	.2121	**
fdi_hc	.0073	.0335	0.22	.8288	-.0589	.0734	
Constant	4.734	1.3826	3.42	.0008	2.0007	7.4673	***

Mean dependent var

10.4469

SD dependent var

0.8145

Number of obs

150

F-test

720.4592

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_12

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.141	.2916	0.48	.6307	-.4444	.7264	
cpi	-.0056	.0022	-2.51	.0152	-.0101	-.0011	*
fdipr	-.2694	.6967	-0.39	.7006	-1.6681	1.1293	
lnkh	1.4789	.534	2.77	.0078	.4067	2.551	**
lntrade	.4997	.214	2.33	.0235	.07	.9294	*
lnm2prgdp	-.2457	.0471	-5.22	0	-.3402	-.1513	***
Ggov	.0202	.0287	0.70	.4848	-.0375	.0779	
fdi_hc	.1601	.3687	0.43	.6661	-.5802	.9003	
Constant	4.5304	1.7318	2.62	.0117	1.0537	8.007	*

Mean dependent var

9.5589

SD dependent var

0.3125

Number of obs

60

F-test

13.2377

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_13**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	1.143	.175	6.53	0	.788	1.498	***
cpi	-.001	.0014	-0.69	.4956	-.0038	.0019	
fdipr	-.0453	.035	-1.29	.2043	-.1163	.0257	
lnkh	-.5043	.3711	-1.36	.1827	-1.2569	.2484	
lntrade	.0265	.03	0.88	.3839	-.0344	.0873	
lnm2prgdp	-.0531	.0292	-1.82	.0773	-.1124	.0061	
Ggov	-.0258	.0177	-1.46	.1522	-.0616	.01	
fdi_hc	.0283	.019	1.49	.1443	-.0102	.0668	
Constant	-.2151	.8866	-0.24	.8097	-2.0132	1.583	

Mean dependent var

9.2449

SD dependent var

0.2431

Number of obs

45

F-test

267.7531

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_14**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	1.0723	.2934	3.65	.0015	.4622	1.6824	**
cpi	.0013	.0034	0.37	.7122	-.0058	.0083	
fdipr	-.0025	.0549	-0.04	.9647	-.1166	.1117	
lnkh	-.0918	.248	-0.37	.7149	-.6075	.4239	
lntrade	.094	.1311	0.72	.4814	-.1787	.3667	
lnm2prgdp	-.1513	.1953	-0.77	.4472	-.5575	.2549	
Ggov	.0003	.0601	0.00	.9964	-.1247	.1252	
fdi_hc	.0037	.0251	0.15	.8832	-.0485	.056	
Constant	-.0933	1.2207	-0.08	.9398	-2.6319	2.4454	

Mean dependent var

8.8986

SD dependent var

0.2472

Number of obs

30

F-test

169.7695

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_15

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.6906	.0824	8.38	0	.5266	.8547	***
cpi	.005	.0032	1.57	.1198	-.0013	.0113	
fdipr	-.1704	.068	-2.51	.0142	-.3057	-.0351	*
lnkh	-.2277	.0845	-2.70	.0085	-.3958	-.0597	**
lntrade	.001	.0257	0.04	.9685	-.0501	.0521	
lnm2prgdp	-.0686	.0369	-1.86	.0667	-.142	.0048	
Ggov	.0535	.0175	3.06	.003	.0187	.0883	**
fdi_hc	.0774	.0317	2.44	.0169	.0143	.1405	*
Constant	4.0715	.957	4.25	.0001	2.1674	5.9757	***

Mean dependent var

11.0389

SD dependent var

0.4000

Number of obs

90

F-test

140.4684

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_16**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.0581	.2672	0.22	.8299	-.4976	.6139	
cpi	-.0015	.0036	-0.41	.6824	-.0091	.0061	
fdipr	.5366	1.3867	0.39	.7027	-2.3473	3.4204	
lnkh	4.7572	1.3667	3.48	.0022	1.9149	7.5995	**
lntrade	.2338	.2194	1.07	.2988	-.2226	.6901	
lnm2prgdp	-.3674	.1276	-2.88	.009	-.6329	-.102	**
Ggov	.1296	.0982	1.32	.2013	-.0747	.3338	
fdi_hc	-.2682	.735	-0.36	.7189	-1.7966	1.2603	
Constant	1.0128	3.1676	0.32	.7523	-5.5746	7.6002	

Mean dependent var

9.6063

SD dependent var

0.4161

Number of obs

30

F-test

17.8189

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$ **Regression results: Model_17**

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.3518	.1874	1.88	.062	-.0179	.7214	
cpi	.0008	.0013	0.62	.538	-.0018	.0035	
fdipr	.0706	.0284	2.48	.0139	.0145	.1267	*
lnkh	1.1045	.3437	3.21	.0015	.4265	1.7826	**
lntrade	.1832	.0545	3.36	.0009	.0756	.2908	***
lnm2prgdp	-.339	.0884	-3.83	.0002	-.5135	-.1645	***
Ggov	.1649	.0507	3.25	.0014	.0649	.2649	**
fdi_hc	-.0423	.0159	-2.66	.0085	-.0737	-.011	**
Constant	5.0346	1.3737	3.66	.0003	2.3245	7.7446	***

Mean dependent var

10.0607

SD dependent var

0.9761

Number of obs

195

F-test

3186.7002

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$

Regression results: Model_18

lnppp	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
L	.9152	.1397	6.55	0	.6363	1.1941	***
cpi	-.0004	.0011	-0.34	.7363	-.0025	.0018	
fdipr	.0111	.0115	0.96	.3382	-.0119	.0342	
lnkh	.0397	.1397	0.28	.7774	-.2393	.3186	
lntrade	.0379	.049	0.77	.4423	-.0599	.1356	
lnm2prgdp	-.0302	.0133	-2.27	.0268	-.0568	-.0036	*
Ggov	-.0257	.0305	-0.84	.4031	-.0866	.0353	
fdi_hc	-.003	.0058	-0.51	.6139	-.0146	.0087	
Constant	.705	.8483	0.83	.4089	-.9888	2.3988	

Mean dependent var	9.1064	SD dependent var	0.2970
Number of obs	75	F-test	753.4212

*** $p < .001$, ** $p < .01$, * $p < .05$